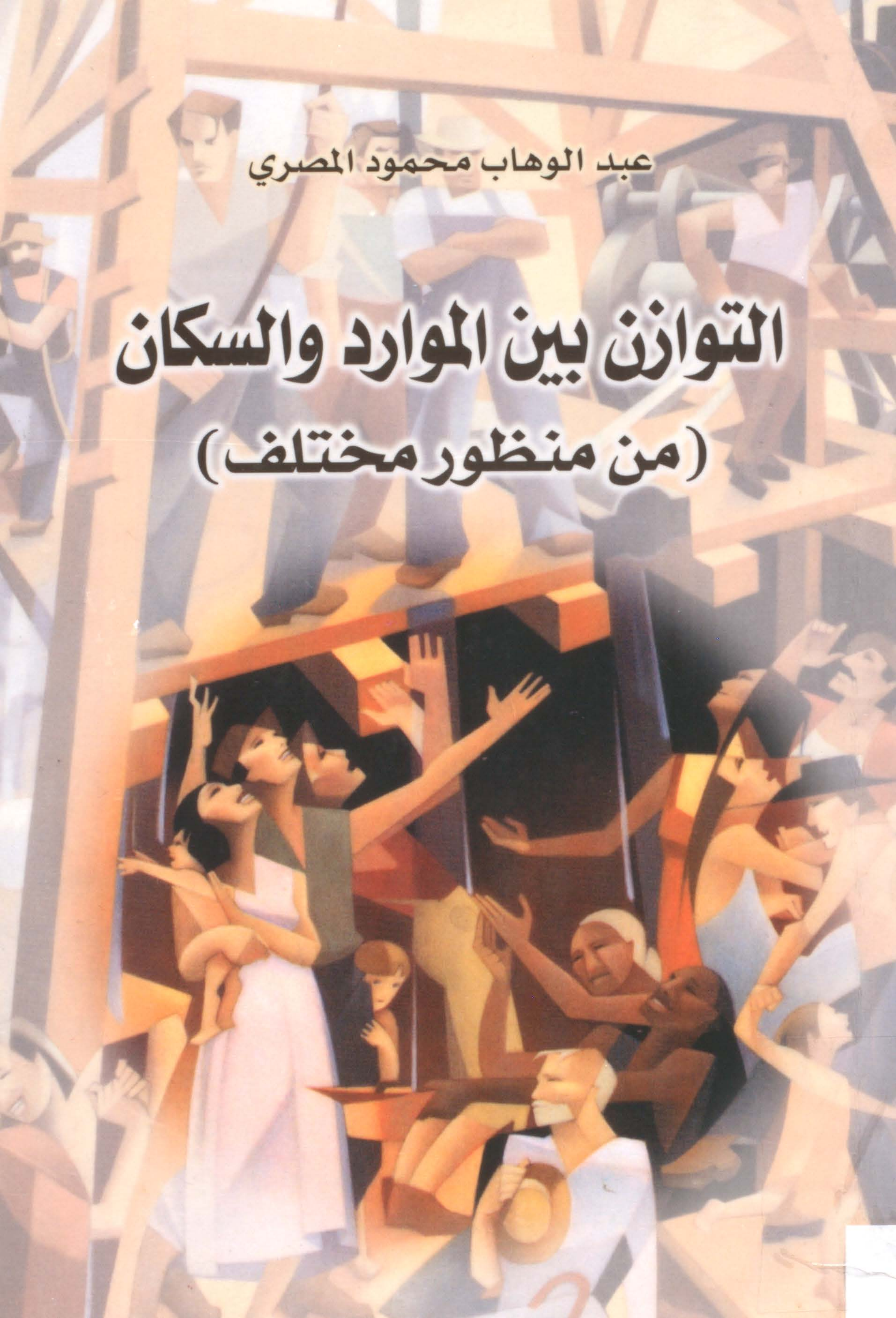


عبد الوهاب محمود المصري

التوازن بين الموارد والسكان

(من منظور مختلف)

التوازن بين الموارد والسكان

(من منظور مختلف)

عبدالوهاب محمود المصري

الطبعة الأولى
٢٠٠٨

التوزيع
دار الحصاد للطباعة والنشر
سورية- دمشق
ص ب: ٤٤٩٠، هاتف ٢١٣٤٦٩٢
فاكس ٢١٢٦٣٢٦
E-mail: jameh@mail.sy

عبدالوهاب محمود المصري

....

التوازن بين الموارد والسكان
(من منظور مختلف)

الإهداء

إلى روح أمي

إلى زوجتي.. السيدة عائدة قرنفل،

وأولادي.. أيمن ومحمد وإيمان وأحمد وسوزان ومحمود وخلدون المصري



كلمة حمد وشكر

الحمد لله رب العالمين،

والشكر لوالدي الكريمين.. رحمهما الله وأسكنهما عليين.

مقدمة الكتاب

العلم، من الوجهة الإجرائية، هو جمع الحقائق، وتبويبها، وإنتاج حقائق جديدة. ومن المسلم به أن العلم لا يتقدم إلا إذا كانت تلك الحقائق المنتجة جديدة فعلاً.. أي جديدة في الجوهر، لا جديدة في الشكل أو في الألفاظ أو في الصياغة، فاجترار الحقائق غير ذي فائدة، وأنت لا تقرأ كتاباً لمجرد القراءة (على طريقة: القراءة للقراءة)، بل لتكتسب فائدة ما (أو حقيقة ما) جديدة (وهذا ما تقدمه، عادة، الكتابات العلمية)، أو لتكتسب متعة ما (وهذا ما تقدمه، عادة، الكتابات الأدبية أو الفنية)، أو لتكتسب الاثنين معاً، وهذه هي الحالة الأفضل.

وقد اجتهدنا، في هذا الكتاب، في إنتاج حقائق جديدة كلما كان ذلك ممكناً، ومن منظور مختلف، بحيث يمكن أن يصنف هذا الكتاب (في معظمه) في باب «الرأي الآخر". ونعني على وجه التحديد: الرأي الآخر المدعّم بالأدلة. وفي السطور التالية بعض الأمثلة على تجسيد هذه التوجيه.. فالكتاب يعتمد مثلاً:

■ القول بأن السكان متغير تابع للنمو، وليس العكس كما هو شائع، والقول بأن السكان ثروة قومية وليسوا نفايات فائضة تلتهم ثمار التنمية كما هو شائع.

■ بأن العدالة الاقتصادية (أو عدالة توزيع الدخل) ضرورة أخلاقية وسياسية وتنموية في آن معاً، وليست مثبطة أو معيقة للتنمية كما هو شائع.

▪ القول بأن السبب في تدمير البيئة هو «الجشع» في الدول المتقدمة و"الفقر» في الدول النامية، وليست كثرة السكان في الدول النامية هي السبب في تدمير البيئة كما هو شائع.

▪ القول بأن معركة التنمية تربح «في الضمائر والعقول"، لا «في المصانع والحقول» كما هو شائع.

والكتاب مجموعة من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية كان المؤلف قد نشرها (كلها تقريباً) في الدوريات السورية خلال السنوات القليلة الماضية، وتشمل طيفاً واسعاً من المواضيع صنفت في بابين:

ـ الباب الأول: المقالات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل عشرة فصول جاءت عناوينها على الوجه التالي: التوازن بين الموارد والسكان من منظور مختلف، جدلية العلاقة بين العدالة والتنمية، جدلية العلاقة بين الفقر وتدمير البيئة، حل مشكلة الفقر من منظور إسلامي، التقييم بالمشاركة أسلوباً جديداً في التنمية الريفية، قراءة في مشروع الإصلاح الإداري (في سورية)، هدر الندرة العربية بعيون خبير دولي، الإصلاح الاقتصادي بعيون خبيرين، لا لقاطرة التنمية نعم لدافعة التنمية، والأمن الغذائي في ظل تحديات العولمة.

ـ الباب الثاني: قراءات في كتب اقتصادية واجتماعية، ويشمل سبعة فصول جاءت عناوينها على الوجه التالي: التراكم والتنمية الزراعية في سورية، تنمية الزراعة العربية (الواقع والممكن)، اقتصاديات البيئة (لماذا، وكيف)، قانون المياه في الإسلام، وخرافات حول قضية الجوع في العالم (ثلاثة فصول).

وبعد

فالكتاب بمثابة شهادة المؤلف في القضايا المطروحة فيه، وهي شهادة اجتهد في أن يقصد بها وجه الحق.

والله الموفق

دمشق، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٤

المهندس عبد الوهاب محمود المصري



الباب الأول

مقالات ودراسات



فهرس فصول الباب الأول

الفصل الأول

التوازن بين الموارد والسكان
من منظور مختلف!

"إن توصية الشعب بعدم التناسل خيانة للدولة"
رجب طيب أردوغان
رئيس وزراء تركيا

مقدمـــة

إن المشكلة الأم التي تواجه الاقتصاديين هي تحقيق الاختيار الأمثل من ضمن بدائل استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق أفضل إشباع للحاجات البشرية[1]. أي هي تحقيق أفضل توازن بين الطلب الذي هو حاجات السكان، والعرض الذي هو الموارد الاقتصادية، والأدق: تحقيق توازن بين الحاجات والسلع.

ولقد لوحظ أن عدد السكان قد ازداد، خلال القرن العشرين بوجه خاص، بمعدل عالٍ نسبياً.. «فقد استغرق وصول عدد السكان إلى ملياري نسمة في عام ١٩٢٧ كل الزمن، ثم استغرق أقل من حياة واحدة ليصل إلى ٦ مليارات في عام ١٩٩٩»[2].

وتبين الدراسات أن أبرز أسباب المعدل العالي لنمو السكان هي: «انتشار الفقر[3]، وغياب العدالة الاجتماعية، والافتقار إلى التنمية الذاتية التي تلهم الناس وتعبئهم وتشركهم في العمل، ونقص التعليم، وانتشار البطالة»[4].

وبدلاً من معالجة تلك الأسباب، من أجل زيادة المعروض من السلع عامة والسلع الغذائية خاصةً، يلجأ بعضهم –ولغايةٍ في نفس يعقوب– إلى التركيز على الإقلال من أعداد السكان أو البشر الذين يقَال لنا، صباح مساء، إنهم أداة تنمية، وإنهم هدف التنمية، وإنهم في مركز القلب من التنمية!!!

وتعتمد تلك الممارسة المعادية للسكان على نظرية مالتس القائلة بضرورة اتخاذ الإجراءات للتقليل من عدد السكان حتى يتوازن مع الغذاء المتاح. وكان أن جاء

المالتسيون الجدد في هذه الأيام ليقولوا لنا: إن المعدل الحالي لنمو السكان ما هو إلا «انفجار سكاني» يستنزف الموارد الاقتصادية، ويدمر البيئة محدثاً المشكلات البيئية، ويثبط التنمية أو يلتهم ثمار التنمية، فلا بدّ من تقليل عدد السكان.

ومن الملاحظ أن المالتسيين أو أعداء السكان كانوا يتحاشون استخدام تعبير «تحديد النسل"، خوفاً من غضب الناس، فكانوا يستخدمون تعبير «تنظيم الأسرة"، ثم أضافوا إليه، في هذه الأيام، تعابير مثل: «التربية السكانية» و"الصحة الإنجابية"، وكلها «أسماء حركية» لمسمى واحد هو «تحديد النسل»، أو تعابير تستبطن شيئاً واحداً بعينه، وهو الدعوة إلى تحديد النسل بالترغيب و/أو الترهيب.

وسنعمد، هنا، إلى إظهار تهافت نظرية مالتس في السكان (التي هي مرجعية كل القائلين بتحديد النسل)، وتفنيد الادعاءات المنتشرة لتسويغ تحديد النسل، وهي: تجاوز طاقة الموارد المادية، وتدمير البيئة، وتثبيط التنمية. ثم نبين العلاقة الصحيحة بين السكان والتنمية، ونقدم دراسة حالة (موجزة) عن السكان والتنمية في مصر، ونبين كيف أن تحديد النسل دعوة عنصرية ومطلب أمريكي وصهيوني وغاية لمؤامرة الغرب الكبرى، ونعرض حكم الدين في تحديد النسل، ونختم بالخلاصة والنتائج.

١ــ تهافت نظرية مالتس

تستند الدعوات إلى تحديد النسل في هذا الكوكب إلى ما جاء به روبرت مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤م). وهو راهب واقتصادي إنكليزي اشتهر بنظريته في نمو السكان.. فقد رأى أن السكان يميلون إلى الزيادة بنسبة تجاوز كثيراً نسبة الزيادة في المواد الغذائية (بحيث يتزايد الغذاء وفق متوالية حسابية، بينما يتزايد السكان وفق متوالية هندسية)، وأن التوازن بين السكان والمواد الغذائية يتحقق بالكوارث (كالمجاعات والحروب) والامتناع الاختياري عن الزواج أو تأخير موعده، وتحديد النسل[٥].

ولكن كثيراً من العلماء والباحثين، وخاصةً في العقود الأخيرة، قد أثبتوا بطلان نظرية مالتس في السكان.. فقد عاب الكثيرون على مالتس مغالاته المفرطة في توقعاته لنمو السكان، كي يدعم (بصورة غير مشروعة) مقولة مقررة بشكل مسبق. إذ أظهرت الدراسات أن المرتسمات (أو التوقعات) المالتسية لسكان بريطانية العظمى قد زادت (في كل السنوات المائة التي شملتها الدراسات) عن الأعداد الفعلية لسكانها حسب ما أظهرته (بعد ذلك) الإحصاءات الرسمية،

ووصلت تلك الزيادات في بعض تلك السنوات إلى أكثر من ٣٠٠%[٦] (انظر الجدول رقم /١/).

الجدول رقم (١)

أعداد السكان في بريطانيا العظمى حسب توقعات مالتس مقارنة بأعداد السكان الفعلية حسب الإحصاءات خلال مائة عام(الأعداد بالملايين)

العام	عدد السكان حسب توقعات مالتس	عدد السكان حسب الإحصاءات	نسبة أرقام مالتس إلى أرقام الإحصاءات	نسبة الزيادة في أرقام مالتس عن أرقام الإحصاءات
١٨٠١	١٠,٥	١٠,٥	%١٠٠	–
١٨١١	١٣,٩	١٢,٠	%١١٦	%١٦
١٨٢١	١٨,٣	٢١,٢	%١٥٠	%٥٠
١٨٣١	٢٤,٢	١٦,٣	%١٤٨	%٤٨
١٨٤١	٣١,٩	١٨,٥	%١٧٢	%٧٢
١٨٥١	٤٢,٠	٢٠,٨	%٢٠٢	%١٠٢
١٨٦١	٥٥,٠	٢٣,١	%٢٤٠	%١٤٠
١٨٧٠	٧٣,٠	٢٦,١	%٢٨٠	%١٨٠
١٨٨١	٩٧,٠	٢٩,٧	%٣٢٧	%٢٢٧
١٨٩١	١٢٨,٠	٣٣,٠	%٣٨٦	%٢٨٦
١٩٠١	١٦٨,٠	٣٧,٠	%٤٥٤	%٣٥٤

هـ. كول وآخرون، الرد على مالتوس.. دراسة نقدية لكتاب «حدود النمو». ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٨، ص ٢٧٦. حسبت النسب من قبلنا.

ومن الأعلام الذين انتقدوا مالتس: المفكر الاقتصادي المرموق غونار ميردال[٧]، والباحث البريطاني المعروف بيتر مانسفيلد[٨]، والزعيم الصيني ماوتسي تونغ[٩]، كذلك، فقد انتقده كارل ماركس، ووصفه في إحدى مقالاته بأنه «وصمة عار في جبين البشرية»[١٠].

ويضاف إلى ذلك كله، أن فورستر وميدوز صاحبي نموذج نضوب موارد الأرض عام ٢٠٢٥ (المعتمد في كتاب «حدود النمو» الذي هو إنجيل المالتسيين الجدد)، قد اعترفا مؤخراً بأنهما قد حرّفا الحقائق، وأهملا أثر الاكتشافات العلمية والتطورات التقنية. وجاء في تقرير للأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم في عام ١٩٩٠، أن الكتاب المشار إليه (والصادر عام ١٩٧٢) قد بني على خطأ فادح هو اعتبار أن التقدم العلمي يساوي الصفر[١١].

ومما يؤكد تهافت نظرية مالتس وبطلان دعاوى المالتسيين، أن الإنسان -كما يلاحظ ماوتسي تونغ – يولد ومعه فم واحد ويدان اثنتان. وهذا يعني (فيما يعنيه) أن الإنسان (الواحد) ينتج عادةً أكثر مما يستهلك، وتلك حقيقة تتأكد، يوما بعد آخر، من وجهين..

أولهما: أنه لو كان الإنسان يستهلك أكثر مما ينتج (كما يدّعي مالتس وأتباعه)، لأكل الناس بعضهم البعض الآخر كما يأكل النمل الأبيض بيوضه في حال نقص الغذاء المتاح، ولانقرضت البشرية منذ آلاف السنين، ولما وصلت إلى ٦ مليارات!!!

وثانيهما: أن دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) تفيد أن الفرد العامل في الزراعة كان ينتج في الثمانينات (كمتوسط عالمي) ما يكفيه ويكفي أيضاً ٤ أشخاص آخرين، وأن هذا الرقم في ازدياد مستمر[١٢]!!!

٢ـ هل الغذاء غير كاف؟

يقول الداعون إلى تحديد النسل: إن الأرض لا تستطيع إطعام المزيد من البشر. وسنفحص، هنا، مدى مصداقية هذه المقولة..

لقد أثبت خبراء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المختارون من عدة منظمات دولية متخصصة (في تقرير أعدته اللجنة بناء على تكليف من الأمم المتحدة وصدر عام ١٩٨٧)، أنّ الأرض تستطيع -وفقاً لأنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية- أن تعيل ضعف سكان الأرض في وقت إعداد التقرير (أي: تعيل ١١ مليار إنسان)، فكيف إذا أخذت بعين الاعتبار زيادات الإنتاج التي ستحدثها القفزات غير المتوقعة في التقانة (أو التكنولوجيا)، وإمكانية استخدام الموارد الأرضية والمائية غير

المستثمرة حالياً[١٣]، وضرورة توقف دول الشمال عن إتلاف الآلاف المؤلفة من أطنان الأغذية سنوياً[١٤]، وتوقف أمريكا عن دفع التعويضات للمزارعين لقاء عدم زراعة أراضيهم[١٥]، للمحافظة على ارتفاع الأسعار؟!؟

وكان السيد ولي برانت (المستشار الألماني الأسبق، ورئيس اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قضايا التنمية الدولية التي عرفت بلجنة برانت وقدمت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٨٠)، قد أصدر في عام ١٩٨٤ بياناً أكّد فيه أن «كمية الطعام التي ينتجها العالم (في وقت إعداد التقرير) تكفي لتغذية ألفي مليون نسمة آخرين إلى جانب عدد السكان الحاليين في العالم، وأن المجاعة في أفريقيا ليست لنقص كمية الغذاء على ظهر الأرض، وإنما بسبب سوء توزيع هذا الطعام في العالم»[١٦].

وهكذا.. فالمشكلة الحقيقية -كما يلاحظ الدكتور علي وهب- ليست في إنتاج الطعام وإنما في توزيعه، «وإلا، فلماذا لا نسمع بموت شخص واحد من أبناء الطبقة الحاكمة أو الغنية في أية دولة نامية تجتاحها المجاعة»؟[١٧]

٣ــ تدمير البيئة.. جريمة من؟

يقول الداعون إلى تحديد النسل: إن تكاثر السكان في دول الجنوب يستنزف الموارد الطبيعية ويدمر البيئة، فلا بدّ من خفض معدل النمو السكاني في الجنوب. وسنفحص هنا مدى مصداقية هذه المقولة..

قبل حوالي عقدين من الزمن، قال ممثل الهند في لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة، وهو في صدد الدفاع عن موقف بلاده ضد الانتقادات الموجهة إلى تزايد سكانها: «إن مولد طفل أمريكي واحد يؤدي إلى تدمير البيئة بمقدار ما يدمره مئتا طفل في الهند»[١٨]. ولقد كان ذلك الخبير الهندي على حق.. فقد أظهرت دراسة حديثة للباحث الأمريكي بيل ماكيبين أن الفرد الأمريكي يستهلك (مثلاً) من الطاقة ما مقداره خمسمائة مثل ما يستهلكه الفرد في مالي، وأن الفرد في البلدان الفقيرة مسؤول عن انبعاث ٠,١ طن من الكربون، في حين أن الفرد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان مسؤول عن انبعاث ٣,٥ طن من الكربون (أي ٣٥ مثلاً من مسؤولية نظيره الفقير)، وأن من المنتظر خلال العقد الأول من القرن /٢١/ أن يزيد ما يتسبب فيه ٥٧,٥ مليون نسمة فقط (يمثلون الزيادة السكانية في دول الشمال) من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، عما تتسبب فيه الزيادة السكانية في دول الجنوب التي من المتوقع أن تبلغ نحو ٩٠٠ مليون

نسمة[١٩]. وهذا يعني أن الضرر الذي سيلحقه بالبيئة الفرد في دول الشمال سيزيد عن ١٥ مثلاً من الضرر الذي سيلحقه بالبيئة الفرد في دول الجنوب!!!

ويختصر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الأمر كله بالقول: إن سكان البلدان الصناعية (أو دول الشمال) يتسببون في أكثر من ثلثي انبعاثات أول أكسيد الكربون، وأكثر من ثلثي نفايات العالم الصناعية أيضاً. وعلى الرغم من أن سكان البلدان الصناعية يشكلون خمس سكان العالم فقط، فإنهم يستهلكون طاقة تجارية تربو على عشرة أمثال ما يستهلكه سكان البلدان النامية[٢٠]. وهذا يعني أن الفرد في دول العالم الصناعية (أو دول الشمال) يستهلك من الطاقة التجارية ما يعادل ٤٠ مثلاً مما يستهلكه نظيره في الدول النامية أو دول الجنوب.

فإذا كان ذلك كذلك، فمن هو الطرف الذي ينبغي أن يقلل سكانه ويحدد نسله.. هل هو الجنوب أم الشمال؟!؟

٤ ـ هل كثرة السكان عبء على التنمية؟

يقول الداعون إلى تحديد النسل: إن كثرة السكان عبء على التنمية، أو إنها تلتهم ثمار التنمية. وسنفحص هنا مدى مصداقية هذه المقولة..

إذا سلمنا، جدلاً، بأن زيادة السكان نقمة، فإن علينا التسليم، في المقابل، بأن قلّة السكان نعمة، وذلك مما لا تؤيده الوقائع الحسية.. فمن المعروف أن الدول قليلة السكان تعاني من نقص الأيدي العاملة اللازمة للتنمية والدفاع عن الدولة، وتكون -بالتالي- قلة السكان (لا كثرة السكان) هي النقمة، وهي المشكلة في تلك الدول. ويلاحظ الاقتصادي الدكتور مدحت حسنين أنه «إذا ارتفع دخل الفرد بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وفتحت مجالات وفرص عمل جديدة، لا تصبح الزيادة السكانية مشكلة على الإطلاق، بل تكون المشكلة هي أن ينخفض معدل نمو السكان نتيجة ارتفاع مستوى دخل ومعيشة الفرد كما حدث في كثير من الدول المتقدمة". ويخلص الدكتور حسنين نفسه إلى النتيجة التالية: «إن معدل نمو السكان متغير تابع للنمو، وليس متغيراً مستقلاً يؤثر بالسلب على التنمية»[٢١].

ويقرر الخبير الاقتصادي المرموق الدكتور رمزي زكي أن «المشكلة السكانية في العالم الثالث ليست سبباً للتخلف، وإنما هي نتيجة له. وهي لا تعبر عن تناقض يقوم بين أعداد السكان والموارد المحدودة كما ذهب إلى ذلك المالتسيون، بل هي في حقيقة الأمر، تناقض يقوم بين السكان والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد

الذي يعجز، في ظل آليات حركته، عن أن يوفر الغذاء وفرص التوظيف والدخل للسكان. كما أن السكان يميلون من تلقاء أنفسهم إلى تنظيم أعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم وزادت فرص تمتعهم بالحياة. من هنا، فإن التكاثر البشري، خلافاً للتكاثر في الحيوانات الحية الأخرى، لا يعتمد فحسب على مجرد العلاقات البيولوجية البحتة (مثل: معدلات المواليد والوفيات والخصوبة)، وإنما على مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي لا تتغير إلا في الأجل الطويل»[٢٢].

ومن المعروف أن الدول المتقدمة في الشمال لم تضع سياسات للتربية السكانية، ولكن المعدل المنخفض لنمو السكان في تلك الدول قد جاء كنتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسن مستوى الحياة.

وهكذا، فإن معدل نمو السكان متغير تابع وليس متغيراً مستقلاً، ومشكلة السكان نتيجة للفشل في التنمية، وليست سبباً في فشل التنمية. ففي حالة التنمية الفاشلة (إن صحّ التعبير)، يحدث النمو الاقتصادي بمعدل منخفض، فتعجز الدولة عن إشباع حاجات مواطنيها، فتتعالى أصوات المالتسيين، ولكنهم يتجهون نحو «العنوان الخطأ".. فبدلاً من أن يتوجهوا إلى الدولة مطالبين بالقضاء على أسباب المشكلة (مثل غياب العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية)، تراهم يتوجهون إلى المواطنين يطالبونهم بالإقلال من النسل.. فتأمل.

٥ ــ تقييم أثر النمو السكاني في التنمية

في كتابه «انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟»، يدرس الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم العيسوي كلاً من الآثار السلبية والآثار الإيجابية للنمو السكاني..

إذ يفند الدكتور العيسوي الآثار السلبية المزعومة للنمو السكاني، بتقديم تحفظات أو عوامل مخففة أو معوضة لتلك الآثار..

فازدياد الاستهلاك العائلي والاستهلاك العام تقابلهما وفورات الاستهلاك مع تزايد حجم الأسرة. وليس تزايد الاستهلاك محتماً، فالمسألة مسألة أولويات. ويمكن الحد من الزيادة في الاستهلاك بتغيير مفاهيم الصحة والتعليم والإسكان وما إلى ذلك. وليس من المؤكد حدوث انخفاض ملموس في الاستهلاك عندما تنخفض الخصوبة، لأن المستويات الاستهلاكية الحالية متدنية أصلاً. كما أن الخصوبة المنخفضة لا تعني بالضرورة إنفاقاً على الصحة نظراً لارتفاع نسبة كبار السن، علماً أن تكلفة

رعاية هؤلاء ليست هيّنة. ويجب إدراج تكاليف خفض الخصوبة ضمن بنود الإنفاق العام.

وليس محتماً تناقص المدخرات (والاستثمارات المادية)، نظراً لخصائص الهيكل الادخاري في البلدان النامية، ولإمكانية توفير موارد خارجية. ويمكن تلافي النقص بزيادة الضرائب والحد من الاستهلاك غير الضروري. كما يمكن تعويضه بإجراء تغييرات مؤسسية في علاقات الملكية والإنتاج، وتغييرات تكنولوجية باتجاه استخدام كثافة أكبر في عنصر العمل. وكذلك فإنه ليس مؤكداً في حال تخفيض الخصوبة أن تزداد المدخرات، وليس مؤكداً أيضاً تزايد الاستثمار لعدم توفر قنوات ملائمة لاستيعاب المدخرات الضئيلة لمحدودي الدخل.

وليس مؤكداً تزايد البطالة، ويمكن تلافيه بإجراء تغييرات تكنولوجية باتجاه استخدام عمالة أكثر، وبإجراء تغييرات مؤسسية في نظم الحيازة والملكية وفي تنظيم الإنتاج.

وليس نقص الغذاء (وتزايد وارداته) خطراً، في حدود معينة، إذا أمكن زيادة الإنتاج والتصدير في قطاعات أخرى. ويمكن تعويض النقص باستزراع أراض جديدة، وتكثيف استخدام المتاح من الأرض، وتوفير الائتمان والخدمات العامة.

وأما تزايد التفاوت في توزيع الدخل، فيتوقف على مرونات الإحلال بين أنواع العمالة المختلفة، وكذلك بين عنصر العمل من جهة ورأس المال والأرض من جهة أخرى. ويمكن الحد منه بالهجرتين الداخلية والخارجية. كما يمكن تعويضه بتحسن معدلات التبادل بين الريف والحضر لتزايد الطلب على الغذاء وتحسن الدخول الريفية.

ويرى الدكتور العيسوي، من ناحية ثانية، أن للنمو السكاني آثاراً إيجابية (محكومة ببعض المحددات)، ومن أبرز تلك الآثار: توفير عمالة أكبر (وبالتالي إنتاج أكبر)، وتجديد أسرع لقوة العمل، واتساع حجم السوق وتحقق وفورات الإنتاج الكبير، ونشوء حوافز أكبر لزيادة الإنتاج من قبل الآباء، والاقتصاد في الاستهلاك مع تزايد حجم الأسرة، ونشوء حوافز لتحقيق ابتكارات تكنولوجية لإشباع مزيد من الحاجات[٢٣].

٦ ــ السكان والتنمية – حالة مصر

ظهرت الدعوة إلى تحديد النسل في مصر (وفي العالم العربي أيضاً) أيام الاحتلال البريطاني لمصر. وكان أول من دعا إلى تحديد النسل، المستر وندل كليلاند الذي

عمل مديراً للخدمة الاجتماعية في الجامعة الأمريكية[٢٤]. ومن الواضح أن المذكور ليس مصرياً، ولكن بعض المصريين (وخاصةً أبواق السلطة من المثقفين، وفقهاء السلطان من علماء الدين) انتسبوا إلى حزب أعداء السكان، وصاروا ينادون بتحديد النسل بدلاً من أن ينادوا بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ومن أسف أن أعداء السكان يتجاهلون، في هذه الأيام خاصةً، عن عمد، ومع سبق الإصرار والتصميم والترصد، حقائق كارثية مثل:

■ بلغ عدد الوظائف في مصر عام ١٩٩٩ حوالي ١,٥ مليون وظيفة، ولكن عدد الموظفين وصل في العام نفسه إلى ٥,٥ مليون موظف[٢٥]. أي أن ربع الموظفين فقط يعملون، وأما الأرباع الثلاثة الأخرى من الموظفين فهم عاطلون ومعطلون!!! ويعمل المصري ٢٧ دقيقة عمل فعلي في اليوم[٢٦]، أي أقل من نصف ساعة عمل فعلي من أصل ٨ ساعات عمل في اليوم!!! ولا تزيد إنتاجية العامل أو الموظف المصري عن ١١% من إنتاجية نظيره الياباني[٢٧]!!!!

■ يبلغ إنتاج مصر من مياه الشرب ١٥ مليون متر مكعب يومياً، وتفقد منها (لأسباب مختلفة) نسبة تزيد عن ٧٠%[٢٨]. وتفقد مصر أيضاً، خلال عمليات جمع المحاصيل الزراعية وتخزينها ونقلها وبيعها، ما يعادل خمس إجمالي إنتاجها الزراعي[٢٩]. ووصلت خسائر القطاع العام المصري خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى ما يعادل مليار دولار سنوياً[٣٠].

■ تظهر دراسة للدكتور مدحت حسنين أن حصة الاقتصاد الأسود (= الاقتصاد الموازي وغير المشروع) في مصر تتراوح بين ٣٥-٥٠%[٣١]. وقد «أكّدت تقارير رقابية أنه قد تم في الآونة الأخيرة تهريب ٣,٥ مليار دولار خارج البلاد بطرق غير مشروعة. واتهمت تلك التقارير عدداً من البنوك المصرية بمنح قروض ضخمة لعدد من الشخصيات (ومنهم أعضاء في مجلس الشعب) دون ضمانات حقيقية»[٣٢]. وأكّدت مصادر رقابية (حديثاً) أن ٢٠ مسؤولاً كبيراً (منهم ٦ وزراء) متورطون بالعمل «شركاء ظل» في شركات سياحية، ومكاتب هندسية، وتصدير واستيراد، واستشارات قانونية، تحت أسماء أقاربهم وأصدقائهم، وكل ذلك بالمخالفة لنصوص الدستور والقانون[٣٣]. ويقول رجال الأعمال (المصريون والأجانب) إن مشروعاتهم تتكلف أكثر من ١٠% زيادة بسبب الفساد[٣٤]. وقد وصل الأمر في مصر -حسب تعبير عبد الحليم قنديل- إلى درجة «الكليبتوقراطية"، أي «حكم اللصوص»[٣٥].

■ انخفضت، خلال العقدين الأخيرين، مساهمة الإنتاج السلعي (الزراعي والصناعي) في الدخل القومي المصري حتى وصلت إلى ٤١% فقط في عام ١٩٩٥[٣٦]، وتراجع نصيب الأجور في الاقتصاد المصري حتى وصل إلى ٣٣% فقط في عام ١٩٩٦[٣٧]. ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن عام ١٩٩٨، يستولي الخمس الأغنى من سكان مصر على ٢٧% من الدخل القومي، بينما لا يحصل الخمس الأفقر إلا على نسبة ٠,٤% فقط[٣٨]. أي أن كل غني (من إياهم) ينال ٦٨ مثلاً من نصيب الفقير!!! فترى الأغنياء يركبون الطائرات واليخوت الخاصة والسيارات الفاخرة التي لا يقل ثمن أرخص موديلاتها عن نصف مليون دولار[٣٩]، ويلهون بحيوانات غريبة، كالفئران الملونة (وثمن الواحد منها ألف دولار فقط!) واللاما (وثمن الواحد منه ٥ آلاف دولار فقط!)[٤٠]، ويسكنون بيوتاً (والأصح: قصوراً) يصل ثمن الواحد منها إلى ٢٠ مليون دولار فقط[٤١]، بينما يعاني ربع الشعب المصري من الفقر المدقع[٤٢]، وتعيش الملايين الفقيرة بلا خدمات في المساكن العشوائية والمقابر، ومنهم مليون إنسان يعيشون في مقابر القاهرة وحدها[٤٣]. وبذلك يصح القول: «بعض المصريين غارقون في بحر من البارفان، والبعض الآخر غارق في بحر من المجاري»[٤٤].

وهكذا.. في ظل تلك الحقائق الكارثية في مصر، ونعني أوجه الهدر والكسل والسفه والعجز والظلم والاستغلال وغياب العدالة الاجتماعية، تصبح مقولة «الانفجار السكاني يلتهم ثمار التنمية» التي يتذرع بها أعداء السكان مجرد «نكتة سخيفة».

ونحن نسأل أعداء السكان بداية: أين هي التنمية التي تتهمون كثرة السكان بالتهامها؟!؟ونسألهم(في النهاية)السؤال الذي طرحته الدكتورة عواطف عبد الرحمن عندما قالت: «كيف نطلب من الفقراء أن يتوقفوا عن ممارسة الاختيار الوحيد في حياتهم.. إذا كانوا لا يختارون حكوماتهم، ولا يشاركون في وضع خطط التنمية المزعومة، ويعانون من التهميش في كافة مجالات الحياة السياسية والثقافية، ويتحملون عبء الضرائب، بل والمطلوب منهم أن يلزموا موقعهم كتفرجين يرون بأعينهم، ويسمعون بآذانهم، كل يوم، عن عشرات الفضائح المالية والسياسية والسرقات المخيفة»[٤٥]؟!؟

٧ــ تحديد النسل.. دعوة عنصرية؟

من الثابت لدى الكثيرين في هذا العالم، أن «الحضارة الغربية عنصرية». والعنصرية هي التمييز بين الناس على أساس اللون، أو العنصر، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل الوطني أو العرقي[٤٦]..

فلقد قامت الحضارة الغربية الحديثة على النزعة المركزية الغربية، وهذه تعني ببساطة حسب المفكر سيد ياسين، أن «الغرب وفي قلبه أوروبا هو مركز العالم، والمنتج الأوحد للقيم الإنسانية، والحكم المطلق في وضع وتقنين معايير التقدم والتخلف، والمرجع الأوحد في تسجيل انتقال شعب ما أو ثقافة محددة من البربرية والهمجية إلى المدنية»(٤٧). وتقوم النزعة المركزية الغربية، حسب الدكتور عبد الله إبراهيم، على «التمركز على الذات بوصفها المرجعية الأساسية لتحديد أهمية كل شيء وقيمته، وإحالة الآخر إلى مكون هامشي لا ينطوي على قيمة بذاته، إلا إذا اندرج في سياق المنظور الذي يتصل بتصورات الذات (الغربية) المتمركزة على ذاتها»(٤٨). ويقرر المستشار طارق البشري، أن «ما قاله فرانسيس فوكوياما أمريكي الجنسية (عن نهاية التاريخ) هو أكثر ما يعبر عن تمركز الوعي الغربي حول الذات، وقمة التعبير عن الأنانية، فلا شيء آخر هناك، وأنه الكاسب الوحيد على هذا الكوكب، وأنك متقدم بقدر ما تكون قريباً منه، ومتخلف بقدر الابتعاد عنه. إنها قمة النشوة بالقوة والإحساس بالتفرد التاريخي والحضاري»(٤٩).

وترجع جذور النزعة المركزية الغربية إلى «نظرية الطبائع» عند الفيلسوف أرسطو الذي قسّم البشر تقسيماً تراتبياً إلى قسمين، أحدهما حر بالطبيعة، والثاني عبد بالطبيعة. ثم جاءت نظرية دارون في «أصل الأنواع» لتكون أساس الفرضية القائلة بوجود سلالات بشرية ترث سمات تتجاوز مراحل التطور التاريخي للمجتمع، وبأن تلك السمات الوراثية هي المسؤولة عن اختلاف التطورات الاجتماعية. كما ساهم علم اللغة بدور هام في تأكيد هذا الحكم المسبق.

وقد انتهى الأمر بالغرب إلى تمجيد التفاوت التراتبي بين المجتمعات، مع وضع أوروبا في أعلى درجة، ومنحها الحق في الامتداد نحو بقية العالم –بالفتح والكشف والتبشير والاحتلال– لبناء هوية أوروبا.. فقد جاء، مثلاً، في قاموس تريفو الصادر عام ١٧٧٧م: «الأوروبيون هم شعوب الأرض الأكثر تهذيباً، والأكثر تمدناً، والأحسن صنعاً. وهم يبزون جميع شعوب العالم في العلوم، وفي الفنون، وفي التجارة، وفي الملاحة، وفي الحرب، وفي الفضائل العسكرية والمدنية. إنهم أكثر بسالة، وأكثر فطنة، وأكثر كرماً، وأكثر نعومة، وأكثر اجتماعية، وأكثر إنسانية»(٥٠).

والواقع كما يقرر الدكتور عبد الله إبراهيم، هو أن فكرة «السمو الأوروبي» وفكرة «امتدادية أوروبا» وفكرة «أوروبا مركز العالم» ستفرض نفسها منذ القرن الثامن عشر، بحيث تصبح أوروبا ، حسب ميشال دوفيز، «الوسيط للتقدم الكوني»، و"السيد المعطاء» الذي ينبغي على العالم أن يكون معتمداً عليه سياسياً

وتكنولوجياً[٥١]. ذلك أن ما تهدف إليه الحضارة الغربية، حسب المؤرخ أرنولد توينبي، هو «جمع العالم الإنساني كله في مجتمع كبير واحد، والسيطرة على كل شيء في هذه الأرض، وفي البحار والأجواء التي ستصل إليها الإنسانية عن طريق التقنية الغربية الحديثة»[٥٢].. فلقد أعلن في بداية القرن السادس عشر، أن «الهدف هو إدراج العالم الخامل في سياق التاريخ الإنساني الحيوي. وظهرت رسالة الرجل الأبيض مثلث الوجوه: الفاتح المسلح والمبشر والباحث عن الثروة. وترتبت علاقات الأوروبي بغيره في ضوء علاقة جديدة، هي علاقة المتبوع بالتابع»[٥٣].

وقد صنف عالم الاجتماع الدكتور غوستاف لوبون (المتوفى عام ١٩٣١م) الأمم في أربع طبقات نفسية، حسب عناصر اعتبرها ثابتة (منها ما هو راجع إلى الأخلاق، ومنها ما هو راجع إلى الذكاء)، واعتبر أن الأمم الراقية، وهي أعلى طبقة، «لا يندرج فيها إلا الأمم الهندوسية الأوروبية، فهي وحدها التي أظهرت مقدرة على الاختراعات في الفنون والعلوم والصناعة، سواء كان ذلك في الزمن القديم زمن اليونان والرومان، أو في عصرنا هذا. وهي التي أوصلت الحضارة إلى درجة إرتقائها الحالي»[٥٤].

كذلك، فإن عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم (المتوفى عام ١٩١٧م) لاحظ أن الرجل الأوروبي في أيامنا هذه، ما يزال يعتقد أن «الإنسان» هو على وجه التحديد «إنسان هذا المجتمع الغربي المسيحي»[٥٥]. وكأن دماء هذا الإنسان الغربي المسيحي دماء ملكية زرقاء، ودماء غيره من مياه الصرف الصحي!!!

وفي عام ١٩٩١، أصدر المؤرخ الفرنسي جان كريستوف روفان، كتاباً تحت عنوان «الإمبراطورية والبرابرة الجدد»، واعتبر فيه أن الإمبراطورية هي حضارة الشمال (أو الغرب)، وأن البرابرة هم شعوب الجنوب (أو الدول النامية) التي يتزايد عدد سكانها بوتيرة تخيف دول الشمال. وإن أشدّ ما يرعب روفان هو ما سمّي بالتفجر السكاني الذي يحصل في دول الجنوب، وهو يقول صراحة: «إن ما ندافع عنه في الحقيقة، هو مستوى معيشتنا»[٥٦]. وفي المقابلة التي أجرتها معه مجلة باري ماتش (في آب/ أغسطس ١٩٩١)، كرر روفان المقولات العنصرية الواردة في كتابه المنوه به، وقال: «ما دام الإنسان قد أخفق في جهوده لمراقبة النمو الديموغرافي، لماذا لا نترك للطبيعة أن تفعل فعلها؟ ستتكفل الحرب، والمجاعة، والفيضانات، والزلازل، والأوبئة، بإقصاء قسم من فائض السكان»[٥٧]. وهو يقصد، بطبيعة الحال، السكان الفائضين عن المليار من السكان البيض، أو ما يسمونه «المليار الذهبي» في أوروبا وأمريكا وأستراليا ونيوزيلندة!!! وكان المفكر

جمال الدين الأفغاني قد لاحظ أن «الغربي يعتبر الشرقي خاملاً جاهلاً ومتعصباً، أراضيه خصبة ومعادنه كثيرة ومشاريعه كبيرة، وهواءه معتدل، والغربي أولى بالتمتع بكل هذا من الشرقي»[٥٨].

ومما يعزز القول بتجذر الاعتقاد بالتفوق على الآخرين في الشعور واللاشعور في الغرب، ما قاله، مؤخراً، بعيد الهجوم بالطائرات المدنية على نيويورك وواشنطن[٥٩]، السيد سيلفيوبيرلسكوني، رئيس وزراء إيطاليا.. فقد تحدث في مؤتمر صحفي في برلين عن تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية، وأشار إلى مسؤولية الغرب عن تحضير المسلمين «المتخلفين»، بذات اللغة التي استخدمها السياسيون الغربيون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لتسويغ استعمار دول آسيا وأفريقيا للارتقاء بها[٦٠]!!!

وهكذا، فإن لدى الغرب ترسانة ضخمة من الحيثيات والمسوغات «الأخلاقية» التي ابتدعها لشرعنة عداء الرجل الأبيض للآخر، وبما في ذلك تهميش الآخر، واحتقار الآخر، واستغلال الآخر، وقمع الآخر، بل وإبادة الآخر... بوسائل مثل البارود وجراثيم الجدري (ضد الشعوب الأصلية في أمريكا)، والبارود والمواد الكيماوية (ضد الشعب الفيتنامي)، والبارود واليورانيوم المنضب (ضد الشعب العراقي)، ووسائل منع الحمل (ضد شعوب البلدان النامية) كما لاحظ المؤتمر النسائي الدولي للسكان في بنغلادش ١٩٩٣[٦١].

ولقد وصل الأمر إلى درجة أن السيد جان كلود بيكيه (نائب رئيس اللجنة القومية الفرنسية لليونسكو)، قال في مؤتمر إقليمي للسكان عقد في تركيا عام ١٩٩١: «ينبغي إجراء تعقيم شامل لشعوب العالم الثالث في محاولة لإيقاف الانفجار السكاني. ونحن مضطرون للاعتداء على حقوق الإنسان في المجتمعات الفقيرة، من أجل الحفاظ على الحياة الإنسانية»[٦٢]. وهكذا، فإنّ السيد بيكيه يعطي الغرب (أو الشمال) الحق في أن يعتدي على حقوق الشعوب الفقيرة، بأن يعقمها، كما تعقم الحشرات المراد إبادتها، من أجل الحفاظ على الحياة البشرية في الغرب. أية عنصرية!!! وأية وحشية!!!

وهناك ما هو أفظع من ذلك.. فلقد ثبت أن فيروس الإيدز (الذي قضى، منذ اكتشافه في عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٠ على أكثر من ١٨ مليون إنسان)[٦٣] قد صنع من قبل الجيش الأمريكي (في معمل فورت ديزيك بولاية ميريلاند)[٦٤]، لاستخدامه في الحرب البيولوجية ضد الاتحاد السوفيتي[٦٥]، وهو يستخدم حالياً في الحرب القذرة ضد ما يسمى «الانفجار السكاني». وقد جرب الفيروس على الإنسان لأول مرة، في دول إفريقيا السوداء. وهذا يفسر ظهور مرض الإيدز لأول

مرة في إفريقيا[٦٦]. ووفقاً لما أعلنته منظمة الصحة العالمية، فإن أكثر من ٩٠% من حالات الإصابة بمرض الإيدز في العالم قد سجلت في إفريقيا، كما سجلت فيها أيضاً ٨٣% من حالات الوفاة الناجمة عن المرض، و٩٥% من الأيتام بسبب المرض[٦٧]. حتى إذا ما سأل بعضهم: لماذا كل هذا الكرم الغربي بالإيدز تجاه إفريقيا بالذات؟ جاء الجواب وكأنه بديهية: لأن أفريقيا من أكثر مناطق العالم تزايداً في السكان!!!

فإذا كان ذلك كذلك، فإن للمرء أن يتساءل: هل يكون من المستغرب أن يعتبر بعض أبناء الغرب نفسه، أن «الحضارة الغربية هي الشر الأبيض»[٦٨]؟!؟

٨ ـ تحديد النسل.. مطلوب أمريكياً وصهيونياً!

يلاحظ المفكر الدكتور عبد الإله بلقزيز أن «الشمال لا يرى في التزايد الديمغرافي الكثيف، الذي يجتاح القسم الأعظم من بلدان الجنوب، سوى أنه يضعف من إمكانات استغلاله له، ومن احتمالات ضمان سداد القروض المستحقة عليه مع فوائدها، ويزيد من معدلات هجرة أبناء الجنوب إلى بلدان الشمال»[٦٩].

وفيما يتعلق بأمريكا بوجه خاص، يعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي أن المصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تتطلب تحديد النسل في ١٣ بلداً في العالم، ومنها بنغلاديش ومصر[٧٠].

ويقول مدير مكتب شؤون السكان في وزارة الخارجية الأمريكية: «هناك هدف واحد خلف كل أعمالنا.. يجب أن تخفض مستويات أعداد السكان. ومن أجل تخفيض أعداد السكان بسرعة، عليك أن تدفع أكبر عدد من الذكور إلى القتال، وعليك أن تقتل عدداً أكبر من النساء في سن الخصوبة»[٧١].

وكان المجلس القومي للمخابرات (التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A)، قد أصدر في عام ١٩٩٧، دراسة سرية تحت عنوان: «الاتجاهات الكونية ٢٠١٠»، أطلق فيها تحذيراً قوياً من أن الزيادات السكانية في العالم يمكن أن تشكل خطراً استراتيجياً يفوق الخطر الذي كان يشكّله الاتحاد السوفييتي في الماضي»[٧٢].

وقد وصل الأمر إلى درجة أنه تأسست حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حركة تسمى «حركة الإبادة الإنسانية» لتعمل على تحديد النسل في العالم[٧٣].

كذلك، فإن تحديد النسل مطلوب صهيونياً.. إذ يسود في أوساط الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قلق بالغ من خطر تغير التركيبة السكانية في فلسطين المحتلة، بسبب المعدل العالي لنمو الفلسطينيين، حيث بلغ في عام ١٩٩٩ مثلاً، حسب تقارير البنك الدولي، أكثر من ضعف نمو السكان الصهاينة (٣,٧ مقابل ١,٥%)[٧٤].

وقد كشفت السيدة سميحة خليل (رئيسة جمعية إنعاش الأسرة في البيرة) عن مخطط صهيوني برعاية دولية وإقليمية، للحد من نسل الفلسطينيين[٧٥].

كما تم الكشف عن تلقي جمعية نسائية أردنية أموالاً من وكالة التنمية الدولية (USAID) التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، لتمويل حملة لتعقيم النساء الفلسطينيات في المخيمات، باستعمال وسائل تؤدي إلى السرطان والعقم[٧٦].

وفي أواخر عام ٢٠٠٠، وبعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية بين الفلسطينيين والصهاينة، تنادى حوالي ٣٠٠ شخصية من أهم الشخصيات الفكرية والدينية والعسكرية والسياسية في الكيان الصهيوني إلى اجتماع عقدوه في «هرتسليا» لإجراء نقاش استراتيجي حول وضع ومستقبل الكيان الصهيوني. وقد أجمع الحاضرون، حسب ما ذكرته وكالة الأنباء السويسرية، على أن خطراً وحيداً على الكيان الصهيوني يمكن أن يعتبر خطراً على الوجود، وهو الخطر الديمغرافي. وأجرى الحاضرون حسابات حول النمو الطبيعي لكل من العرب والصهاينة، وكذلك إمكانات الهجرة اليهودية التي أخذت تواجه صعوبات في السنوات الأخيرة. كما وضعوا مجموعة توصيات تشمل بدائل مختلفة تراوحت بين إجراء تعديلات ضرورية تؤدي إلى ضم كتل استيطانية في الأراضي المحتلة (ضمن مناطق السلطة الفلسطينية الآن) إلى الكيان الصهيوني، وإخراج تجمعات عربية في الكيان الصهيوني إلى خارج حدود الكيان الصهيوني. كذلك فإن التوصيات شملت بدائل أكثر تطرفاً، مثل إمكانية اتباع سياسة «الترانسفير» أي ترحيل جماعي للفلسطينيين، بالقوة، إلى الخارج[٧٧].

وقد كشفت مصادر عربية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ النقاب عن وثيقة عنصرية جديدة، أعدّها البروفسور أرنون سوفير، المحاضر في مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا، وقدّمها إلى جهات حكومية في الكيان الصهيوني. ومما قاله سوفير في بحثه: إنه على الدولة العبرية منح سكان المثلث العرب (في منطقة الوسط)، الذين يشكّلون ٩٩% من مجمل السكان العرب في فلسطين ٤٨، حكماً إدارياً ذاتياً بشكل مستعجل ليتسنّى لهم إقامة سلطة مستقلة. وأضاف سوفير أنه من أجل تنفيذ ذلك، فإنه يقترح منع سكان المثلث من المشاركة في الانتخابات،

وجلب نصف مليون يهودي إلى الجليل لمحاصرة التكاثر الطبيعي للسكان العرب في الجليل والنقب، والذي من شأنه أن يقضي على الطبيعة اليهودية الصهيونية للدولة العبرية. ويرى سوفير أن الفصل التام بين الدولة العبرية ومناطق السلطة الفلسطينية (مع بناء الحدود بأسوار وأسلاك كهربائية) هو الحل الوحيد لمشاكل ومخاطر النمو السكاني الفلسطيني الزائد، وأهمها: تزايد الكراهية في الدولة العبرية (مع وجود الظلم والتمييز)، وتفاقم الإحباط، وظهور حركات متطرفة، وزيادة تأثير العرب في القرارات الحاسمة والمصيرية في برلمان الكيان الصهيوني[٧٨].

٩ ـ تحديد النسل.. غاية لمؤامرة الغرب الكبرى!!!

ينطلق الكتاب الموسوم «مؤامرة الغرب الكبرى»، (الذي جعلته الخبيرة الأمريكية المرموقة في شؤون الغذاء، الدكتورة سوزان جورج، على هيئة تقرير وضعه فريق من علماء متعددي الاختصاصات تحت اسم «تقرير لوجانو») من إيمان راسخ بأن الرأسمالية الغربية هي أنجح ما أنتجه العقل البشري على مدى التاريخ، وأنه لا يمكن «الحفاظ على الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين» وإبقاء الأمير أميراً كما يقول ميكيافيلي، بدون الحد من عدد السكان أو تحديد النسل في هذا العالم، وقلب المعادلة.. فبدلاً من وصول عدد سكان العالم إلى /٨/ مليارات نسمة في عام ٢٠٢٠ حسب توقعات الأمم المتحدة، يجب «تقليم النمو البشري»، بتخفيض المليارات الستة الحالية إلى /٤/ مليارات فقط في العام المذكور[٧٩]، بالتخلص من مليارين (ليسا، على وجه القطع، في دول الشمال) يعتبرهما واضعو التقرير فائضين، و«منحطين»، و«حثالات» و"قاذورات ونفايات»!! «وتماماً، كما أن القاذورات والنفايات الفيزيائية تلوث المشهد الطبيعي، وتهدد باجتياح كثير من المدن ومرافقها، فإن القاذورات والنفايات الاجتماعية –حسب واضعي التقرير- تعرض للخطر المثل الليبرالية والسوق»[٨٠]!!!

ومما يقوله واضعو التقرير، في معرض تبرير الدعوة إلى الحد من السكان:

«دعونا نفترض أننا نستطيع أن نعول من /٨/ إلى /١٢/ ملياراً من البشر، فأي نوع من الناس سيكونون؟ وماذا ستتطلب إعالتهم؟ وبادئ ذي بدء، ولأن عدد الخارجين سيزيد كثيراً عن عدد الداخلين، فإن هذا سيتطلب تحويلاً دائماً من خالقي الثروات إلى مستهلكي الثروات. وأولئك الذين لم يسهموا (ولا شك أنهم لا يستطيعون الإسهام) بشيء في النظام، سيظلون ينتظرون منه أن يخدم احتياجاتهم، ومئات الملايين لا يمكن أن يستوعبوا في الاقتصاد الإنتاجي، ورغم ذلك، سيظلون يطلبون صورة من صور دولة الرعاية العالمية لتعنى بهم. وهم إما سيكونون

موجودين بالفعل بشكل واسع في البلدان المنتجة، أو سيكون من اللازم أن يدفع لهم مقابل عدم ذهابهم إليها. وإينما كانوا، فسيصحب وجودهم لوازم بيروقراطية إدارية واسعة. وستصل الضرائب الوطنية والدولية على كل الأفراد والمنتجين كاسبي الدخول والشركات الرابحة أرقاماً فلكية. وحين يصطدم المنتجون وغير المنتجين، فكما تطرد النقود السيئة النقود الجيدة، فإن مستويات معيشة الخاسرين المنخفضة ستطرد مستويات الفائزين المرتفعة...

«وسيصحب تحويل الدخل من الأغنياء نسبياً إلى من يعانون الفقر المطلق، بالضرورة، تحويلات للسلطة. ولن يكون على الغرب أن يتنازل فقط عن ثروته، بل كذلك عن سلطته، مما سيضع خاتمة للنظام الليبرالي، ويكفل انهياره المؤكد.

«لقد كانت تعليمات الأطراف المفوضة لنا (لإعداد التقرير)، هي أن نكون صرحاء واضحين، وستتمكن هذه الأطراف من أن تستخلص بنفسها نتائج تحليلنا القاطعة: إننا لا نستطيع أن نبقي على نظام السوق الحر الليبرالي، ونستمر في الوقت نفسه في السماح بوجود هذه المليارات الزائدة...

«وغير اللائقين للمشاركة في النظام لعجزهم عن اعتناق ثقافته أو عدم استعدادهم لذلك، يفرضون الآن عبئاً أكبر مما يجب على النظام، ويثقلون عليه أكثر مما يجب، ولا يمكن أن يمثلوا سوى قوة استنزاف لكتلة الأفراد المنتجين. وسيرفض هؤلاء في النهاية تحمل الأعداد الهائلة والمتزايدة من غير المنتجين، حتى عند المستويات الحالية غير الكافية (من وجهة نظر غير المنتج)، ويصبح الصدام حتمياً، لا بين الحضارات فقط، بل داخل كل مجالاتنا الاجتماعية الحالية.

«والطريق الوحيد لضمان سعادة ورفاهية الأغلبية العظمى، هو أن يكون إجمالي سكان الأرض أقل نسبياً. وقد يبدو هذا الخيار قاسياً، لكنه خيار يمليه العقل والعاطفة معاً. وليس هناك من بديل إذا أردنا أن نحافظ على النظام الليبرالي»[٨١].

لذلك كله، يقترح واضعو التقرير استراتيجيات محددة من أجل «علاج» كثرة السكان (تتضمن مثلاً: تشجيع النزاعات والحروب الأهلية، والتحكم بأدوية الأمراض، وبالإعانات الغذائية في المجاعات)، واستراتيجيات محددة أخرى من أجل «الوقاية» من كثرة السكان، وتتضمن مثلاً: منع الإنجاب بالإجهاض أو بالتعقيم أو بوسائل منع الحمل.. كالتركيبات المهبلية، والنوربلانات، واللقاحات المضادة للخصوبة، التي تعطى بواسطة حقنة أو قرص أو شراب، مع معرفة الشخص ورضاه، أو مع عدم معرفته[٨٢]!!!

١٠ ـ حكم الدين في تحديد النسل

ليس هناك، فيما نعلم، نبي أو رسول دعا إلى تقليل السكان أو تحديد النسل. بل إن علماء أصول الدين يقررون أن كل الشرائع السماوية جاءت لتحقيق مصالح البشر في الدنيا والآخرة، عن طريق حفظ خمسة مقاصد عليا ضرورية (أو أمور كلية)، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، حفظ النسل (لا تحديد للنسل)، وأخيراً حفظ المال[٨٣].

ولقد خلق الله تعالى الأحياء والجمادات، كل حسب الحاجة إليه، وبشكل متوازن، وبما يشبع حاجاته ويلبي متطلباته.. يقول الله تعالى: (إنا كل شيء خلقناه بقدر)[٨٤]، أي حسب الحاجة. ويقول تعالى أيضاً: (والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون)[٨٥]. أي خلق الله كل شيء بما يحقق التوازن في البيئة. وفي مجال الرزق خاصة، يصف الله تعالى نفسه في القرآن الكريم بأنه هو (الرزاق)[٨٦]، ويقول تعالى: (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها)[٨٧]، ويقول تعالى أيضاً: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً)[٨٨]. وفي تفسيره الموضوعي للقرآن الكريم، يقول الشيخ محمد الغزالي حول الآية الأخيرة: «سياسة تقليل النسل لا تغني عن الشعوب البليدة شيئاً! يجب أن تلتمس المفاتيح لخزائن الخيرات التي بثها الله هنا وهناك. والسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة» [٨٩].

وهكذا، فإن على المؤمن أن يثق بأن الله تعالى هو الذي يرزق، فيتوكل على الله تعالى في الرزق (وفي غير الرزق طبعاً)، وإلا كان خارجاً عن الملة لإنكاره شيئاً من القرآن الكريم، فالإيمان لا يتجزّأ. يقول الله تعالى في القرآن الكريم منكراً على بني إسرائيل إيمانهم ببعض الكتاب (= التوراة) دون بعض: (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض. فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب)[٩٠].

ولا يظنن أحد أن التوكل على الله تعالى يكفي وحده لتحصيل الرزق، فلا بدّ أيضاً من العمل. يقول الله تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه)[٩١]. ويقول تعالى أيضاً: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)[٩٢]. وقال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو

خماصاً وتروح بطاناً»[٩٣]. ومعنى هذا الحديث النبوي الشريف، أن الطير تذهب أول النهار ضامرة البطون من الجوع، وترجع آخر النهار ممتلئة البطون. والمقصود هو أن الطير تعمل (والذهاب عمل) فيزرقها الله تعالى. فلا بدّ، إذن، من العمل مع التوكل.

ويثبت البحث والتدقيق أنه لا صحة ولا أصل للحديث المنسوب إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، ومفاده أن «أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعوذوا بالله من جهد البلاء. قالوا: وما جهد البلاء يا رسول الله؟ قال: قلة المال وكثرة العيال». والثابت، حسب صحيح البخاري (وهو ذو مصداقية عالية)، أن «أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعوذوا بالله من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء»[٩٤]. وجاء في صحيح مسلم وسنن النسائي: «عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يستعيذ من سوء القضاء وشماتة الأعداء ودرك الشقاء وجهد البلاء»[٩٥]. وجهد البلاء هو شدة البلاء، وهو، حسب شرح السيوطي لسنن النسائي، «الحالة التي يختار الموت عليها: أي لو خيّر بين الموت وبين تلك الحالة لأحب أن يموت تحرزاً عن تلك الحالة»، وجاء في شرح النووي لصحيح مسلم، أن ابن عمر قال: «هو قلة المال وكثرة العيال». فشرح جهد البلاء بأنه حالة قلة المال وكثرة العيال ليس من كلام الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولكنه قول لأحد الفقهاء يشرح الحديث، فهو، إذن، قول خاضع للنقد والنقض كما هو معروف.

بل إن الرسول محمداً (صلى الله عليه وسلم) نهى عن تقليل الإنجاب لقلة الطعام.. ففي صحيحي البخاري ومسلم وبعض كتب الحديث الأخرى، أن عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك. قال قلت له: إن ذلك لعظيم. وقال قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك. قال قلت: ثم أي؟ قال: ثم أن تزاني حليلة جارك[٩٦].

ولم يعرف عن الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) أنه أمر أو أوصى المسلمين بتقليل الإنجاب، حتى في فترة الحصار التي عانى منها المسلمون في أوائل الدعوة مدة ثلاث سنوات. وجاء في الأثر أن الرسول محمداً (عليه الصلاة والسلام) وأصحابه، كانوا -في ظروف قلة الغذاء- يربطون أحجاراً على بطونهم، لمقاومة الشعور بالجوع. وقد حدثت في أيام خلافة الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مجاعة شديدة قضت على الأخضر واليابس، وسمي عام تلك المجاعة بـ «عام الرمادة». وبالرغم من ذلك كله، فإنه لم يعرف عن الرسول (عليه الصلاة

والسلام) ولا عن الخلفاء الراشدين الأربعة من بعده أنهم أمروا أو أوصوا بتحديد النسل. هذا علماً أن متوسط عدد أولاد أولئك الخلفاء أنفسهم قد بلغ ١٦ ولداً، وكان أبو بكر (رضي الله عنه) أقلّهم أولاداً (٦ أولاد)، وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أكثرهم أولاداً (٢٨ ولداً)[٩٧]!!!

وأكثر من ذلك، أن الرسول محمداً (عليه الصلاة والسلام)، كان يحض على كثرة الإنجاب.. فقد جاء رجل إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: لا. ثم أتاه ثانية، ثم أتاه ثالثة، فقال: تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم[٩٨].

وقد حدث أن «جاء رجل إلى الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، فقال: يا رسول الله، إن لي جارية، وأنا أعزل عنها. إني أكره أن تحمل، وأنا أريد ما يريد الرجال. وإن اليهود تحدث أن العزل هو الموؤودة الصغرى. فقال الرسول: كذبت اليهود. ولو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه»[٩٩]. وبذلك، فقد أباح الرسول (عليه الصلاة والسلام) العزل «إباحة»، ولكنه لم يجعله «واجباً» في أية حالة من الحالات. وقد تكون الأسباب التي جعلت الرسول (عليه الصلاة والسلام) يبيح العزل، كون ذلك العزل حالات فردية قليلة لا تؤثر في الحالة العامة للأمة، وأسباباً أخرى منها الخشية على حياة الأم أو صحتها، والخشية على الأولاد أن تسوء صحتهم أو تربيتهم، والخشية على الرضيع من حمل جديد خلال فترة الرضاعة. ولكن، ليس من تلك الأسباب الخوف من الفقر، لأن الله تعالى هو الخالق، وهو الرزاق. (ويقرر الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي أن مراد الرسول في حديث العزل هو أن «الزوج، مع العزل، قد تفلت منه قطرة تكون سبباً للحمل وهو لا يدري»[١٠٠] وبذلك، فإن العزل، في النهاية، لا يمنع الحمل إذا أراده الله تعالى).

وفي ردوده على تحريف مقاصد المأثورات عن الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في مجال تحديد النسل، يقول آية الله السيد محمد الطهراني:

«لوحظ أن البعض من غير المطلعين قد استدل في أمر ترجيح قلة الأولاد برواية نهج البلاغة: قلة العيال أحد اليسارين. غير عالم بأن العيال في اللغة العربية ليس بمعنى الولد. فما أكثر الأولاد الذين لا يعيلهم المرء، وما أكثر العوائل التي لا تمتلك أولاداً! بل إن العيال بمعنى من يعيلهم الإنسان وينفق عليهم، كمثل الخادم والخادمة، والتلميذ الذي يعينه في كسبه، والعبد والأمة، والضيوف الذين يفدون على المرء، وكمثل تكفل نفقات الكثير من الأقارب والمحارم والزوجة وأمثالهم الذين يعيشون في كنف المرء وتحت إعالته.

«وعليه، فإن نسبة العيال والأولاد هي نسبة العموم والخصوص من وجه، ولا منافاة بين وجود ذلك الحث على زيادة الأولاد والتوصية بتقليل الإنسان -ما أمكنه- من الأفراد الذين يعيلهم ليحصل على نوع من القدرة والتمكن.

«هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فليس في تعبير أحد اليسارين حث وترغيب على تقليل عدد الأولاد، بل إن يسار الإنسان وتمكّنه يحصل عن طريقين: أحدهما كسب المال وإنفاقه على عائلة كبيرة، والآخر تحديد العائلة في إطار القلة مع وجود قلة المال وشحته. فاختر ما تشاء! هذا أولاً. وأما ثانياً، فإنهم لم يلتفتوا إلى القول الآخر لمولى الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام قبل هذه الحكمة، حيث يقول: تنزل المعونة على قدر المئونة.

«ومن دواعي العجب الشديد، كيف أن هذا الشرع المبين ودين التوحيد والمعرفة يربطنا بالله تعالى في الفعل ومتن العمل. وقد ورد في كتاب «وسائل الشيعة» روايات أربع في كراهة الإعراض عن النكاح خوفاً من الفقر والفاقة، وروايات خمس في استحباب الإقدام على النكاح مع وجود الفقر والفاقة..

«أما تلك الروايات الأربع، فأولها: يروي محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن حريز، عن وليد بن صبيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من ترك التزويج مخافة العيلة، فقد أساء بالله الظن.

«أما تلك الروايات الخمس فأولها: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد وعبد الله محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله، فشكا إليه الحاجة، فقال (له - خ) تزوج! فتزوّج فوُسِّع عليه»[١٠١].

ولقد عارض كثير من كبار الأئمة السنة في العصر الحديث تحديد النسل، ومن هؤلاء الأئمة: الشيخ محمد الغزالي[١٠٢]، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ حسنين محمد مخلوف (مفتي الديار المصرية الأسبق)، والشيخ محمد خضر حسين (شيخ الأزهر الأسبق)، والشيخ محمود شلتوت (شيخ الأزهر الأسبق)[١٠٣].

كذلك، فقد اتخذ مجمع الفقه الإسلامي في جدة (وهو يضم نخبة من كبار علماء الدين في الدول الإسلامية)، في دورة انعقاده الخامسة، في عام ١٩٨٨، قراراً ينص على أنه «لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب»[١٠٤].

ومما يجدر بالذكر أيضاً، أن كنيسة الروم الكاثوليك (برئاسة الحبر الأعظم في الفاتيكان) تتخذ، في كافة المؤتمرات والمحافل والمناسبات، مواقف تعبر عن عدم جواز تحديد النسل للأغراض السائدة التي يتبناها «حزب أعداء السكان».

الخلاصة والنتائج

لعل من أكبر المفارقات التي تكتنف الدعوة إلى تحديد النسل، أن دعاته يقولون بضرورة الحفاظ على التوازن في الأنظمة البيئية لمنع حدوث المشكلات البيئية، ولكنهم يقولون أيضاً بضرورة التدخل والتحكم في أعداد البشر الذين هم أبرز عناصر الأنظمة البيئية!!!

وهم يدعون إلى حماية البيئة لحفظ حقوق الأجيال القادمة، ولكنهم يعتدون على حق الأجيال نفسها في ممارسة الحياة ابتداءً!!! وهم يدعون إلى تحديد نسل سكان الجنوب بحجة أنهم يدمرون البيئة، ولكنهم يشجعون سكان الشمال على تناول الأدوية المحسنة للخصوبة رغم أن سكان الشمال هم الأكثر تدميراً للبيئة بما لا يقاس[١٠٥]!!! وهم يدعون (ضمناً على الأقل) إلى تعظيم قوة الدولة، ولكنهم يدعون أيضاً إلى تقليل عدد السكان الذين هم عامل إيجابي حاسم في تحديد قوة الدولة[١٠٦]، والذين هم (كما يلاحظ الجنرال نغوين غياب الذي هزم الفرنسيين ثم هزم الأمريكيين في فييتنام) الترسانة النووية للشعوب الصغيرة المستعمرة[١٠٧]!!!

كذلك، فإن الذين يصدعون رؤوسنا، منذ سنوات طويلة، بحكاية الانفجار السكاني، لم يقولوا لنا، حتى الآن، شيئاً عن معدل نمو السكان الذي يرون أنه يحقق «الحجم الأمثل للسكان» في الوطن العربي، رغم أن الكلام عن هذا المفهوم قد بدأ في عام ١٩١١م من قبل العالم السويدي Wicksell، والذي يعني، حسب الأدبيات السائدة، «عدد السكان الذين يقدمون الحد الأقصى من العائد الاقتصادي في ظل ظروف طبيعية واجتماعية معينة»[١٠٨]. ونحن، وبغض النظر عن تحفظنا على تحقيق أعلى عائد اقتصادي بأي ثمن اجتماعي وبيئي، نقف مع الذين يرون تعذر تحديد الحجم الأمثل للسكان، خاصةً وأن أغلبية العوامل المؤثرة في منظومة التنمية معنوية فيتعذر قياسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البشر يلعبون في تلك المنظومة دورين مختلفين ومتعارضين.. فالبشر من جهة أولى عامل في تحقيق الإنتاج أو العرض كمنظمين وعاملين (ذوي ياقات بيضاء وأخرى زرقاء) ومستهلكين يلعبون دوراً في تحفيز الإنتاج. ومن جهة ثانية، تمثل الحاجات البشرية الطلب الذي ينبغي على العرض إشباعه أو تحقيق متطلباته. والمشكلة هي أن تخفيض عدد السكان

لتقليل الطلب يؤدي، بالضرورة، إلى التأثير سلباً على أدوار البشر في تحقيق العرض.

ومن أعجب العجب أن المالتسيين الجدد أو أعداء السكان يتجاهلون تحديد النسل الذي يحصل بمعزل عما يمارسونه هم، وبصورة أكفأ مما يفعلون..

فالله تعالى (أولاً) يحدد النسل، وبطريقتين اثنتين.. إحداهما تحديد النسل ابتداءً، حيث يهب لمن يشاء بنيناً (ويجعل من يشاء عقيماً)[١٠٩]. وثانيتهما تحديد النسل بأثر رجعي. ويحدث ذلك في حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والأعاصير (حيث بلغ عدد ضحاياها في عام ١٩٩٩ وحده أكثر من ٧٠ ألف قتيل)(١١٠)، وفي حالات انتشار الأوبئة (حيث ما زال مرض السل مثلاً يقتل أكثر من مليوني إنسان سنوياً)[١١١].

والحروب (ثانياً) تحدد النسل بطريقتين اثنتين هما.. أولاهما الحروب الدولية (حيث قضت الحربان العالميتان الأولى والثانية وحدهما، وفي أقل من نصف قرن، على أكثر من ٧٠ مليون إنسان)، وثانيتهما الحروب الأهلية (حيث قتل فيها خلال القرن العشرين ١٦ مليون إنسان، ومنهم أكثر من مليون إنسان قتلوا في الحرب التي تدعمها الدول الغربية لفصل جنوب السودان عن شماله»[١١٢]!!!

والاستعمار (ثالثاً) يحدد النسل بطرق ثلاث.. أولاها الاستعمار الاستيطاني (حيث قضى الأوروبيون المهاجرون إلى قارة أمريكا على أكثر من ١٠٠ مليون إنسان من أبناء الحضارات الأصلية، ناهيك بالمذابح التي ارتكبها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ضد الفلسطينيين). وثانيتها الاستعمار القديم (حيث قتل الفرنسيون في الجزائر مثلاً، وخاصةً بواسطة الخنق بالغازات في المغاور الجبلية، أكثر من مليون شهيد جزائري). وثالثتها الاستعمار متعدد الأطراف (حيث قضى نقص الغذاء والدواء، بسبب الحصار الدولي أو حرب الإبادة البشرية، من قبل مجلس الأمن لصاحبته الولايات المتحدة الأمريكية، ضد العراق، على أكثر من مليون عراقي، حتى تاريخه، ومعظمهم أطفال دون الخامسة من العمر)!!!

ولقد ثبت أن نظرية مالتس في السكان باطلة، فتكون الادعاءات المبنية على تلك النظرية باطلة أيضاً، لأن ما بني على باطل فهو باطل. وقد تأكد، بالأرقام المعتمدة والوقائع الحسيّة والشهادات الموثوقة، بطلان دعوات أعداء السكان إلى تحديد نسل سكان الجنوب بسبب مسؤوليتهم المزعومة عن تجاوز طاقة الموارد وتدمير البيئة وتثبيط التنمية. كما تأكد أن معدل نمو السكان متغير تابع للنمو الاقتصادي، وليس متغيراً مستقلاً يؤثر سلباً في التنمية.

وهناك حقيقتان مؤكدتان أو مفارقتان كبيرتان يتجاهلهما حتى النزيهون من دعاة «تحديد النسل في الجنوب»، عند دراسة التفاوت بين معدلي نمو السكان في الشمال والجنوب..

أولاهما: إن تربية المولود في الشمال ترهق ميزانية أسرته (إذ تكلف حوالي نصف مليون دولار)، أما في الجنوب فإن المولود لا يكلف أسرته إلا القليل، ويضيف إلى ذلك، أنه، ومنذ السادسة من عمره، يمنح أسرته قوة عمل جديدة يمكن أن تدر عليها دخلاً إضافياً.

وثانيتهما: إن المولود في الجنوب يكون ذخراً لوالديه يكفلهما عند كبرهما، بينما يرسل أبناء الشمال آباءهم وأمهاتهم إلى المصحات ودور العجزة والمسنين، ليموتوا وحيدين مقهورين.

وهكذا، فمشكلة السكان المزعومة هي -حسب تعبير الفلاسفة- مشكلة زائفة. ونحن نرى أن المشكلة الحقيقية هي «غياب العدالة"، ونعني أن العدالة هي «الفريضة الغائبة» على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.. فمثلاً، يحصل الفرد في خمس البشرية الأغنى (عام ١٩٩٩) على دخل سنوي يعادل ٨٦ مثلاً من دخل نظيره في خمس البشرية الأفقر[١١٣]. ويلعب غياب العدالة دوراً كبيراً في زيادة السكان، حيث يؤكد مؤلفو كتاب «ما بعد الحدود"، مثلاً، أن تزايد الدخل القومي، ما لم يقترن بتوزيع عادل، وبتوظيف فعال لتطوير مستوى معيشة الشرائح السكانية الأكثر حاجة، يؤدي عادة إلى أن يزداد الأثرياء ثراءً، ويزداد الفقراء إنجاباً»[١١٤]!!!

لذلك كله، فإن الدعوة إلى تحديد النسل تفتقر إلى أي أساس من الواقع، أو من العلم، أو من الدين. وهي ليست إلا وسيلة غير مشروعة لتقزيم الطلب بدلاً من تعظيم العرض الخاص بالسلع (والخدمات)، وباباً من أبواب الاحتيال بهدف الاستغلال، وطريقة من طرق الاستحمار بهدف الاستعمار.

وبعد

فالبشر ـ كما يلاحظ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ـ هم ثروتنا الحالية والمستقبلية[١١٥]. فعلينا الحفاظ عليهم (أولاً)، وتحسينهم (ثانياً) بوسائل مثل التعليم والتدريب والحوافز والمشاركة الشعبية، وإلا.. كان الطوفان[١١٦]!!!



الفصل الثاني

جدلية العلاقة بين العدالة والتنمية

مقدمة

صدق أو لا تصدق... يملك أكبر ثلاثة أغنياء في العالم ثروة تزيد عن الدخل القومي لـ ٤٨ بلداً يبلغ مجموع عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة أي عشر سكان العالم كله، ويسيطر ١٥% فقط من سكان العالم (هم سكان دول الشمال) على ٧٨% من الدخل العالمي، بينما يعيش أكثر من ١,٣ مليار إنسان (في دول الجنوب) على ما لا يزيد عن دولار واحد للفرد يومياً، ويعاني أكثر من ٨٠٠ مليون إنسان من الجوع!!!

تلك هي أبرز ملامح حالة العدالة الاقتصادية (والأصح: اللاعدالة الاقتصادية) في عالم اليوم. وسنقدم، هنا، نبذة عن مفهوم العدالة الاقتصادية، ومعايير قياسها، وضروراتها وخاصة لتحقيق التنمية السليمة.

١- مفهوم العدالة الاقتصادية

العدالة الاقتصادية هي ما اصطلح الناس على أنه «العدالة الاجتماعية". وهم يقصدون بهذه العدالة الاجتماعية، عادة، مدى الفرق بين ثروة الأغنياء (من أصول ودخول) وثروة الفقراء في المجتمع. وعلى الرغم من أن الأمر يخص الأموال المنقولة وغير المنقولة (أي يخص الاقتصاد)، فإن الناس يستخدمون مصطلح «العدالة الاجتماعية"، لأن التفاوت في الثروات يؤدي بالضرورة، إلى تفاوت في كثير من الجوانب الاجتماعية (إضافة إلى الجوانب الاقتصادية)، مثل المراكز الاجتماعية للأفراد، وأدوارهم في المجتمع، ومدى حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وغير ذلك.

ولكننا نفضل أن يستخدم مصطلح «العدالة الاقتصادية» للتعبير عن مدى الفرق بين ثروة الأغنياء وثروة الفقراء، خاصةً وأن الفرق اقتصادي فعلاً وقبل كل شيء. ونفضل، أيضاً، أن يستخدم مصطلح «العدالة الاجتماعية» للتعبير عن العدالة في كافة جوانبها.. الاقتصادية والقضائية والسياسية، خاصةً وأن الذين يستخدمون مصطلح «العدالة الاجتماعية» يستبطنون، أحياناً، التعبير عن العدالة في كافة جوانبها، فيحصل نوع من اللبس.

وهكذا، فإن استخدام مصطلح «العدالة الاقتصادية» للتعبير عن الفروق في الثروات بين الأغنياء والفقراء، واستخدام مصطلح «العدالة الاجتماعية» للتعبير عن العدالة في كافة جوانبها، يضعان الأمور في نصابها، ويقضيان على أي لبس.

٢- قياس العدالة الاقتصادية

تقاس العدالة الاقتصادية، عادةً، بمقياسين.. أحدهما تقاس به العدالة في توزيع الأصول، والثاني تقاس به العدالة في توزيع الدخل.

فتقاس العدالة في توزيع الأصول (وخاصةً حيازة الأراضي) باستخدام معامل يسمى «معامل جيني». ويتراوح هذا المعامل بين صفر (حيث الأصول متساوية بين الجميع)، والواحد الصحيح (حيث يملك شخص واحد كل الأصول). فكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد، قلّت العدالة أو انعدمت المساواة. وهناك أربع درجات من قلة العدالة أو عدم المساواة.. فهناك درجة عالية جداً من عدم المساواة (حيث معامل جيني أعلى من ٧٥%) ومثالها باراغواي (٩٤%). وهناك درجة عالية من المساواة (حيث معامل جيني يتراوح بين ٠,١٥-٠,٧٥) ومثالها كولومبيا (٠,٧٠). وهناك درجة متوسطة من عدم المساواة (حيث معامل جيني يتراوح بين ٠,٤٠-٠,٥٠) ومثالها البحرين (٠,٥٠). وهناك أخيراً درجة منخفضة من عدم المساواة (حيث معامل جيني أقل من ٠,٤٠) ومثالها موريتانيا (٠,٣٦)[١].

وتقاس العدالة في توزيع الدخول (عادة) بالفجوة أو الفرق بين دخل الخمس الأغنى من السكان ودخل الخمس الأفقر السكان.. إذ يقسم السكان (في منطقة جغرافية معينة) إلى خمس شرائح متساوية في عدد السكان (أي يمثل عدد أفراد كل شريحة ٢٠% من السكان أو خمس السكان)، وبحيث يكون أفقر الفقراء في الشريحة السفلى (أو قاعدة الهرم)، وأغنى الأغنياء في الشريحة العليا (أو قمة الهرم). ثم تقاس الفجوة بين دخل الشريحة العليا أو الخمس الأغنى، ودخل الشريحة السفلى أو الخمس الأفقر. ومن الواضح أن العدالة تقل كلما ازدادت تلك الفجوة. وللوقوف

على مدى قلة العدالة في هذه الأيام، نلاحظ أن حصة الخمس الأغنى من سكان العالم (على المستوى العالمي) تعادل ٦١ مرة أو مثلاً من حصة الخمس الأفقر من الدخل العالمي!! وعلى المستوى الوطني، تعادل حصة الخمس الأغنى في البرازيل، على سبيل المثال، ٢٦ مرة أو مثلاً من حصة الخمس الأفقر من الدخل الوطني البرازيلي[٢].

٣- ضرورة العدالة الاقتصادية

يرى الفيلسوف أرسطو بحق (في كتابه: الأخلاق النيقوماخية)، أن العدالة أعظم الفضائل، وأنها تتضمن جميع الفضائل. ونكاد نقول إن العدالة هي الفضيلة الأولى المنشودة، وأم الفضائل في كل زمان ومكان. فالعدالة بوجه عام، والعدالة الاقتصادية (التي هي الأكثر حسماً في تحديد مدى رضا الإنسان عن واقعه) بوجه خاص، ضرورة أخلاقية.

ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن العدالة الاقتصادية (بمعنى القضاء على الفقر) في الدول النامية ضرورة سياسية، بالإضافة إلى كونها ضرورة أخلاقية[٣].

ويعقب الخبير الاقتصادي الدكتور مطانيوس حبيب على ذلك قائلاً: «إننا نعتقد أنه من الخطأ النظر إلى استئصال الفقر كضرورة أخلاقية وسياسية فقط (إنها فعلاً كذلك)، وإنما تقتضي معالجتها كضرورة اقتصادية أيضاً. فزيادة الإنتاج، النتيجة الطبيعية للنمو الاقتصادي، تقتضي توافر القدرة الشرائية لتصريفها في الأسواق. ومن هنا، فإن استئصال الفقر يعد وسيلة رئيسة في رفع مستوى الطلب الفعال، وبالتالي زيادة تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية»[٤].

والعدالة الاقتصادية، كما يرى الأستاذ الدكتور صلاح وزان في كتابه «تنمية الزراعة العربية.. الواقع والممكن"، ضرورة تنموية.. فهي ضرورية لتحفيز العمل المنتج والمبدع، ولاستمرار واستدامة عملية التنمية. كما أنها ضرورية لتوفير السلام والاستقرار الاجتماعي، وللحد مما يسمّى «لانفجار السكاني»، وللتمهيد لديمقراطية أصيلة. وفيما يلي بعض التفصيل في ذلك[٥]..

ضرورة العدالة كمحفز للعمل المنتج المفيد والمبدع: معروف أن توزيع ثمار التنمية وفق أسس عادلة على المشاركين في تحقيقها يشكل حافزاً للعمل ولاطراد التنمية والاستزادة منها. ومن هنا، أهمية أن يحل مبدأ «تعظيم العائد الاجتماعي» محل مبدأ «تعظيم الربح» المقتصر على فئة محدودة.. يذكر بول كنيدي ما معناه أن التنمية الزراعية في الهند كانت جيدة خلال الفترة الأخيرة، ولكنها كانت «في

الصين أفضل لأنها كانت أكثر عدلاً»[٦]. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ (الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) إلى أن بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، التي حققت أسرع معدلات نمو خلال العقدين الأخيرين، كانت أيضاً من أكثر الدول إنصافاً في تقسيم (توزيع) الدخل والأصول والإئتمانات... إلخ. ويشيد شنتاروا إيشيهارا بـ«البنية الطبقية القائمة على المساواة في اليابان، والتي لا تتمتع بمثلها إلا قلة من البلدان الرأسمالية» [٧]، ويعتبرها أحد عوامل النجاح الاقتصادي الكبير في بلاده.. وبالمقابل، يتحدث جون ك. غالبرايث عن احتمال قوي لوجود علاقة طردية بين سوء توزيع الدخل وضعف الأداء الاقتصادي، ويشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي حقق واحداً من أعلى معدلات نموه، وأعلى مستويات التشغيل، عندما تجاوزت المعدلات الحديّة للضرائب على الدخل الفردي كل مستوياتها السابقة. أما في المجتمعات التي يشتد فيها الفقر والثراء في آن معاً، كما هو الحال في معظم البلدان العربية، فإن توزيعاً أكثر عدلاً للدخل يرفع من القدرة الشرائية الاجتماعية، وبالتالي، من الطلب الاجتماعي (على الغذاء وغيره)، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاج وعلى الإنعاش الاقتصادي...

العدالة الاقتصادية ضرورية لضمان تنمية قابلة للاستمرار: في التنمية القابلة للاستمرار، أو التنمية المستدامة، ثمة بعد زمني وقلق مستقبلي. والمقصود بـ «المستدامة» تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة البيئة وتوازناتها، ودون الإضرار بحقوق الأجيال المقبلة. إنها تنمية معنية بمراعاة الإنصاف في توزيع الموارد وخيراتها، وفي تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والقادمة. وهي تنمية تسعى إلى توفير إدارة حكيمة للموارد الطبيعية، باعتبارها ليست موارد خاصة أو سلعاً حرة (مجانية) وتخص فئة دون غيرها أو جيلاً دون آخر. والإدارة الحكيمة هنا هي التي تعتبر أن للمنظومة البيئية الزراعية (والمنظومات البيئية الأخرى) قدرات وحدوداً لا يجوز تجاوزها لأسباب تقنية واقتصادية وأخلاقية، وهي التي تقف في وجه الطمع والجشع (تحقيق أقصى الأرباح بأقصر وقت ومهما كان الثمن البيئي أو البشري) نظراً لما يمكن أن يحدثاه من إجهاد للتربة الزراعية مثلاً، أو استنزاف للمياه (وبخاصة الجوفية)، أو تخريب للمراعي الطبيعية، أو تدمير للغابات... إلخ، ونظراً لما يمكن أن يمثلاه من اعتداء على حقوق الأجيال القادمة. والإدارة الحكيمة العادلة هي التي تقيّم التكلفة البيئية (التي تتخذ شكل استنزاف مورد أو تلويث بيئة) وتعتبرها أحد عناصر التكلفة الإجمالية لكل عملية إنمائية، وتأخذ بالاعتبار حتى التكاليف غير الاقتصادية، التي تكون عادة صعبة القياس ولكن عظيمة الأهمية، كالتأثير السلبي في منظر طبيعي أو في آثار تاريخية... إلخ. إن العدالة هنا، بمنطقها الأخلاقي والعقلاني القومي،

تمهّد الطريق للتنمية المستدامة، وتتخذ شعاراً لها تلك الحكمة المشهورة لذلك الشيخ الهندي الأحمر، والقائلة: «إننا لا نرث الأرض عن آبائنا، بل نستعيرها من أبنائنا».

العدالة ضرورية لتوفير السلام والاستقرار اللازمين للتنمية: يشكل السلام الاجتماعي في المحصلة متغيراً تابعاً لمجموعة من العوامل تتضمن توفير الحد الأدنى من حقوق الإنسان، ومن العدالة الاقتصادية، ومن مشروعية السلطة والثروة. فـ «العدل أساس الملك"، والسياسة الحكيمة اقتصادياً هي الحكيمة اجتماعياً. وكانت العدالة ولا تزال وستبقى مصدر استقرار المجتمعات وتماسك الشعوب، والعكس صحيح. كونفوشيوس، حكيم الصين العظيم، لاحظ منذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام أن «تركيز الثروات هو السبيل إلي تشتيت الشعب، وتوزيعها هو السبيل إلى جمع شتاته». والأعرابي البسيط أيضاً، بوعيه الفطري، قال عندما رأى الخليفة عمر بن الخطاب نائماً تحت شجرة من غير حراسة: «عدلت، فأمنت، فنمت يا عمر». وفي المقابل، فإن التناقض بين الترف والحرمان، وبين سفه الاستهلاك وبطالة الشباب، وإن التفاوت الظالم في توزيع الثروات والدخول والفرص والمعارف، هو في أساس تقويض السلم الأهلي، وفي أساس ظهور العنف والانحراف والجريمة. وإن التخلص من ذلك لا يكمن في الحلول البوليسية التي تبقى مع ذلك مكلفة ومحددة التأثير، وإنما في الحلول الإنسانية الشاملة التي تسعى إلى اجتثاث جذور الفقر والظلم، وهي حلول تبقى في النهاية أقل تكلفة وأكثر بقاءً وتأثيراً.

للعدالة تأثيرها في معدلات تزايد السكان وتحركاتهم: في مجتمعات الفقر واللامساواة، يضطر الناس إلى الاعتماد على الأسر الكبيرة لتعويض حرمانهم من الأمن الاقتصادي والاجتماعي. إن الإنجاب يمثل رد الفعل الدفاعي للفقراء ضد اللامساواة والحرمان ومتاعب الشيخوخة. ويشكل التصدي لتلك العوامل، بتطبيق سياسات توفر حداً أدنى من الأمن الاقتصادي والاجتماعي (وبخاصة توفير فرص التشغيل والتعليم)، المدخل الإيجابي للتخفيف، بشكل طوعي ومسؤول، من معدلات الولادات المرتفع. ومن جهة أخرى، فإن التفاوت الكبير، والصارخ أحياناً، بين القطاعين الريفي والحضري اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإن محاباة القطاع الحضري عموماً على حساب الريفي، يشكلان أهم دوافع الهجرة الريفية إلى المدن، والتي تجري بتسارع وحجم كبيرين. ولا تختلف العوامل الدافعة إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال، على المستوى العالمي، من حيث الجوهر، عن العوامل السابقة.. فالهجرة هنا أيضاً هروب من فقر و«تخلف» الجنوب إلى الشمال المصنع الغني والجذّاب. إنه «الثأر الديمغرافي» الذي يصيب الشمال بالذعر مع أن مسؤوليته عن ذلك ليست قليلة، ومع أن الثأر ليس دائماً في مصلحة الجنوب

(هجرة الأدمغة مثلاً). ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد لجأ خلال العقود الثلاثة الماضية، ما لا يقل عن ٣٥ مليون شخص من الجنوب إلى الشمال، وينضم إليهم حوالي مليون شخص كل عام[٨]. وتجسد هذه الهجرة المتصاعدة إحدى نتائج الفجوة الاقتصادية المتفاقمة بين الشمال والجنوب. ومن هنا، فالتحكم بتلك الهجرة لا يتم عبر إجراءات إدارية أو تنظيمية كما تقوم به بعض دول الشمال، وإنما عبر إقامة علاقات دولية أقل نهباً وفساداً واستغلالاً، وأكثر جدية وإنصافاً.

للعدالة الاقتصادية دورها في التمهيد لديمقراطية حقة: إن العدالة الاقتصادية مقترنة بنمو اقتصادي وبمستويات تعليمية متقدمة وشاملة، تمهد الأرض لديمقراطية متوازنة أصيلة قابلة للحياة. وهذا ضروري بشكل خاص لمجتمعنا العربي الذي تعيش نصف الأمة فيه تحت خط الفقر، ويعيش ربعها في فقر مدقع، ولا يزال ٤٧% من أبنائها الكبار يعاني آفة الأمية. وفي ظل ظروف كهذه، فإن تنمية عادلة، تغني الفقراء عن بيع أصواتهم في مواسم الانتخابات لشراء بعض الطعام، تصبح بمثابة المدخل الطبيعي للديمقراطية الحقة بعد أن تبددت أوهام بعض منظري النمو الاقتصادي الذين زعموا أن «إثراء القلة سيتساقط على الأغلبية تلقائياً بفعل آليات السوق، أي بتأثير ما سمّي «مفعول التساقط Trickling Down Effect». وإن من المعترف به الآن أن «التساقط» الذي حدث في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لم يكن تلقائياً، ثم إنه جاء متأخراً (ليس بعد عقد أو عقدين من بدء النمو، ولكن بعد قرون)، وكان نتيجة نضال جماهيري وعمالي واع طويل ومرير، دعمه مجرد وجود الاتحاد السوفييتي بتجربته الاشتراكية الصاعدة آنذاك، والتي بلغت أوج قوتها وحيويتها في الخمسينات والستينات. ولم تدرك الرأسمالية أنها يمكن أن تستفيد من تحسين دخول ومستوى معيشة الناس (مما يرفع القدرة الشرائية المتاحة للأسواق المحلية، ويوفر الظروف الموضوعية لتحسين الإنتاجية) إلا في مرحلة متأخرة، وبعد صراعات وهزات اجتماعية عنيفة.

***

الفصل الثالث

جدلية العلاقة بين الفقر وتدمير البيئة

مقدمة

الفقر وتدمير البيئة ظاهرتان في العصر الحديث خطيرتان، بل إن خطريهما يتفاقمان عاماً بعد عام، ويوماً بعد يوم. وإذا كان من الواضح أنهما تشتركان في أن كل واحدة منهما تشكل (بحد ذاتها) خطراً يهدد البشر ويشكل لهم إزعاجاً دائماً وتوتراً مستمراً، فإننا سنحاول، هنا، أن نقف على العلاقة بينهما.. هل هما متلازمتان؟ أيهما السبب، وأيهما النتيجة؟ وسنبدأ بتحديد مفهوم الفقر، ونثني بتحديد مفهوم البيئة، وننتهي إلى تحديد العلاقة بين الفقر والبيئة.

١- في مفهوم الفقر

وفقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٩٠، ينظر إلى الفقر على أنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة. ويقصد بهذا الحد الأدنى: تأمين الغذاء والحاجات الأخرى الأساسية.

وللفقر نوعان: فقر مطلق، وفقر نسبي.. أما الفقر المطلق فيعني الحصول على دخل فردي سنوي يقل عن رقم معين بالدولارات الأمريكية، ويدعى هذا الرقم: حد الفقر أو خط الفقر. ويتغير هذا الرقم مع مرور الزمن تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وخاصةً منها الأسعار. ويستخدم هذا الرقم للمقارنات الدولية، وهو يبلغ حالياً (وفقاً لما حدده البنك الدولي) ٣٧٠ دولار للفرد في السنة. (أي حوالي دولار واحد للفرد يومياً). وأما الفقر النسبي فيعبر عن الفقر في الدولة

نفسها، أي عن فقر فئات معينة بالنسبة إلى الفئات الأخرى في نفس الدولة. وهو يتغير (أيضاً) مع مرور الزمن. ويقصد بالفقر النسبي (وفقاً لأدبيات البنك الدولي): الحصول على دخل فردي سنوي يقل عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد سنوياً في الدولة نفسها.

٢- في مفهوم البيئة

عرفت البيئة، في مؤتمر البيئة المنعقد في استوكهولم ١٩٧٢ ومؤتمر تبليسي ١٩٧٨، بأنها: «مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها نشاطهم». أي أن مصطلح «البيئة» يشمل كلاً من البيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية..

فالبيئة الطبيعية تتألف من المكونات الرئيسة الأربعة التالية: الغلاف الجوي، والغلاف المائي، واليابسة، والمحيط الحيوي. ويشمل المحيط الحيوي الإنسان (أهم عنصر في البيئة) والكائنات الحية الأخرى. وقد جعلت المكانة الخاصة التي يتمتع بها الإنسان في البيئة بعض المبدعين والمفكرين، من أمثال تيلار دو شاردان، يعتبرون أن الإنسان يشكل «غلاف التفكير».

وتشمل البيئة الاجتماعية: الجماعات البشرية، والبنى الأساسية المادية التي أقامها الإنسان، وعلاقات الإنتاج، والنظم المؤسسية التي وضعها (كالنظام الأسري، والنظام التعليمي، والنظام الاقتصادي)، وهي تعكس الأساليب التي يتبعها المجتمع من أجل تلبية الحاجات المادية والمعنوية لأفراده.

أما البيئة الثقافية، فيقصد بها هنا: الثقافة بمعناها الضيق، أي أن البيئة الثقافية تشمل أربعة مكونات هي: الآداب، والفنون، والأفكار، والعلوم في مجتمع ما.

وفي الإعلان العربي عن البيئة والتنمية، الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول للاعتبارات البيئية المنعقد في تونس ١٩٨٦، عرفت البيئة بأنها: «كل ما يحيط بالإنسان.. فالبيئة الطبيعية هي الماء والهواء والأرض وما عليها وما في باطنها مما وهبه الله لخلقه لينعموا به ويفيدوا من خيره. والبيئة المبنية هي المسكن ومكان العمل والطريق، وما إلى ذلك مما هدانا الله إلى تشييده لتيسير الحياة وسبلها. والإنسان جزء لا يتجزأ من البيئة، يعيش فيها ومن خير ما تستطيع أن تقدمه ولا يعيش خارجاً عنها».

وتتألف البيئة الطبيعية من عدة أنظمة بيئية يشمل كل منها توليفة من عناصر البيئة الطبيعية تختلف من نظام إلى آخر. ومن أمثلة الأنظمة البيئية: الغابة، المستنقع، والبحر.

ويتميز النظام البيئي بتوازن طبيعي متحرك، ويبقى ذلك التوازن حافظاً لاستمرار النظام البيئي وضامناً لتشغيله بكفاءة، إلى أن تعبث به يد الإنسان فتحدث به خللاً يؤدي إلى واحدة أو أكثر من المشكلات البيئية: كالتلوث بأنواعه وأشكاله (تلوث الهواء والتربة والمياه، ظاهرة الدفيئة، الأمطار الحامضية، ثقب الأوزون، الضوضاء... إلخ)، والتصحر، وفقدان المصادر الوراثية النباتية والحيوانية.

ويرى الخبير في شؤون البيئة، الدكتور إبراهيم نحال، أن «أحد العوامل الأساسية في سلامة كل نظام بيئي هو تعقيده.. ففي كل مرة تنقرض جماعة أو ينطفئ نوع، وفي كل مرة تندثر غابة أو يزول مرعى طبيعي، يقل تعقيد النظام البيئي العالمي، كما يزداد خطر الأعمال الفجائية للأجهزة الحيوية على الكرة الأرضية. إن كل عمل يقوم به الإنسان ويؤدي إلى تبسيط الأنظمة البيئية، يساهم في خلخلة توازنها، ويجعلها أكثر عرضة للتهدم والاضمحلال. فعندما يقوم الإنسان مثلاً بقطع الغابات الطبيعية المؤلفة من أنواع مختلفة من الأشجار والشجيرات والنباتات العشبية ذات الأعمار المختلفة، والاستعاضة عنها بأشجار من نوع وعمر واحد، بحجة الحاجة إلى أخشاب من صفات معينة وخلال فترة قصيرة من الزمن، يكون قد أدخل عطلاً على البيئة، وجعلها أكثر عرضة للتدهور. فهذه المجموعات الشجرية وحيدة النوع والعمر هي أكثر عرضة للأمراض والإصابات الحشرية من الغابات الطبيعية، كما أنها لا تؤمن المحافظة على خصوبة التربة».

٣- العلاقة بين الفقر وتدمير البيئة

يلاحظ الدكتور رسلان خضور، في كتابه «اقتصاديات البيئة»، أنّ «أكثر من ٨٠% من الأنواع الحية التي تموت، والتربة التي تتآكل، والغابات التي تدمر، والتصحر الذي يمتد، يحدث في البلدان النامية. وأكثر الأماكن سوءاً في العالم، من حيث تلوث الهواء، موجود في البلدان النامية، في مدن كالمكسيك والقاهرة، حيث تعتبر المناطق الصناعية الملوثة في البلدان المتقدمة نظيفة مقارنةً بهذه المدن. كما أن تلوث المياه في البلدان النامية أسوأ مما هو عليه الحال في البلدان الصناعية المتقدمة. وإضافةً إلى ذلك، فإن التخلص من النفايات والفضلات ومعالجة الملوثات من الضوضاء لا يزال في الكثير من البلدان النامية عند مستويات متخلفة».

ويرجع الدكتور خضور الوضع البيئي المتدهور في البلدان النامية، وحدوث القسم الأعظم من التدمير البيئي على الكرة الأرضية في هذه البلدان إلى عدة عوامل وأبرزها:

الفقر العام: بحيث لا تتوفر الأموال الكافية لحماية البيئة، وبحيث يضطر السكان إلى استنزاف الموارد الطبيعية، دون التمكن من إعادة إنتاج تلك الموارد.

التبادل اللامتكافئ: حيث تشتري الدول المتقدمة المواد الخام من البلدان النامية بثمن بخس، وتصدر إليها السلع المصنعة بأسعار عالية. وتكون النتيجة: تفاقم مديونية الدول النامية (حيث بلغت الآن أكثر من ألفي مليار دولار)، وبالتالي العجز عن حماية البيئة، والاضطرار إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

نقل التلوث: حيث تنقل البلدان المتقدمة الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، لأسباب منها القيود البيئية غير المتشددة في البلدان النامية (من أجل جذب الاستثمارات)!.

التقسيم الدولي للعمل: صحيح أن هذا التقسيم الحالي قد رفع الإنتاجية بشكل إجمالي، ولكنه أدّى (ويؤدي) إلى استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية، ومن المفارقات المضحكة المبكية أن حجم"التدفق المالي الصافي من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة (أكرر: من النامية إلى المتقدمة!) قد بلغ خلال العقدين الماضيين أكثر من ٤٠ مليار دولار سنوياً!!!

ويخلص الدكتور خضور إلى النتيجة المنطقية التالية: «إن المشكلة الأولى في البلدان النامية ليست مشكلة البيئة أو مشكلة الزيادة السكانية، وإنما المشكلة الأولى هي فشل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. والمشكلة البيئية هي في قسمها الأعظم مفرزات للإخفاقات التنموية في هذه البلدان».

وحيث أن الفقر يدفع الفقراء إلى ممارسة أنشطة مدمرة للبيئة (كقطع الأشجار، والرعي الجائر، وزراعة الأراضي الهامشية)، ويؤدي بالتالي إلى تقليل الإنتاجية والإضرار باستدامة الموارد البيئية (كالأراضي والمياه)، فلقد صورت السيدة إليزابيت داود سويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) الحالة البيئية الناجمة عن انتشار الفقر بقولها: «إن صورة الناس الذين يدفعهم الفقر لتدمير وسائل إعاشتهم، تتكرر في العديد من البلدان. ويؤدي الفقر إلى تدمير كل ما من شأنه توفير رخاء الإنسان في المستقبل. ولا يأتي التدمير اختياراً، بل ضرورة آنية من أجل البقاء. ورغم أن الفقراء يستخدمون كمية أقل من النفايات وتأثيرهم على البيئة أقل ضرراً من الأغنياء، لكن الأمر قد يتفاقم إلى درجة حاجة الفقراء لتدمير

الموارد التي يمكنها أن تغذي الفقراء لسنوات طويلة. ومن أبلغ الصور على هذا المنحى، قيام الفلاح بأكل الحبوب (البذور) التي سيزرعها في العام القادم».

وترى داود سويل أنه «لا يمكن للتنمية الحقيقية، التنمية المستديمة القابلة للاستمرار، أن تتحقق، إلا إذا أعطي الفقراء الوسيلة والفرصة لكسر الحلقة القاسية التي يحشرهم الفقر فيها». والتنمية المستديمة المعنية هي التي تعني إشباع حاجات الحاضر دون الإضرار بالقدرة على إشباع حاجات المستقبل. (انظر: مجلة «منبر البيئة» – أيلول ١٩٩٣).

وخلاصة القول: مع اعترافنا بأن تدمير البيئة يلعب دوراً ما في إعادة إنتاج الفقر، فإنه يمكننا استخلاص أن تدمير البيئة متغير تابع للفقر في المجتمع، وأن هناك ارتباطاً موجباً بين الفقر وتدمير البيئة، وبحيث أن الفقر هو السبب وأن تدمير البيئة هو النتيجة. وهذا يعني أن حماية البيئة يجب أن تبدأ بمكافحة الفقر. وبعبارات أخرى: إن مكافحة الفقر شرط لازم (برغم أنه لا يكون كافياً) لحماية البيئة، وبالتالي تحقيق التنمية المستديمة المنشودة، وتحقيق عدالة توزيع الموارد البيئية بين الأجيال القائمة والأجيال القادمة.

وآخر الكلام: إذا كان صحيحاً أن السبب الرئيس لتدمير البيئة في الدول المتقدمة هو «الجشع»، فإنه لصحيح أيضاً أن السبب الرئيس لتدمير البيئة في الدول النامية هو «الفقر».



الفصل الرابع

حل مشكلة الفقر.. من منظور إسلامي

مقدمة

الفقر مشكلة خطيرة ومدمرة، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة أو على مستوى الدولة، فلا عجب أن يدعو الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ربه قائلاً: «اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة»[١].

ورغم جهود التنمية في نصف القرن الماضي، فإن الأبعاد العالمية للفقر ما زالت ترسم صورة قاتمة.. فالواقع أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن ١,٣ مليار نسمة، أي أكثر من خمس سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع، وينتظر أن يتضخم هذا الرقم إلى ملياري نسمة بحلول عام ٢٠١٥[٢].

ويرى علماء الدين أن الفقر خطر على العقيدة والأخلاق والسلوك والفكر الإنساني والأسرة والمجتمع جميعاً، وأن الإسلام ينكر النظرة التقديسية للفقر (القائلة بأن الفقر نعمة من الله، وأنه وسيلة لتعذيب الجسد فترقية الروح)، والنظرة الجبرية للفقر (القائلة بأن الفقر قدر لا مهرب منه فلا بد من الرضا به)، وينكر، أيضاً، الاقتصار في محاربة الفقر على الإحسان الفردي والصدقات التطوعية، وينكر، كذلك، النظرة الرأسمالية (القائمة على أن الغني، وليس الله تعالى، هو المالك الحقيقي للمال يتصرف فيه كيفما شاء، وأن الفقر يعالج ببعض الترقيعات في الأنظمة)، والنظرة الماركسية (القائمة على تحريم الملكية الفردية وتشجيع الصراع بين الطبقات)[٣].

وتعود مشكلة الفقر في التشخيص الإسلامي إلى الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع. وقد رتّب الإسلام على

ذلك، ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يغني عن الآخر.. فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هي احتكار واستغلال لا يسلم بهما الإسلام. كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كاف هي توزيع للفقر والبؤس مما يرفضه الإسلام[٤].

وسنتناول بالبحث (هنا) البنود التالية: مفهوم الفقر في الاقتصاد الوضعي ومن المنظور الإسلامي، وبعض ضوابط ملكية المال في الإسلام، وتوزيع المسؤوليات لمعالجة الفقر في المجتمع الإسلامي، وبعض مظاهر قضاء الإسلام على الفقر في الحضارة العربية الإسلامية.

١- مفهوم الفقر.. وضعياً وإسلامياً

وفقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٩٠، ينظر إلى الفقر على أنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة، ويقصد بهذا الحد الأدنى، تأمين الغذاء والحاجات الأخرى الأساسية.

وللفقر نوعان: فقر مطلق، وفقر نسبي.. أما الفقر المطلق فيعني الحصول على دخل فردي سنوي يقل عن رقم معين بالدولارات الأمريكية، ويدعى هذا الرقم: حد الفقر أو خط الفقر. ويتغير هذا الرقم مع مرور الزمن تبعاً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وخاصة منها الأسعار. ويستخدم هذا الرقم للمقارنات الدولية، وهو يبلغ حالياً (وفقاً لما حدده البنك الدولي) /٣٧٠/ دولاراً للفرد في السنة. وأما الفقر النسبي فيعبر عن الفقر في الدولة نفسها، أي عن فقر فئات معينة بالنسبة إلى فئات أخرى في الدولة نفسها، وهو يتغير (أيضاً) مع مرور الزمن، ويقصد به (وفقاً لما حدده البنك الدولي) الحصول على دخل فردي سنوي يقل عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في السنة[٥].

وأما الفقر من المنظور الإسلامي، فيعبر عنه بحدين هما: حد الكفاف وحد الكفاية. ويعتبر حد الكفاف «الحد الأدنى للمعيشة» من مأكل وملبس ومأوى، مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش وينتج. وأما حد الكفاية فهو «المستوى اللائق للمعيشة» بحسب الزمان والمكان، أي بحيث لا تفصله هوة سحيقة عن المستوى المعيشي السائد[٦]. ومن الواضح أن حد الكفاية أعلى من حد الكفاف، وأن الذين يعيشون عند حد الكفاف (أو تحته) هم الذين يمكن تسميتهم، وفقاً للمصطلحات الوضعية: السكان الأكثر فقراً.

ويختلف الفقهاء في تحديد الفقراء والمساكين الذين يستحقون الزكاة، وفي تحديد الفرق بين الفئتين. و"يرى جمهور الفقهاء أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، وحدده

بعضهم بقوله: الفقير من لا يملك شيئاً، أو يملك نصف الكفاية لنفسه ولمن يعوله، والمسكين هو من يملك نصف الكفاية أو معظمها، ولكنه لا يملك تمام الكفاية»[٧]. وحيث أن هناك خلافاً حول تحديد الفرق بين الفقير والمسكين، فإن السائد في الأدبيات الإسلامية هو استخدام كلمة «فقير» للدلالة على النوعين.

ويرى ابن حزم والنووي والقرضاوي وكثير من العلماء الآخرين، أن أدنى ما يتحقق به المستوى الإنساني اللائق للمعيشة (أي حد الكفاية)، أن يتهيأ للمرء ولعائلته طعام وشراب ملائمان، وكسوة للشتاء وللصيف، ومسكن يليق بحاله. وحيث أن الإسلام دين يكرم العقل، ويدعو إلى العلم، ويرفع من مكانة العلماء، ويعد العلم مفتاح الإيمان ودليل العمل، ولا يعتد بإيمان المقلد ولا بعباءة المقلد، فقد اعتبرت كتب العلم من الكفاية.. فيعطى من الزكاة المتفرغ للعلم، بينما يحرم منها المتفرغ للعبادة. ولما كان الإسلام قد نهى عن التبتل والاختصاء وكل لون من ألوان مصادرة الغريزة وأمر بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤونته «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض وأحصن للفرج»، فلا غرو أن يشرع معونة الراغب في الزواج ممن عجزوا عن تكاليفه المادية من المهر ونحوه، ولا عجب إذا قال العلماء: «إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة واحتاج للنكاح». وقد روى أبو عبيد أن عمر زوج ابنه عاصماً، وأنفق عليه شهراً من مال الله[٨].

٢- ضوابط لملكية المال

يتفق الفقهاء المسلمون، القدامى منهم والمحدثون، على أن «المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه». وهذا يعني، فيما يعنيه، أن ملكية الفرد (وملكية الدولة) للمال ما هي إلا ملكية ظاهرية أو مجازية أو مقيدة، وأن لهذه الملكية وظيفة شرعية تؤدى وفقاً لشروط الاستخلاف.

ويقول الدكتور محمد شوقي الفنجري: «استناداً إلى أن المال في الإسلام هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه، كان المبدأ أو الأصل الاقتصادي الهام: لكل حد الكفاية أولاً ثم لكل تبعاً لعمله. ومؤدى ذلك، أنه في الظروف غير العادية (أي الاستثنائية)، كمجاعة أو حرب، حيث تقل الموارد ولا تتوافر الحاجيات، يتساوى المسلمون من حيث توفير الكفاف. وفي الظروف العادية، يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية، وما فوق ذلك يكون تبعاً لعمله وجهده»[٩]. ومن الأمور التي تترتب على ذلك:

آ- إن الإسلام لا يحترم الملكية الخاصة إلا بعد ضمان حد الكفاف.. يقول، مثلاً، النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «إذا مات مؤمن جائعاً، فلا مال لأحد»[١٠]. ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض. فإذا عجزنا، تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»[١١]. ويتفق مع ذلك قول الصحابي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه»[١٢].

ب- إن الإسلام لا يضع حداً أعلى للملكية والأغتناء.. فلقد جاء في القرآن الكريم: (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات، ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً)[١٣]. وجاء أيضاً: (ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون)[١٤]. وجاء كذلك: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى)[١٥]. ويعني ذلك، فيما يعنيه، وجود تفاوت في الرزق في المجتمع الإسلامي، ويعني أيضاً أنه لا حد للثراء في المجتمع الإسلامي طالما كان الثري ملتزماً بالشرع اكتساباً وتصرفاً.. فهو لا يملك أن يجمع المال من الوجوه المحرمة، وهو لا يملك أن يكنز ماله أو يحبسه عن التداول والإنتاج، ولا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عد سفيهاً وجاز الحجر عليه، ولا يملك أن يعيش عيشة مترفة بينما لا يجد الآخرون ما يأكلونه، وهو مطالب دائماً بإنفاق الفائض عن حاجته إما في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين أو في صورة استثمار يعود على المجتمع بالنفع. وفوق ذلك كله، فإن الدولة الإسلامية مطالبة بالتدخل لمنع استئثار فئة قليلة بخيرات المجتمع، إعمالاً لقوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)[١٦]، ومطالبة دائماً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وبالقدر الذي يحقق التكامل لا التناقض، والتعاون لا التصارع[١٧].

٣- توزيع مسؤوليات معالجة الفقر

استناداً إلى ما سبق، يمكن بلورة التوزيع التالي لمسؤوليات معالجة الفقر على كل من الجماعة (أو أفرادها) والدولة:

آ- **مسؤوليات الجماعة:** وهي ممارسات إجبارية وأخرى اختيارية، على الوجه التالي: **ممارسات إجبارية:** منها ممارسات تجاه الفقراء مباشرة (كزكاة الأموال الباطنة مثل النقود، وزكاة الفطر، والكفارات، والنذور، والديات، والمواريث)، ومنها ممارسات تجاه الفقراء عن طريق الدولة (كالتوظيف المالي وإقراض الدولة).

ممارسات اختيارية: كالصدقات النافلة المؤقتة منها والجارية، والوصايا، والهبات، والعواري، والمنائح، والقروض الحسنة، ووضع الجوائح، والإبضاع (حيث يكون كل الربح لرب المال).

ب ــ مسؤوليات الدولة، وهي كما يلي:

- جمع الزكاة (زكاة الأموال الظاهرة كالسوائم والزروع، وزكاة الأموال الباطنة التي لم يؤدها الأغنياء)، ودفعها إلى الفقراء.

- توفير حد الكفاية للفقراء وغيرهم من العاجزين عن كسب رزقهم (إذا لم تكفهم ممارسات الأغنياء والأقرباء)، بأموال من بيت مال الزكاة وأموال بيت مال المصالح عند الحاجة، علماً أن موارد بيت المصالح هي: الفيء والخراج وخمس الغنيمة.

- حماية الفقراء والضعفاء خاصةً، والمجتمع عامةً، بوسائل مثل: منع الربا، وتحديد الأسعار والحد الأدنى للأجور[١٨].

ويطلق على ممارسات الجماعة (أو أفرادها) تجاه الفقراء مباشرةً: التكافل الاجتماعي، بينما يطلق على ممارسات الدولة تجاه الفقراء: التضامن الاجتماعي[١٩].

٤- مظاهر تغلب الإسلام على الفقر

ثمة مظاهر أو وقائع تاريخية تثبت أن اتباع تعاليم الإسلام يحل مشكلة الفقر ويحقق الرخاء في المجتمع، ومن ذلك على سبيل المثال:

آ- أدرك اليمن الذي سعد بحكم الإسلام وعدله، في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حظاً عظيماً من الغنى، فلم يجد معاذ بن جبل (مبعوث الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، والذي أقرّه أبو بكر من بعده على ما كان عليه)، بعد سنوات قليلة من حكم الإسلام، واحداً يأخذ منه الزكاة، مما جعله يبعث بها إلى عمر في عاصمة الخلافة وحاضرة الدولة الإسلامية بالمدينة. ولندع أبا عبيد يروي لنا هذا الخبر عمن أسنده إليه: «إن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر، ثم قدم على عمر، فرده على ما كان عليه، فبعث إليه معاذ بثلث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر وقال: لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس، فتردها على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني.

فلما كان العام الثاني، بعث إليه شطر الصدقة (= نصفها)، فتراجعا بمثل ذلك. فلما كان العام الثالث، بعث إليه بها كلها، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك، فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً»[٢٠].

ب – قال يحيى بن سعيد: «بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات أفريقية، فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم، فلم نجد فقيراً، ولم نجد من يأخذها منا، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت رقاباً فأعتقتها»[٢١]. ولم يكن هذا الغنى والرخاء والسعة في أفريقيا وحدها، كما روى يحيى بن سعيد، بل الذي يبدو من الأخبار الواردة أن الأقاليم الإسلامية كلها كانت في مثل هذا الرغد من العيش.

ج- روى أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز، كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن (وهو بالعراق)، أن أخرج للناس أعطياتهم (أي رواتبهم ومخصصاتهم الدورية)، فكتب إليه عبد الحميد: «إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال» (أي فائض في الخزانة)، فكتب إليه: «أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف، فاقض عنه". فكتب إليه: «إني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت المال مال"، فكتب: «أن انظر كل بكر (أي عزب) ليس له مال، فشاء أن تزوجه، فزوجه، وأصدق عنه» (أي ادفع صداقه)، فكتب إليه: «إني قد زوجت كل من وجدت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال"، فكتب إليه: «أن انظر من كانت عليه جزية (أي خراج) فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه، فإنا لا نريدهم لعام ولا عامين»[٢٢].

الفصل الخامس

التقييم بالمشاركة... أسلوباً جديداً في التنمية الريفية

مقدمة

يشكل الريفيون حوالي ثلثي سكان البلاد النامية. وحيث أن ٨٠% من الذين يعانون من الفقر المطلق في العالم يسكنون المناطق الريفية، وأن معظم سكان البلاد النامية يعيشون في الريف، وأن الريف هو الذي يمد الحضر بالغذاء ومعظم المواد اللازمة للصناعة والتصدير، فإن التنمية الريفية تستأثر باهتمام كثير من خبراء التنمية في العالم، وتحظى باهتمام المسؤولين في البلاد النامية.

واستناداً إلى روح ميثاق الفلاح (الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بناءً على مقررات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية – روما ١٩٧٩)، يمكن القول إن ثمة اتفاقاً دولياً عاماً على أن التنمية الريفية هي:

مجموعة من عمليات التغيير المستمرة والمخططة والشاملة لعدة نظم في المجتمع الريفي،

باتجاه زيادة دخل الفقراء الريف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحسين البنية الأساسية والتسهيلات الاجتماعية،

وفي إطار من المشاركة الشعبية، والاعتماد الوطني على الذات، والحفاظ على التوازن البيئي،

بهدف إزالة صور الظلم والفقر في الريف بوجه خاص، وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للريفيين بوجه عام[١].

ومن أبرز مشكلات التنمية الريفية، الاعتماد في تنفيذ العمليات التنموية، أساساً، وخاصة في مراحل البحث والتخطيط والتقييم، على «الغرباء» عن الريف، لا على أهالي الريف أنفسهم. وسنعرض، هنا، لتلك التنمية الغريبة (إن صح التعبير)، من حيث كيفيتها ومحاذيرها أو تحيزاتها، وننوه ببعض تجليات الاعتراف المتزايد بما للأهالي من حكمة لا يجوز تهميشها، ثم نعرض نبذة عن أسلوب أو منهج جديد في التنمية الريفية (من حيث مفهومه وتطبيقاته)، وهو منهج التقييم بالمشاركة.

١- التنمية الريفية.. بالغرباء!

الغرباء هم أناس مهتمون بالتنمية الريفية، دون أن يكونوا هم أنفسهم من أهل الريف، ولا من الفقراء.. فالكثيرون منهم من العاملين بالمقار الرئيسية للمنظمات الحكومية في الدول النامية، أو من العاملين الميدانيين فيها. كما أنهم يشملون باحثين أكاديميين، وعاملين في وكالات العون، ومصرفيين، ورجال أعمال، ومستشارين، وأطباء، ومهندسين، وصحافيين، ومحامين، وسياسيين، ورجال دين، ومدرسين، وهيئات العاملين في معاهد التدريب، والعاملين في الوكالات الطوعية، وغيرهم من المهنيين.

إن إدراك الغرباء لفقر الريف أدنى مما هو في الواقع.. إذ يجتذبهم «القلب» الحضري ويقعون في حبائله، وهو «القلب» الذي يولد نوع المعرفة الخاص بهم وينقلها، في حين تغدو «الأطراف النائية» الريفية معزولة مهملة. والخبرة الريفية المباشرة لمعظم الغرباء من قاطني الحضر قاصرة على الزيارات الخاطفة المتعجلة، من المراكز الحضرية للسياحة الريفية الإنمائية.

ويجسد هؤلاء الغرباء ستة أنواع من التحيز تحول دون الاتصال بالناس الأشد فقراً والتعلم منهم، وهذه التحيزات هي:

تحيزات مكانية – للحضر، وللطرق المرصوفة، وللأماكن القائمة بجانب الطرق.

تحيزات للمشاريع، أي للأماكن التي توجد بها مشاريع.

تحيزات للأشخاص – لمن هم أيسر حالاً، وللرجال أكثر من النساء، ولمستخدمي الخدمات ومن يتبنون الممارسات، وليس لمن لا يستخدمون السلع ولا يتبنون الخدمات، وللنشطاء الحاضرين وليس للغائبين الذين هم كالموتى.. فمثلاً: هناك تحيز للأطفال المتصفين بالسلامة الجسمانية والسعداء (لأنهم هم الذين يتحلقون حول سيارات اللاندروفر) لا للأطفال المرضى والضعفاء والتعساء، ونادراً ما تتم

رؤية أطفال هم في عداد الموتى، فالمرض يكمن في أكواخهم، وكبار السن فاقدو الهمة يكونون عادة بعيدين عن الأنظار.

تحيزات للفصول، بتجنب الأوقات السيئة في فصل المطر.

تحيزات ديبلوماسية، حيث لا يبحث الغرباء عن الفقراء خوفاً من إهانتهم.

وتحيزات مهنية، بالاقتصار على الأمور التي تهم تخصص الغريب، لا الأمور الضرورية من وجهة نظر أهل الريف[٢].

ونتيجة لذلك، فإن الغرباء نادراً ما يرون أهل الريف الأشد فقراً، ونادراً ما يدركون طبيعة الفقر في الريف.

ويقرر الدكتور روبرت تشامبرز، الخبير الدولي في التنمية الريفية: «نحن، هؤلاء الغرباء، لدينا الكثير الذي نشترك فيه.. فنحن ميسورون نسبياً، متعلمون، يقيم معظمنا في الحضر، ويذهب أولادنا إلى مدارس جيدة. لسنا مصابين بالطفيليات، ونتوقع عمراً طويلاً، ونأكل أكثر مما نحتاجه. حصلنا على التدريب والتعليم. ونحن نقرأ الكتب، ونشتري الصحف. ويعيش أناس مثلنا في كل بلدان العالم، وينتمون إلى كل الجنسيات، ويعملون في جميع حقول المعرفة والمهن. نحن طبقة»[٣].

ويضيف **الدكتور تشامبرز**: «والغرباء عادة جاهلون بالفقر الريفي، ومع ذلك لا يريدون أن يعرفوا ما لا يعرفونه. وكلما قلّت صلاتهم المباشرة مع من يخالفونهم، وقل تعلمهم وما يتعلمونه، سَهُل للأسطورة أن تخفي الحقيقة.. فالغرباء كطبقة متميزة يحتاجون إلى معتقدات مريحة، مثل أن الحرمان الريفي ليس بهذا السوء، وأن ازدهارهم لا يتوقف عليه، وأن الناس الأشد فقراً اعتادوه، وأنهم يفضلون الحياة بطريقتهم، أو أنهم كسالى مسرفون، وأنهم جلبوا الحرمان لأنفسهم. مثل هذه المعتقدات المريحة عن الأمراض الاجتماعية هي معتقدات مشبوهة»[٤].

والحق، هو أن تلك «المعتقدات المشبوهة» وأمثالها، و«التناقضات» بين ظروف الغرباء وظروف أهل الريف (على النحو المبين في السطور السابقة من هذا البحث)، من أهم الأسباب الحقيقية التي تجعل «التنمية السليمة» شيئاً مثل «غودو» الذي لا يأتي أبداً!!!.

٢- الأهالي.. مخازن للحكمة

يقرر الدكتور هوين كاوتري، الخبير لدى منظمة اليونسكو، أنه «يتعيّن على البلدان الفقيرة أن تستغل إلى الحد الأقصى جميع ثرواتها البشرية الكامنة، وخاصة في

سياق استراتيجية التنمية الذاتية.. فالطبقات الشعبية تمثل، من جهة أولى، مخزوناً من اليد العاملة التي ينبغي تعبئتها من أجل التنمية. كما يمكنها أن تكون، من ناحية ثانية، معيناً من الأفكار والحكمة. فهي، بوصفها مستودع ثقافة تقليدية عريقة في القدم، تملك معرفة ما زالت تصلح، رغم طابعها الشفهي وغير المنهجي في الغالب، في العديد من الميادين، كالزراعة، وعلم الأحوال الجوية، والطب، وعلم النفس والأخلاق العملية. وتشهد يوميات الأحداث على الأخطاء الكثيرة التي يرتكبها عدد كبير من البيروقراطيين والتكنوقراطيين، بسبب ازدرائهم لهذا النوع من المعرفة الشعبية المتوارثة جيلاً بعد جيل. ومن يتجاهل هذه المعرفة، فإنه يتنكر لتراثه الثقافي، ويقضي على نفسه بالعيش أسير نمط ثقافي مستورد، في الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الدولي نحو الاعتراف بأهمية البيئة ومغزاها (بما فيها البيئة الطبيعية)، ونحو النهوض بالثقافات الوطنية، لا كعناصر مضافة أو نوع من الترف، بل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مستلزمات التنمية»[٥].

ويعلن تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام ١٩٩١، أنه «تبين من تحليل التنمية الريفية والحضرية على امتداد ثلاثين عاماً، أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين أداء المشاريع ومستوى المشاركة (الشعبية). وثبت من دراسة استقصائية لخمسة وعشرين مشروعاً زراعياً يمولها البنك الدولي جرى تقييمها بعد استكمال المشروع بفترة خمس إلى عشر سنوات، أن المشاركة تعتبر محدداً هاماً في أداء المشاريع وإمكانية استمرارها»[٦].

ويرى مركز البحوث التنموية الدولية (في كندا)، أن «الحجة القديمة القائلة بأن لدى الباحثين العديد من النتائج والتقنيات النافعة للفلاحين، وأن عدم الاستفادة من هذه النتائج يعود إلى فشل أو عجز أجهزة الإرشاد الزراعي في القيام بوظيفتها في نقل التكنولوجيا الجديدة من محطات التجارب إلى الفلاحين، أو إلى شدة عناد أو جهل المزارعين ومقاومتهم للأساليب المتطورة.. هذه الحجة لم تعد مقنعة للمسؤولين عن التمويل، ولن تؤدي إلى استمرار تدفق الدعم للتجارب في المحطات. إن معظم الجهات الممولة للبحوث تصمم الآن على اعتبار الباحث مسؤولاً عن جدوى الأبحاث التي يقوم بها ووصول نتائجها إلى مرحلة التطبيق العملي. وعلى الباحثين أن يدركوا أن الفلاحين يمكنهم أن يساهموا مساهمة فعالة في تخطيط وتنفيذ بحوثهم. فلا شك أن هناك الكثير من جوانب المعرفة والمهارات المكتسبة خلال صراع الفلاحين الطويل مع العوامل القاسية التي تحدد إنتاجهم، والتي فرضتها عليهم الظروف البيئية التي يتعايشون معها»[٧].

٣- التقييم بالمشاركة

لقد شهدت تسعينات القرن العشرين تحولات في خطاب التنمية الريفية أكثر مما لقيت هذه التنمية من تطبيقات عملية، وتشمل هذه التحولات ما هو معروف الآن بالانتقال من الطريقة المسماة «من أعلى إلى أسفل»، إلى طريقة «من أسفل إلى أعلى»، وتشمل أيضاً استبدال الرقابة المركزية بالانتباه إلى التنوع المحلي، والخطط الثابتة بأسلوب التعلم، مما يعني تراجعاً ملحوظاً عن أسلوب الاستبيانات لاستخلاص المعلومات، والتوجه نحو التقييم والتحليل بالمشاركة، حيث يقوم أهالي الريف أو المدن أنفسهم بالأنشطة التي كان يقوم بها الغرباء. وهناك طريقتان لعبتا دوراً هاماً في هذا المجال لهما صلة وثيقة ببعضهما، وكثيراً ما يشار إليهم بتسمية «البحث الريفي السريع (ب ر س) Rural Rapid Appraisal (RRA) الذي انتشر في الثمانينات من القرن العشرين، وتطور بعد ذلك إلى التقييم (أو البحث) الريفي بالمشاركة (ت ر م) (PRA)PARTICIPATORY RURAL APPRISAL الذي انتشر في التسعينات».

ومن أبرز الفروق بين منهج البحث الريفي السريع (ب ر س) ومنهج التقييم الريفي بالمشاركة (ت ر م)، هو أن المنهج الأول (ب ر س) طريقة لجمع المعلومات بواسطة غرباء هم الذين يأخذون المعلومات بعد جمعها، ويدرسونها، ثم، يحللونها، بعيداً عن أفراد المجتمع. أما المنهج الثاني الجديد (ت ر م)، فهو طريقة تعنى بجمع المعلومات عن طريق المشاركة، حيث أن الغريب يلعب دور الوسيط والمشجع والمحفز لأفراد المجتمع، ليساعدهم على تقييم ودراسة قضاياهم، ومن ثم فحصها وتحليلها من قبلهم هم. ومن ذلك، يتضح أن المنهج الأول (ب ر س) يعنى بالضرورة بتعلم الغرباء فقط، بينما يرمي المنهج الجديد (ت ر م) إلى مساعدة أفراد المجتمع المحلي، للقيام بتحليل أوضاعهم، ووضع خططهم، ومن ثم تنفيذها.

ويمكن القول إن التقييم الريفي بالمشاركة (ت ر م) أسلوب أو منهج في التنمية الريفية عامة، وفي البحث والتحليل والتقييم خاصة. وهو عبارة عن «مجموعة من الطرق والوسائل تهدف إلى تمكين أهل الريف من تبادل المعرفة الخاصة بحياتهم في كل أشكالها، والارتقاء بها، وتحليلها، والاستفادة من ذلك التحليل في التخطيط والعمل». ويرجع الفضل في بلورة هذا المنهج وتطويره إلى الدكتور روبرت تشامبرز الذي يعتبر الأب الروحي لهذا المنهج، وقد اعتمدنا للتعريف بهذا المنهج كتاب تشامبرز الصادر تحت عنوان «البحث الريفي.. سريع ومتأنٍ وبالمشاركة».

وهناك خمس قنوات كمصادر لمنهج التقييم الريفي بالمشاركة (ت ر م) وموازية له، وهي: البحث بالمشاركة بالنشاط العملي، والتحليل الزراعي/البيئي، وعلم الأجناس التطبيقي، والبحث الميداني في النظم الزراعية، والبحث الريفي السريع.

ولمنهج التقييم الريفي بالمشاركة (ت ر م) تطبيقات عديدة منتشرة في طيف واسع من الدول. ويمكن تبويب تلك التطبيقات في أربعة مجالات رئيسية، وهي:

- إدارة الموارد الطبيعية:

*خطوط تقسيم وحماية التربة والمياه. مثل المشاركة في إدارة خطط توزيع المياه، بما فيها أوضاع منابع المياه.

* **الغابات:** مثل الغابات الشعبية، تفقد أحوال الغابات المتدهورة، حماية المشاتل وغرس الشتول، تحديد استخدام الأشجار وتسويق المنتجات البسيطة من الغابات.

* **الأسماك.**

* **المحميات البرية.**

* **تقديرات الطاقة والوقود.**

* **خطط القرية، إعداد خطط إدارة القرية، التخطيط والبحث الريفي بالمشاركة.**

- الزراعة:

* تربية الحيوانات وفلاحة المحاصيل، بما فيها بحث نظم الزراعة بواسطة المزارعين.

*الري، ويشمل تأهيل نظم الري بانسياب الجاذبية (على نطاق ضيق).

* الأسواق: دراسة الأسواق وإمكانية التسويق بواسطة صغار الملاك.

- برامج تحقيق العدالة:

*المرأة: بحث المشاكل والقروض (بالمشاركة).

*القروض: تحديد احتياجات وموارد وبرامج القروض.

*الاختيار: الوصول إلى الفقراء واختيارهم للاستفادة من برامج معينة، وعدم

تعظيم الدخل: تحديد فرص تعظيم الدخل بواسطة مصادر غير زراعية.

ـ الصحة والتغذية:

*متابعة وتقييم الأحوال الصحية.

*تدرج مشاكل المرض.

*العطالة والصحة.

*تدرج الأمراض المنتشرة.

*موفرو الرعاية الصحية.

*تخطيط المشاريع الصحية.

*الأمن الغذائي وتقييم التغذية.

*تقييم المرافق الصحية والمياه وتخطيط وتحديد المواقع[٨].

خاتمة

أخيراً، لا بدّ من التنويه بأن الدكتورة ماجدة ميرغني، التي ترجمت كتاب «البحث الريفي... سريع ومتأنٍ وبالمشاركة» الذي يعتبر إنجيل منهج التقييم الريفي بالمشاركة، ترى أن هذا الكتاب «يدعو، وبالجدية كلها، إلى ثورة لا تقل في قوتها وأهميتها عن ثورات تحققت في التاريخ وارتبطت بمصالح الأغلبية من المقهورين والمظلومين في عالمنا، وصواب أن نقول إنها تختلف عنها في الوسائل والأدوات، غير أن الأكثر صواباً هو أن نقول: «إنها تتميز عنها ببعدها عن أبواق الدعاية وهرج المسيسين».

الفصل السادس

قراءة في مشروع الإصلاح الإداري

مقدمـــة

الإدارة هي عملية اتخاذ قرارات استغلال الموارد لتحقيق الأهداف.. والإدارة المطلوبة في أيامنا هذه، هي «إدارة تنمية» لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، أكثر منها «إدارة حكومية» لتطبيق القانون والنظام. وللإدارة وظائف خمس هي: التخطيط، التنظيم، القيادة، التوجيه، والرقابة (تقييم الأداء). ويهدف الإصلاح الإداري (أو التنمية الإدارية) إلى إصلاح الخلل في واحدة أو أكثر من تلك الوظائف، من أجل تحسين تلك الوظيفة (أو الوظائف)، وبالتالي تحسين الإدارة في البلاد.

وقد قرأنا، باهتمام بالغ، مشروع الإصلاح الإداري في سورية، المنشور في جريدة «تشرين» الغراء (بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٩)، والمطروح لاستقبال آراء الباحثين حوله، ونقدم (هنا) قراءتنا للمشروع تحت عناوين رئيسية أربعة هي: منظومة الإصلاح الإداري، القيم دافعاً للإصلاح، منظومة الأهداف، والمرحلة التمهيدية. ثم نتبعها بمقترحات حول ثلاث قضايا ذات صلة وثيقة بالإصلاح الإداري، وهي: اختيار العاملين، دولة المستشارين، والإنسان بين الآلة والبطالة..

١- منظومة الإصلاح الإداري

يهدف الإصلاح الإداري إلى تحسين أداء وظيفة أو أكثر من وظائف الإدارة الخمس. ويستلزم ذلك التحسين توفر «الإرادة»، أو الرغبة عن اقتناع بضرورة التحسين.. الإرادة التي هي المقدمة المنطقية (التي لا بدّ منها) لتنفيذ التحسين المطلوب.

وفي سبيل توفير «الإرادة»، لا بدّ من توفير مقومات أربعة تشكل الشروط اللازمة والكافية لتوفير تلك «الإرادة»، وكل منها عامل حاسم ومحدد، بمعنى أن غياب مقوم واحد (أو أكثر) منها يبطل مفعول المقومات الباقية، فيصبح من المحال توفير «الإرادة» المطلوبة. وفيما يلي موجز (بلغة البرقيات) عن تلك الشروط:

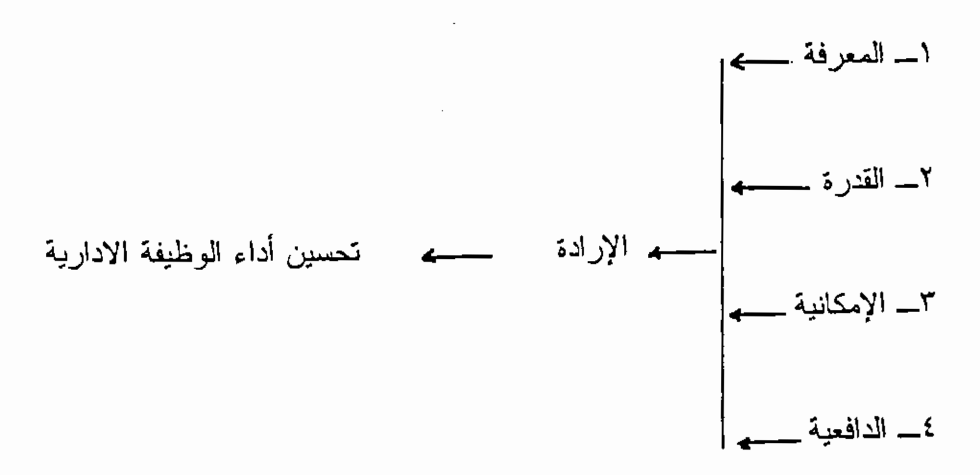
توفير «المعرفة»، بتوفير البيانات والمعلومات عن الأوضاع الحالية للوظيفة (أو الوظائف) الإدارية المراد تحسينها، وعن الطرق والأساليب العلمية لتحسينها.

توفير «القدرة»، بتوفير المهارات الذهنية والعملية اللازمة لعملية التحسين، كمهارات تحديد المشكلات وعقد الاجتماعات.

توفير «الإمكانية»، بتوفير وسائل ومستلزمات التحسين، كالقوى العاملة والمباني ووسائط النقل والتشريعات وما إلى ذلك.

توفير «الدافعية»، بتوفير الدافع الديني، و/أو الأخلاقي، و/أو القانوني (الحوافز والروادع)، وبالتالي خلق و/أو شرعنة الهدف الذي هو التحسين. (انظر الشكل رقم /١/).

(الشكل رقم /١/ منظومة الإصلاح الإداري)



٢- القيم دافعاً للإصلاح

لعل من أكبر المفارقات المضحكة المبكية، أن الجانب الذي «نمنحه» أكبر قدر من الإهمال والتجاهل والتهميش، هو نفسه الجانب الذي يستحق (علمياً وعملياً) أكبر قدر من الاهتمام والاعتبار والاحترام، وهو «القيم». والقيم -بالتعريف- هي المعايير التي تضبط وتوجه السلوك الفردي والجماعي، وتعبر عن ثقافة المجتمع، أي عن خصوصيته وهويته[١]. وهكذا، فالقيم الاجتماعية الوطنية هي التي تحدد الأهداف وتوجه السلوك في كافة الميادين والمجالات.. يقول الخبير الدولي في الإدارة، الدكتور ستيفن كوفي: «إن الميزة التنافسية لأي مجتمع لا تكمن في موارده المادية، ولكنها تكمن في قيمه ومبادئه[٢]. ويقول أستاذ إدارة الأعمال في الجامعات المصرية، الدكتور أحمد مصطفى: «إن مشكلتنا اقتصادية ولكن جذورها إدارية، وإن المشكلة الإدارية جذورها سلوكية"، ويرى أيضاً أن «المعجزة اليابانية» قامت على تحديث العقول بالعلم والتكنولوجيا، وتهذيب النفوس باحترام القيم اليابانية الأصيلة[٣]. ويقرر المفكر الفرنسي المعروف جاك بيرك، أنه «لا يمكن لأية أمة من الأمم أن تنهض بدون إحياء لقيمها الأصيلة أوالأصلية»[٤]. ونحن نرى أن مشكلتنا ليست مشكلة موارد، وليست مشكلة تقانة (أو تكنولوجيا)، وليست شيئاً آخر سوى أنها «مشكلة قيم»... فالرذيلة تستطيع أن تدمر أضخم الثروات، والفساد يستطيع (بدريهمات قليلة) أن يعطل أفضل القوانين الاقتصادية، والركض (كما يقول المثل الألماني) يستطيع أن يزيد الطين بلة إذا لم نكن في الاتجاه الصحيح.

وهكذا، فإننا لا نرى دافعاً لتحسين الأداء في كل المجالات والميادين أفضل من القيم العربية الإسلامية، التي وضعت على أساسها «الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المعتمدة من قبل الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية في اجتماعهم بتونس عام ١٩٨٥. (انظر تفاصيلها في ص ص ٢٣٥-٢٤٢ من الخطة المذكورة). تلك القيم التي أوجزها الدكتور محمد عابد الجابري بقوله: «إن القومية العربية هي المروءة (التي هي القيمة العربية المحورية قبل الإسلام) والعمل الصالح لفائدة الأمة (الذي هو القيمة المحورية التي أضافها الإسلام)[٥].

ونحن نرى أن تلك القيم العربية الإسلامية تتضمن كل الأخلاقيات اللازمة للإصلاح والتنمية والتقدم، والتي حددها أحد العلماء العرب بأربعة أنواع من القيم، وهي: قيم الانتماء، قيم الديمقراطية، قيم الإنتاج وقيم التجديد[٦].

ونرى أن القيم الاجتماعية (من القيم العربية الإسلامية) تمثل قيم الانتماء، وأن القيم السياسية (منها) تمثل قيم الديمقراطية، وأن القيم الاقتصادية (منها) تمثل قيم الإنتاج، وأن القيم الفكرية والثقافية (منها) تمثل قيم التجديد.

ولما كان تطوير الموارد البشرية يتضمن (أساساً) خلق وتكريس القيم الإيجابية الملائمة للإصلاح، فإن الحكمة تقتضي تعاون الجهات الثلاث المؤثرة في التربية والقيم (ونعني: الأسرة، ومعاهد التعليم من دور الحضانة إلى الجامعات، وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة)، لتدعيم تلك القيم الإيجابية، ومع التركيز على فئتي الأطفال والشباب.

٣- منظومة الأهداف

يكون للأهداف، عادةً، مستويات ثلاثة.. أعلاها الأهداف العامة (أو الاستراتيجية أو على المدى الطويل)، وأوسطها الأهداف الوسيطة (أو الجزئية أو على المدى المتوسط)، ويكون تحقيقها موصلاً بالضرورة إلى تحقيق الأهداف العامة. وأدناها الأهداف الإجرائية (أو المحددة أو على المدى القصير)، ويكون تحقيقها موصلاً بالضرورة إلى تحقيق الأهداف الوسيطة. ويقصد بالأهداف الإجرائية، الأهداف التي ترسم طريق (أو طرق) السير لتحقيق الأهداف، وتكون هي المقياس أو المعيار الذي يُستخدم في تقييم الأداء لتحديد مواطن وأحجام الإنجازات والإخفاقات في مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف. وهذا يعني أن تكون الأهداف الإجرائية محددة بالأرقام. وبمدة زمنية معينة، وبكلفة مالية محددة.

فالأهداف العامة هي مثل: تحسين الأداء في النظام الاقتصادي. والأهداف الوسيطة هي مثل: تحسين وظيفة التخطيط في النظام الاقتصادي. والأهداف الإجرائية هي مثل: تنظيم دورة تدريبية حول وظيفة التخطيط قصير الأجل، لتدريب /٢٠/ قيادياً من المستوى المتوسط في وزارة كذا، لمدة ستة أيام، في الربع الأول من عام كذا، وبكلفة كذا من الوحدات النقدية.

ونحن نتمنى على المسؤولين المعنيين إعادة صياغة البنود الثلاثة الأولى في مشروع الإصلاح الإداري المنشور (وعناوينها هي: الرؤية الاستراتيجية، والأهداف التوجيهية، ومحاور الخطة)، في ضوء ما ذكر أعلاه.

٤- المرحلة التمهيدية

إن تنفيذ مشروع بحجم «مشروع الإصلاح الإداري"، لا بدّ أن يستلزم مرحلة تمهيدية أو تحضيرية، يجري فيها تنفيذ مهام معينة تفيد في تنفيذ المشروع بشكل

سهل وسلس وأكثر كفاءة. ومن أبرز تلك المهام (وقد يكون بعض منها قد أنجز أو بدئ به في وقت سابق):

٤-١- تصميم وطباعة وتجريب النماذج والسجلات وغيرها من الورقيات اللازمة.

٤-٢- حصر الوظائف الموجودة فعلاً، وتوصيفها، والوقوف على القيم التي تحكم أداءها، والشروط الموضوعية التي تعمل فيها، والإمكانات والتسهيلات المتاحة لها، وتقييم أدائها خلال السنوات العشر الماضية.

٤-٣- حصر الموظفين العاملين فعلاً.. من حيث أعدادهم ومؤهلاتهم العلمية والمهنية، والأعمال التي مارسوها خلال السنوات العشر الماضية، ومدى التطابق بين الوظائف التي عيّنوا عليها والوظائف التي يمارسونها فعلاً.

٤-٤- إعداد تقرير شامل عن تقييم الوظائف والموظفين، مع الاقتراحات على المديين القصير والطويل، وبما في ذلك اقتراحات بإعادة هيكلة الوظائف (إنشاءً وتعديلاً ودمجاً وإلغاءً)، وبمعالجة القيم السلبية التي تحكم أداءها، والخلل (النقص أو الفائض) في أعداد الموظفين والمؤهلات والتسهيلات حسب كل وظيفة. ويكون التقرير بمثابة تحليل للوضع الراهن، ويكون (بالتالي) أساساً لإعادة النظر في مشروع الإصلاح الإداري كله.

ويقترح لإنجاز المهمة الأولى شهر واحد، وشهران لإنجاز المهمتين الثانية والثالثة معاً، وثلاثة أشهر لإنجاز المهمة الرابعة، فيكون المجموع ستة أشهر. وتلي ذلك فترة ٣-٦ أشهر لإعادة صياغة مشروع الإصلاح الإداري.

ولعله من نافلة القول، أن يبدأ تنفيذ المشروع، بعد ذلك، باختيار وزارة أو محافظة، لتكون وزارة أو محافظة رائدة ينفذ فيها المشروع لمدة ٣-٥ سنوات، ويجري بعدها تقييم للتجربة الرائدة، فإعادة لصياغة المشروع في صيغته النهائية القابلة لأن يعمم تنفيذها في كل أجهزة الدولة.

٥- اختيار العاملين

لما كانت الإدارة عملاً بشرياً من حيث الأساس، فإن الحكمة تقتضي التركيز، ومنذ البداية، على حسن اختيار العاملين أو القوى العاملة.. فمن الملاحظ أن اختيار العاملين يتم (عادةً) بناءً على معايير واعتبارات غير موضوعية، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من الممارسات الهدامة مثل: الإهمال والتخريب (المتعمد وغير المتعمد)

والفساد الإداري والمالي. ونورد هنا بعض المقترحات فيما يتعلق باختيار العاملين مفصلة حسب كل فئة من فئاتهم الثلاث:

٥-١- فيما يتعلق بالقيادات العليا: نعني بالقيادات العليا ذوي المناصب أو القيادات التي تشغل الوظائف من وظيفة مدير عام فما فوق. وهم «يعينون» وفقاً للأصول الدستورية والقانونية مرعية الإجراء. ونرى أن يخضع تعيين تلك القيادات إلى مصادقة لجنة خاصة في مجلس الشعب تحدث لتكون إحدى لجانه تحت اسم «لجنة التحريات الشخصية"، لإجراء التحريات الموضوعية عن الماضي الأخلاقي والعلمي والمهني لكافة المرشحين لتولي مناصب قيادية.

٥-٢- فيما يتعلق بالقيادات الوسطى: نعني القيادات الوسطى العاملين في الوظائف من وظيفة رئيس دائرة إلى وظيفة نائب المدير العام ووظيفة معاون الوزير. ونرى أن يقوم المرؤوسون «بانتخاب» تلك القيادات من بين المؤهلين أخلاقياً وعلمياً ومهنياً، ولمدة /٣/ سنوات قابلة للتجديد مرتين فقط، وبحيث يتحتم تغيير العنصر القيادي المتوسط (لتجديد دماء الوظائف بعناصر جديدة) كل حوالي عشر سنوات. ومن الواضح أن عملية الانتخاب المقترحة تقوي الثقة والروابط بين المرؤوسين والرؤساء الفعليين في الإدارة، وتبعد تلك الوظائف المتوسطة عن التقلبات والأهواء السياسية، وتخلق الاستقرار والظروف الملائمة لتحسين أداء القواعد والقيادات في آن معاً.

٥-٣- فيما يتعلق بالقواعد: نعني بالقواعد كل العاملين في الوظائف التي تلي مرتبة رؤساء الدوائر. وحيث أن سورية بلد زراعي أساساً، فسنركز هنا على الزراعة والريف، فنورد (لأغراض الاستئناس) تجربة مارسها معهد الله أباد في الهند، لاختيار العاملين في الريف، من مرشدين زراعيين وإخصائيين اجتماعيين وغيرهم...

فقد بدأ الاختيار بإعلان نشر في الجرائد، فتقدم على أثره حوالي /٨٠٠/ شخص. وقد أمكن عن طريق فحص طلبات الالتحاق، رفض الكثير منها على أساس البيانات الواردة فيها، مثل البيانات المتعلقة بالخبرات السابقة، وإتقان اللغة الدارجة في المنطقة، والمستوى التعليمي... إلخ. وتبقى بعد ذلك حوالي /٨٠/ فرداً أرسل في استدعائهم ليختار منهم العدد المطلوب بطريقة الاختبارات الموقفية التي استمرت خمسة أيام متتالية، والتي هدفت إلى التحقق من حسن اختيار أفراد يتسمون بقوة الخلق، وبالقدرة على تكوين علاقات إنسانية طيبة مع القرويين، وبالنظرة الإنسانية إلى مشكلاتهم. وقد حضر من هؤلاء الثمانين /٦٠/ مرشحاً،

انسحب ستة منهم حين عرفوا بطبيعة الاختبارات، وانسحب عدد آخر لعجزهم عن تحمل فترة التدريب القاسية، وتعرض الباقون للخبرات التالية:

آـ التعارف والتقسيم إلى جماعات: بدأ البرنامج بجلسة عامة للتعارف بين المرشحين، وبينهم وبين المشرفين. ثم قسم المرشحون إلى جماعات يشرف على كل واحدة منها مشرف.

ب ـ جولة في المعهد: قامت الجماعات بعد ذلك بجولة في المعهد لمشاهدة المزرعة والأقسام الأخرى الداخلية.

ج ـ تعلم مهارات جديدة: في بقية صباح ذلك اليوم، عرض على كل جماعة نشاط من النوع المقيد في العمل في القرية، مثل تركيب دراجة هوائية بعد تفكيك بعض أجزائها. ثم طلب منها تكرار نفس العمل. وطلب بعد ذلك من كل جماعة إتقان إحدى العمليات الهامة في الزراعة مثل تركيب أجزاء المحراث.

د ـ القدرة على تعليم المهارات الجديدة للآخرين: في ظهر ذلك اليوم، ووجه كل مرشح بقروي عادي، وطلب منه تعليمه المهارة التي تعلمها في الصباح (تجميع أجزاء المحراث مثلاً)، وأن يثبت مهارته في استخدام الأسلوب المناسب لتعليم القروي.

هـ ـ الاستجابات الاجتماعية: عرضت ثلاثة أفلام، أحدها تعليمي، ولوحظت استجابات المرشحين للظواهر الاجتماعية.

وـ اختبارات التحمل والملاحظة: في اليومين التاليين، أمد نصف المرشحين بدراجات هوائية للركوب، وطلب منهم التوجه إلى قرى تبعد /١٥/ ميلاً، وطلب من النصف الآخر من المرشحين التوجه إلى أخرى تبعد /٨/ أميال، مشياً على الأقدام، وبأقصى سرعة يستطيعها المشرف نفسه، وقد بدأت الرحلات في الفجر، على أن تعود الجماعات في الساعة الحادية عشرة.

زـ القيام بالأعمال غير المستحبة: طلب من جميع الأفراد، فيما بين الساعة الثانية والرابعة بعد ظهر هذين اليومين، القيام ببعض الأعمال غير المستحبة، مثل تنظيف حظائر الماشية.

ح ـ التكيف مع حياة القرية: في مساء اليوم الثالث، نقل المرشحون إلى مسافة تبعد حوالي ميل واحد من قرية معينة، وطلب من كل منهم التوجه بمفرده، وتقديم نفسه للقرية، وقضاء ليلته فيها، والعودة مبكراً في صباح اليوم التالي، ومعه تقرير شفهي عن أحوال القرية، وعن استقبال القرويين له. وقد قورنت تقاريرهم بتقارير

قرويين من الموثوق بهم لدى المعهد الزراعي، فكانت التقارير على وجه العموم مشجّعة.

ط ــ اتجاهات المرشحين (أو قيمهم): خصص معظم اليوم الرابع للكشف عن اتجاهات المرشحين وذلك عن طريق جماعات المناقشة المنظمة لمشروع معين، وكانت المناقشة تدور بصفة عامة حول الأسئلة التالية: ما هو المشروع؟ وكيف يمكن تنفيذه؟ وما الذي يمكن أن نأمل في تحقيقه؟ وكان يطلب في أول الأمر من كل فرد، الإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة، ثم يقوم المشرف على الجماعة بعرض آرائه عن الموضوع بصورة تترك مجال المناقشة في نقطة مفتوحاً. ثم يتناقش الأفراد في كل جماعة. وفي النهاية، يختار عضو منها لتقديم تقرير عن مناقشاتها. وكان كل فرد يقوم أيضاً بتسجيل ملاحظاته الشخصية عن موضوع المناقشة بعد أن يكون قد عبر عن رأيه الخاص في المناقشة.

ى ــ نقل الرسالة: لكي يقلل من الشعور بالسأم من المناقشات الصباحية، كان يطلب من كل فرد نقل رسالة شفوية إلى شخص في مكان آخر من المعهد، اتفق معه على أن يبلغه رداً متفقاً عليه، يقوم المرشح بنقل الرد شفوياً أيضاً. ومن الطريف أن الكثير من نقل الرسالة ونقل ردها قد ناله الكثير من التحريف.

ك ــ تقويم الخبرة بالقرية: كان التقرير المقدم عن الليلة التي قضاها المرشح في القرية تقريراً شفوياً، تولى مناقشته مع المرشح أحد المشرفين. وقد كانت هذه المناقشة فرصة طيبة لانطلاق المرشح على سجيته، ولتبادل الخبرات مع غيره من المرشحين.

ل ــ الترفيه: طلب من المرشحين منذ اليوم الأول، البحث عن ذوي المواهب في الترفيه وتنظيم حفلات للسمر. وفي مساء اليوم الرابع، وبعد قليل من التنظيم، أقيمت حفلة تحت إشراف واحد منهم اختير لهذا الغرض منذ اليوم الأول. وقد كشفت تلك الحفلة عن الكثير من المواهب.

م ــ المقابلات الختامية: خصص اليوم الخامس لقيام لجنة من كل المشرفين بمقابلة المرشحين للاختيار النهائي. وقد شعر الجميع بأن الموقف كان طبيعياً للغاية، ولا يدعو للتكلف أو سوء التفسير.

وقد تم بهذه الطريقة اختيار /٢٧/ مرشحاً لتدريبهم بصورة أحس الجميع بأنها مرضية للغاية، على أن يبقوا فترة /٣/ أشهر تحت الاختبار. ومما لا شكّ فيه أن تلك الطريقة قد تختلف في التطبيق اختلافاً كبيراً أو قليلاً باختلاف الظروف

والثقافات، إلا أن تلك الطريقة تتضمن مقترحات عملية قابلة للتنفيذ والتجريب والمتابعة(٧).

٦ــ دولة المستشارين

تزداد الحاجة، يوماً بعد يوم، إلى الاعتماد على الخبرات العلمية والعملية في اتخاذ القرارات، وخاصةً منها القرارات التي يتخذها «صانعوا القرار» بصدد الشؤون العامة. وفي سبيل ترشيد تلك القرارات، يكون من الحكمة اللجوء إلى المستشارين أو الخبراء المحليين خاصةً (الذين يتمتعون بالخبرات العلمية والمهنية والحياتية)، والاستغناء -بالتالي- عن الخبرات الأجنبية كلما كان ذلك ممكناً.. فأهل مكة أدرى بشعابها، ومعين العطاء لا ينضب في الستين، واقتصادنا أولى بشلالات الدولارات التي تصب في جيوب «الخبراء» الأجانب، الذين هم في أحسن الأحوال «مرتزقة»، وفي أسوأ الأحوال «جواسيس»، والذين منهم يستحقون صفة «الخبير» أندر من الغراب الأعصم، ومن الكبريت الأحمر، ومن المثقف الحقيقي!!!

لذلك، فإننا نرى إنشاء هيئة عامة للمستشارين، تضم (أساساً) العاملين المحالين على التقاعد (الراغبين في تقديم خدمات استشارية للدولة)، وتزود الجهات الرسمية بالمستشارين، لتكون الدولة «دولة المستشارين»، فما خاب من استشار. وتنشأ للهيئة المقترحة مكاتب وفروع، ومنها على سبيل المثال:

في مجلس الشعب: ينشأ مكتب للمستشارين يضم عدداً منهم بمعدل /٣/ مستشارين لكل عضو (ذكر مرة أن في مجلس الكونغرس الأمريكي مستشارين بمعدل /٢٠/ مستشاراً لكل عضو في المجلس).

في الوزارات والمحافظات: ينشأ مكتب للمستشارين في كل وزارة أو محافظة، وبمعدل مستشار واحد في اختصاص المديرية الواحدة. (مثلاً: يخصص /٣٠/ مستشاراً للوزارة أو المحافظة التي تضم /١٠/ مديريات).

في المديريات: يكون لكل مدير مستشار واحد على الأقل وثلاثة مستشارين على الأكثر.

٧ ــ الإنسان بين الآلة والبطالة

من الواضح أن لدى واضعي مشروع الإصلاح الإداري هاجساً كبيراً، قوامه مواكبة آخر صيحات التقانة (أو التكنولوجيا)، وكأن المقولة الميتافيزيقية «الأحدث هو الأفضل» صحيحة بشكل مطلق. وقد تجلّى هذا الهاجس في جعل «تحضير

الأجهزة الإدارية العامة لمواجهة تحديات عصر المعلومات» أحد المقومات الثلاثة للرؤية الاستراتيجية في المشروع.

ونحن، ومع تقديرنا لفوائد التقانة المتقدمة في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، نرى التروي بدلاً من الاندفاع نحو اعتماد أحدث التقانات، لما لها من محاذير خطيرة، وخاصة من حيث تكريس التبعية، وإمكانية التعرض لأعمال التجسس والتخريب بالفيروسات وغيرها، والتسبب في إحداث الكوارث.. مثل كارثة فيضان نهر كولورادو في أمريكا عام ١٩٨٣ بسبب خطأ الكمبيوتر في حساب معدلات ذوبان الجليد، وكارثة التلوث النووي في تشيرنوبل بسبب خطأ الكمبيوتر في حساب بيانات تبريد المفاعل، وكارثة انفجار المكوك الفضائي «تشالينجر» في عام ١٩٨٦ بسبب الخطأ البشري ورداءة البرمجيات[٨].

ولن يحتاج المرء إلى كثير من الخبرة والبصيرة كي يلاحظ أن المغالاة في اعتماد التقانة الحديثة المتقدمة تؤدي إلى مزيد من البطالة وحتى في الدول المتقدمة، حيث لم تصدق توقعات المتفائلين بإمكانية إعادة تأهيل فتشغيل المتعطلين (بسبب تحديث التقانة) وإدماجهم مرة أخرى في النشاط الاقتصادي. وهذا مما يضع مزيداً من الضغوط على برنامج مكافحة البطالة في سورية (كان الله في عونه)، ويفاقم بالنتيجة مشكلة البطالة!!! إذ يلاحظ (مثلا) خبير سوري (وعالمي) في الاقتصاد الزراعي، وهو الدكتور صلاح وزان، أن «ثمة تساؤلا في سورية عن جدوى قطاف القطن آلياً من وجهة نظر الاقتصاد القومي.. فالقطاف الآلي وفقاً لأبحاث مكتب القطن، يمكن أن يختصر فترة قطاف القطن ويقلل من تكاليف العملية من وجهة نظر المزارع المنتج. إلا أن على القطاف الآلي (بالمقابل) مآخذ عدة.. فهو يتطلب استثمارات هائلة معظمها بالقطع الأجنبي (آلات القطاف وقطع تبديلها معظمها مستوردة)، ويسبب بطالة هائلة (يحتاج القطاف اليدوي إلى ٢٠-٣٠ مليون يوم عمل في الموسم)، ويخفض المواصفات التقانية وبالتالي التسويقية للقطن، ويرفع نسبة الفقد من نحو ١% إلى ٦%، ويزيد نسبة الشوائب إلى نحو ١٥%»[٩].

لذلك كله، فإننا نرى الاتجاه، وكلما كان ذلك ممكناً، نحو المشاريع والبرامج والأعمال ذات الكثافة في العمالة، لا إلى المشاريع والبرامج والأعمال ذات الكثافة في رأس المال أو في التقانة، ومشكلتنا (كما ذكر أعلاه) ليست مشكلة تقانة، ولكنها «مشكلة قيم».



الفصل السابع

هدر الندرة العربية... بعيون خبير دولي

مقدمـــة

يستطيع العرب أن يتفاخروا بأمور كثيرة، فيها أجادوا وأبدعوا، وإلى درجة تخولهم الحصول على جائزة نوبل بلا منازع. ومن أبرز تلك الأمور «هدر الندرة"، وما أدراك ما هدر الندرة؟

إنك ترى الكل، من سياسيين ومخططين وعلماء وغيرهم، يعلنون صباح مساء أن الأصل هو الإنسان، وإن أثمن شيء هو الإنسان، وأن الإنسان هو المبتدا والمنتهى.. هو الوسيلة، وهو الهدف، وهو كل شيء. ثم تنظر إلى الواقع العملي، فترى الأمر يكاد يكون معكوساً تماماً، وإلى درجة يبدو فيها أن ثمة خطة جهنمية، تطبق بصورة منهجية، لهدر وتدمير الإنسان العربي. وقد درس هذا الأمر بعناية فائقة من قبل خبير دولي مرموق هو الدكتور صلاح وزان..

ففي كتابه «تنمية الزراعة العربية.. الواقع والممكن» الصادر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يخصص الدكتور وزان حوالي خمس الكتاب (حوالي ٩٠ صفحة) للحديث في فصلين عن الموارد البشرية.. أولهما حول الموارد البشرية وديناميكيتها في الوطن العربي، وثانيهما حول تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي. وفي الفصل الثاني أربعة بنود رئيسة هي: المعرفة العلمية التقنية ودورها المتزايد في العملية الإنتاجية، والقدرة على العمل الزراعي، والرغبة في العمل الزراعي، وإنتاجية العمل الزراعي. ويركز د. وزان، بصورة خاصة، على ظاهرتي بطالة الكفاءات العلمية والفنية وهجرتها، اللتين يرى أنهما تجسدان «هدر الندرة»..

١ــ في البطالة

إن بطالة الخريجين الجامعيين لا تعبر، كما يلاحظ المؤلف الوزان، عن فائض فعلي يتجاوز الحاجة الفعلية والكامنة (أي يتجاوز حاجة التنمية الحقيقية)، وإنما هي

محصلة عوامل عديدة ومتداخلة أهمها الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم وحاجة السوق كما سبقت الإشارة إليه، مع نزعة إلى تقوية التبعية العلمية والتقنية للخارج رافقت عموماً سياسات الانفتاح التجاري وبرامج التكيف الهيكلي، حيث تفاقمت البطالة (مثلاً) في كل من مصر والمغرب. ويؤكد المؤلف على أن لبطالة الكفاءات العلمية العربية أسباباً حقيقية ثلاثة هي:

أ – عدم كفاية التنسيق والمواءمة بين مخرجات التعليم (كماً وكيفاً) ومتطلبات السوق والتنمية.

ب – اتجاه بعض الحكومات والسلطات المهيمنة، الفاسدة أو الجاهلة، إلى التعامل مع الخارج حتى ولو انتفت الحاجة إلى ذلك، وهي كثيراً ما تفضل الصفقات المعتمدة على تسليم المفتاح (Turn key)، وتشدد على استيراد التجهيزات ومعها الخبرات الأجنبية أياً كان المستوى العلمي أو الكفاءة الحقيقية لهذه الخبرات، وأياً كانت تكاليفها مقارنةً بتكاليف الخبرات المحلية. ذلك أنها بهذه الوسيلة (بصرف النظر عن تأثيراتها السلبية التي تتجلى في تقليص سوق العمل الداخلية وتكريس بطالة الكفاءات العلمية الوطنية) توفر لنفسها عمولات ضخمة. فالمشكلة هنا، كما يلاحظ المؤلف الوزان، هي مشكلة سياسات «تنموية» فاسدة، غير مسؤولة، تجسد وتكرس وتعمق التبعية العلمية والتقانية والاقتصادية والسياسية، وتبحث عن تحقيق مصالح خاصة بالسبل كافة، وأياً كانت خطورة الثمن الذي يدفعه المجتمع جرّاء ذلك. ويرى المؤلف الوزان، مع الدكتور أنطوان زحلان، أن السياسات التي اعتمدتها (أو تعتمدها) الحكومات العربية عملت (وتعمل) بصورة أساسية على تصدير فرص العمل العربية إلى مقاولين وصناعيين أجانب، ذلك أن ٩٠% من الأعمال الاستشارية الجدية في الوطن العربي تمنح لمؤسسات أجنبية. ويخلص المؤلف الوزان إلى أن ثمّة عدم اكتراث بالكفاءات العلمية الوطنية، يقابله اهتمام وتعامل مع الخبرات الأجنبية، على الرغم من أنها ليست هي الأفضل بالضرورة، وإن كانت بالتأكيد هي الأكثر كلفةً بما لا يقاس، وعلى الرغم أيضاً من أن الكفاءات العلمية العربية، عندما أتيحت لها ظروف العمل المناسبة والمناخ الملائم، أثبتت جدارة لا شك فيها، سواء في الداخل أو في الخارج.

ج – إن السبب الجوهري (والأهم) الثالث لبطالة الكفاءات العلمية العربية، كما يلاحظ المؤلف الوزان، وبالرغم من قلة أعدادها نسبياً، يكمن في تباطؤ وركود التنمية الشاملة في الوطن العربي، بل وفي تراجعها أحياناً، مما ينعكس تباطؤاً وتراجعاً في الطلب الاجتماعي على الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية، والعكس صحيح. ويرى المؤلف أن الحاجة إلى الكفاءات العلمية والمهارات الفنية لتنمية

مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية هي أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى، وهو يقدر أن تنمية قطاعنا الزراعي العربي (مثلاً)، بتوسيعه أفقياً، وتطويره رأسياً، وبرفع مستوى ومعدلات تكثيف محاصيله وإنتاجية حيواناته، يحتاج إلى أضعاف أعداد العاملين فيه حالياً من مختلف اختصاصات ومستويات الكفاءات العلمية والتقنية من زراعية وبيطرية وهندسية وإحصائية واقتصادية وبحثية وتنظيمية وإدارية... إلخ. (مثلاً: في الدول النامية والدول العربية منها، يعمل مرشد زراعي لكل ٢٥٠٠ من السكان النشيطين اقتصادياً، بينما يعمل في الدول المتقدمة مرشد زراعي لكل ٤٠٠ فقط). فالحاجة، إذن، إلى الكفاءات العلمية والتقنية لتطوير القطاع الزراعي العربي واضحة، بل ضرورية. ويضمن تشغيل تلك الكفاءات وفقاً لأسس صحيحة عائداً اقتصادياً مرموقاً، وسيكون الطلب عليها كبيراً ومتنامياً عندما تنفذ خطط تنمية شاملة، وفعالة ومطردة ومستقلة، تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس، وبالتالي الاعتماد على الكفاءات والقوى العاملة الوطنية في الدرجة الأولى.

٢ــ في نزيف الأدمغة!

يرى الدكتور وزان أن هجرة الكفاءات العلمية من الوطن العربي إلى الخارج تمثل أحد أعراض الأزمة التنموية، وهي تمثل نزيفاً علمياً، يضعف الطاقة العلمية والتقنية والاقتصادية للوطن العربي، ويحرمه من أثمن عناصره البشرية، وتعرضه لنوع من «التصحر العلمي".

وقد بلغ حجم هجرة الكفاءات العلمية من العالم النامي خلال الثمانينات أكثر من ١٠٠ ألف خريج جامعي في حقلي العلم والتقانة، أي حوالي ١٠% من إجمالي نتاج الجامعات النامية في الحقلين المذكورين. ويلاحظ الدكتور وزان أنه لا تتوفر، من أسف، أية إحصاءات رسمية عن هجرة الكفاءات العلمية العربية، وأن من المفارقات أننا نعرف عن أعداد الأغنام والماعز أكثر مما نعرف عن أفضل ما عندنا من طاقات علمية بشرية متعطلة أو مهاجرة!!! ويقدر محمد حسنين هيكل أن نصف مليون عربي حاصلين على الدكتوراه أو الماجستير في أهم التخصصات العلمية قد هاجروا إلى أمريكا وأوروبا، وأن هذا العدد في تزايد مستمر.

وبدلاً من أن تدفع الدول المتقدمة إلى الدول النامية تعويضات لقاء هجرة الكفاءات، فإن عرابي اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة الدولية، يدعون (كما يلاحظ الدكتور وزان) إلى تحرير قوة العمل، وإلى منحها حق الانتقال بين الأسواق الدولية، طالما

والقرارات والمراسيم وتعدد جهات الاختصاص، وأن يصاحب هذا كله وجود نظام قضائي سريع وفعال، وأن تستخدم الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة الحكومية (كالحجوز الإدارية مثلاً) لتحقيق الصالح العام وليس كسيف مشهر على حقوق وأموال المتعاملين. كما يجب توفير الحماية الكافية للمستهلك، وضمان حماية البيئة ومنع الاستغلال. ومن المهم جداً لنجاح نظام السوق بالإضافة إلى ذلك كله، أن تسود دولة القانون، فلا يصدر القانون لحماية شخص أو فئة محدودة، وأن يراعي القانون الحقوق الأساسية للأفراد ولا يهدد توقعاتهم المشروعة. ويجب ألا تترك المعاملات الاقتصادية معلقة لسنوات طويلة دون حسم وخاصة في مجال الضرائب، وأن يترك للقضاء استقلاله وضماناته وتلغى كل أشكال القضاء الاستثنائي.

ليس هذا فحسب، بل إن الاقتصاد الحر يتطلب -حسب الدكتور الببلاوي- الاعتراف بأهمية النشاط الاجتماعي لغير أغراض الربح، ومن ثم يجب أن يعترف بأهمية دور منظمات المجتمع المدني وباستقلالها.

وأخيراً وليس آخراً، لا بد من الديمقراطية الحقيقية، إذ أنّ اقتصاد السوق -حسب الدكتور الببلاوي- ليس مجرد إفساح المجال للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، يقوم على الفكر الليبرالي الحر. ولا بدّ من خلق الثقة والمصداقية في الحاضر والمستقبل.

٢- الإصلاح الاقتصادي.. بعيون الدكتور الخبير جلال أمين:

في تعقيبه على ذلك كله، يقول الخبير الاقتصادي المرموق، الدكتور جلال أمين: «هل هناك كلام أو نظام أجمل من هذا؟!؟ أشك في ذلك. ولكن هذا الجمال كله هو الذي يفضح، في رأيي، أوجه الضعف الأساسية في نظام السوق.. فالنظام الذي يحتاج لنجاحه في تحقيق الرفاهية والتقدم إلى كل هذه الشروط، لا يمكن -بصراحة- أن ينجح.. فاشتراط كل هذه الشروط شبه المستحيلة، في أي مجتمع واقعي نعرفه أو نسمع عنه، هو من قبيل «التعجيز»، أي طلب المعجزات، أو هو «في الحقيقة» لا يزيد على كونه نموذجاً ذهنياً، دار خلال القرنين الماضيين في أذهان بعض المفكرين، ولم ينطبق بأي صورة جدّية في أي بلد أو عصر.. ومع هذا، استمر المفكرون المدافعون عن نظام السوق والليبرالية الاقتصادية والسياسية يتكلمون عنه وكأنه ممكن. بل وكثيراً ما يتكلمون عنه وكأنه قائم بالفعل»!.

ويستذكر د. أمين في مقاله أن النظام الرأسمالي (ولأن المنافسة تقتل المنافسة كما يقال) يؤدي إلى الاحتكار، الذي يجلب آثاراً سلبية على الاقتصاد وتوزيع الدخل، ويهدد الديمقراطية وحريات الأفراد وسيادة القانون، بما يؤدي إليه من سيطرة رأس المال على المؤسسات السياسية وإخضاع نظام الانتخاب لسطوته، ويفسد وسائل الإعلام لنفس السبب، ومن ثم يسمم نظام المعلومات، فلا ينشر بين الناس من المعلومات إلا ما لا يهدد مصالح الاحتكارات الكبيرة، وحتى لو كانت تتعلق بإفساد البيئة والإضرار بمصالح الناس. وتكون النتيجة ألا يبقى للدولة المتقدمة من دولة القانون إلا الاسم، وألا تكون لها أية صلة حقيقية بحماية حقوق الإنسان.

هذا في الدول المتقدمة، وأما إذا انتقل هذا «النظام العظيم»، نظام السوق، إلى دولة من دول العالم الثالث، فيقول الدكتور جلال أمين: حدث عن نتائج ذلك ولا حرج.. إذ لا يبقى من نظام السوق نفسه والمنافسة الحرة إلا الاسم. وإذا بالنتيجة (في الحقيقة) خليط غريب من نظام الأوامر المباشرة (الإدارية وغير الإدارية) الذي يستهجنه الدكتور حازم الببلاوي بشدة، ومن شريعة الغاب. أما الأوامر المباشرة فلا توجهها هذه المرة السلطة الوطنية، بل توجهها حكومات أجنبية خاضعة لنفوذ شركاتها الاحتكارية، أو توجهها هذه الشركات الاحتكارية الأجنبية مباشرة، إلى حكومات دول العالم الثالث، لتحقيق المصالح المطلوبة لهذه الشركات، كشراء السلاح منها، أو تصريف أدويتها التي تعجز عن تصريفها داخل بلادها (لإضرارها بالصحة)، أو للحصول على امتياز استغلال بعض المواد الأولية، أو على بعض عقود المعاملات تفضيلاً لها بغير وجه حق على شركات دول أخرى... إلخ. وأما شريعة الغاب (حسب الدكتور أمين)، فلا يقصد بها في هذه الحالة مجرد قيام المشروع الكبير بالتهام الصغير كما يحدث في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بل قيام المشروع الأجنبي بالتهام المشروع الوطني، بصرف النظر عن الكفاءة الحقيقية لكل منهما، طالما أن الأول لديه المال والسطوة والقدرة على الوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات، كما تلتهم حفنة صغيرة من الأغنياء بقية أفراد الشعب، وتسيطر حفنة صغيرة من الاحتكارات المتحكمة في وسائل الإعلام على عقول وثقافة وأذواق ومعلومات دول العالم الثالث بأسره.

ويلاحظ الدكتور جلال أمين، من جهة أخرى، أن معظم الكتاب الاشتراكيين والمدافعين عن الاشتراكية قد وقعوا في نفس الخطأ (الذي وقع فيه الكتاب الرأسماليون والمدافعون عن الرأسمالية)، وبما في ذلك كارل ماركس نفسه.. إذ فضلوا أن يتجاهلوا تماماً ما لا بد أن يترتب على السيطرة التامة للدولة على وسائل الإنتاج من مثالب، وراحوا يفترضون استعداداً مستحيلاً لدى الأفراد للعمل للصالح العام دون أي حافز فردي. وإذا بهم، بدورهم، يظهرون استعداداً غريباً لتجاهل ما

يحدث بالفعل في الدول المسماة بالاشتراكية، وإنكار ما يرتكب فيها من جرائم وما يسودها من فساد، لا لسبب إلا لتعارض كل هذه المفاسد مع متطلبات ذلك «النموذج العقلي» الذي بنوه في أذهانهم، والذي لم يوجد تطبيق له في أي عصر في أي مكان، بل ولا يمكن تصور تطبيقه، وبالشكل الذي يتصورونه، طالما بقيت الطبيعة الإنسانية على ما هي عليه.

وهكذا، فإن كلا النظامين (نظام السوق والنظام الاشتراكي) ليسا، حسب الدكتور أمين، إلا نموذجين عقليين غير ممكنين عملياً، كما يبين المنطق والتجربة معاً، فمن الواجب، إذن، أن نتكلم عما يسمى في الاقتصاد بالحلول التالية في المثالية Secondest solutions على أساس أنها هي أفضل الحلول الممكنة وإن لم يكن أفضلها من الناحية النظرية، وأن الدفاع عن القطاع العام، في مجالات كثيرة، ضروري ومستحسن وأفضل مائة مرة من القضاء عليه والدعوة إلى بيعه دفاعاً عن صورة مثالية لنظام السوق لا يمكن تحققها في الواقع.

٣- ولنا كلمة:

ونحن نزعم أن الحل الأمثل الممكن، هو التركيز على القطاع المشترك (الذي هو تعاون بين الدولة والهيئات الخاصة والأفراد) من جهة، وعلى القطاع التعاوني (الذي هو تعاون بين الأفراد) من جهة ثانية، وكل ذلك مع وجود (ووجوب) القطاع العام في حالات معينة، ولهذا حديث آخر.

الفصل التاسع
لا لقاطرة التنمية... نعم لدافعة التنمية!

مقدمـــة:

▌▌ كثيراً ما نسمع، أو نقرأ، أن «السياحة قاطرة التنمية»، وأن «الاستثمار قاطرة التنمية»، وأن «التصدير قاطرة التنمية». ونحن نرى أن أياً من تلك المقولات الثلاث لا يمكن أن تتمتع «بالمصداقية» على المستوى الفكري والإيديولوجي والأخلاقي، أو أن تتمتع «بالجدوى» على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي....

١- تهافت «السياحة قاطرة التنمية»:

فيما يتعلق بالسياحة، يلاحظ أن منحها المقام الأول في دولة ما، يعني أن اقتصاد تلك الدولة يركز على القطاعات الخدمية والتوزيعية (كالتجارة والمطاعم والفنادق والخدمات الحكومية)، لا على القطاعات السلعية (كالزراعة والصناعة). ونستذكر هنا أن أحد الخبراء العرب في التخطيط لدى الأمم المتحدة (وكان يعمل في السبعينات مستشاراً لدى هيئة تخطيط الدولة)، قال عندما لاحظ أن معظم الناتج المحلي الإجمالي في سورية يتحقق في القطاعات الخدمية والتوزيعية: «إن شاء الله، إذا استمر الأمر على هذه الحال، ستجدون أنفسكم بعد ثلاثين أو أربعين سنة تأكلون الزلط»[1]. ومن الواضح أن الاعتماد في تحقيق الناتج (أو الدخل) القومي على السياحة، يعني «الاعتماد على الغير أو الخارج»، لا «الاعتماد على الذات أو الداخل». فعندما تكون السياحة قاطرة للتنمية، تكون الدولة تحت رحمة السياح

الأجانب، ولا عزاء لها إذا ما نشأت ظروف قاهرة في الدول المصدرة للسياح (كالحرب أو الكوارث) تمنع السياح من ممارسة السياحة. بل إن ظروفاً معينة في الدولة المستوردة للسياح (كالجائحات المرضية، والاضطرابات السياسية) تلعب أيضاً دوراً طارداً للسياح. ولا ننسى أن الدولة المعتمدة على السياحة قد تجد نفسها، في بعض الحالات، تتنازل عن بعض من القيم والمثل العليا، في سبيل إرضاء السياح الذين يفضلون ممارسة «السياحة الجنسية»! وقد يصل الأمر إلى درجة القضاء على مصدر رزق بعض الفقراء، عندما يقوم رجال الشرطة (بحجة حماية السياح من المناظر المؤذية) بمصادرة السلع التي يبيعها الفقراء على بعض الأرصفة في الشوارع، فيقطعون رزقهم (رغم أن قطع الأعناق أهون من قطع الأرزاق)، ويدفعونهم دفعاً، ومع سبق الإصرار والترصد، إلى ممارسة السرقة بأوامر حكومية!!!

٢ــ تهافت «التصدير قاطرة للتنمية»:

فيما يتعلق بالتصدير، يلاحظ أن الهوس بالتصدير (وإلى درجة قد تصل إلى درجة القول: التصدير أو الموت يوقع الأمة في محاذير خطيرة. ومن تلك المحاذير، تأمين رفاهية البشر فيما وراء البحار على حساب الحاجات الأساسية للمواطنين الفقراء، وحدوث الانكشاف التجاري (أي تجاوز إجمالي التجارة الخارجية نسبة ٤٠% من الناتج المحلي)، فالوقوع تحت رحمة المستوردين... أذواقهم، وأطماعهم، وسياساتهم، واحتكاراتهم... فهم يستطيعون مثلاً (بموجب أحكام الاتفاقية الجديدة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية)، رفض استلام أية سلعة، إما بحجة «مخالفة المواصفات القياسية» أو بحجة «منع إغراق الأسواق"، أو حتى بحجة أن «جد» الحمل أو الدول النامية قد عكّر المياه التي كان يشربها «جد» الذئب أو الدولة المتقدمة! ولا ننسى أن «التوكل على التصدير» كان أحد أسباب انهيار اقتصاديات النمور الآسيوية في أواخر التسعينات من القرن العشرين. وبذلك، يفقد مبدأ الميزة النسبية (أي: صدر السلع التي تنتجها بكفاءة اقتصادية عالية، واستورد السلع التي تنتجها بكفاءة اقتصادية منخفضة) مصداقيته التي طالما عول عليها الكثيرون، ويصبح «الغرام بالتصدير»[٢]، (والتعبير للدكتور جلال أمين) الطريق السلطاني للوقوع في «كف عفريت» هو أطماع الدول المتقدمة. ولا ننسى، أيضاً، أن الصادرات التي تحمل على كاهلها أطناناً من الكلفة المرتفعة والإدارة السيئة والفساد المستوطن، لا تجد من يستقبلها في الموانئ والمطارات بالورود والرياحين، وبالتالي، فإنها لا تستطيع الاستيلاء على «جيوب»

المستوردين. وحتى لو كان التصدير ناجحاً في هذا الزمن الرديء، فإن المواطنين الكادحين «سيخرجون من المولد بلا حمص»، ويكون التجار والوسطاء هم «الرابح الأكبر»! وليس التصدير في التحليل الأخير، إلا وسيلة لاستيراد تكنولوجيا استغنت عنها الدول المتقدمة لسبب ما، أو استيراد أسلحة لتصدأ في المخازن فيستورد غيرها ليصدأ بدوره، أو استيراد سلع كمالية أو حتى سلع ضرورية يمكن إنتاجها محلياً بتوفير الحماية اللازمة (كما تفعل الدول المتقدمة)، وكل ذلك لصالح التجار والوسطاء.

٣ـ تهافت «الاستثمار قاطرة التنمية»:

فيما يتعلق بالاستثمار، يعتقد كثير من المخططين والمهتمين بشؤون التنمية أن التنمية تتطلب، باستمرار، وبالضرورة، توظيف موارد مالية جديدة، وأن التنمية تعني الاستثمار، فلا تنمية بلا استثمار. ولكنهم يتناسون أن التعويل على الموارد الأجنبية (وهو الحاصل فعلاً في كثير من الدول النامية) يؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية (حيث تجاوز مجموعة مديونية الدول النامية ألفي مليار دولار)، وبالتالي رهن القرارات السيادية القومية لدى الآخرين (فمثلاً: دخلت بعض الدول النامية التحالف الدولي ضد العراق بقيادة أمريكا في حرب الخليج الثانية ١٩٩١، لقاء وعود بإعفائها من ديونها الخارجية)، والوقوع فريسة لشروط الوصفة مسبقة الصنع التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق ما يسمى (من باب تسمية الأشياء بأضدادها) بالإصلاح الاقتصادي. وكذلك، فإن أولئك المخططين والمهتمين بشؤون التنمية يتناسون أن التنمية الأفقية (القائمة على إنشاء وحدات إنتاجية جديدة) هي التي تتطلب الضخ المستمر للاستثمارات، وأن ثمة نمطاً آخر للتنمية هو التنمية الرأسية (القائمة على زيادة الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية القائمة) لا يتطلب سوى قدر قليل جداً (وربما لا يتطلب في بعض الحالات أي قدر) من الاستثمارات المحلية، ودونما حاجة إلى القروض الأجنبية... إذ يمكن (مثلاً) زيادة إنتاجية الهكتار من الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة الكفاءة الاقتصادية، باستخدام وسائل وأساليب كثيرة، منها: تأهيل وتدريب المزارعين والعاملين في الزراعة، وتحسين وتنظيم الدورة الزراعية، وتحسين مواعيد وطرق تنفيذ العمليات الزراعية، وتعوين الزراعة (أي جعل المزارعين في تعاونيات). كما يمكن تقليل الحاجة إلى الاستثمارات، بالابتعاد عن المشاريع كثيفة رأس المال، والاتجاه إلى المشاريع كثيفة العمالة.

٤ـ القيم دافعة للتنمية:

وهكذا، فإن أياً من السياحة أو التصدير أو الاستثمار لا يصلح قاطرة للتنمية. ونحن نزعم أن التنمية ليست بحاجة إلى «قاطرة». ولكنها بحاجة إلى «دافعة»، ونعني شيئاًما يدفع الناس (من داخلهم، ودونما حاجة إلى رقابة تحتاج هي نفسها إلى رقابة) إلى زيادة الإنتاج (كماً وكيفاً)، وتقليل الكلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وترشيد الاستهلاك (بحيث يتلاءم بالكم والكيف مع السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محلياً). وليس ذلك الشيء الدافع أو الحافز المطلوب، في ظننا، سوى الالتزام بالقيم والمثل العليا التي تصنعها وتسهر على الالتزام بها ضمائر حية ويقظة، والتي هي مثل: الصدق، والأمانة، والتسامح، والتعاون، واتقان العمل، ونبذ الغش، والهدر، والإسراف، والتبذير، والإهمال، والاكتناز، والاحتكار.

وصفوة القول: إن التنمية ليست بحاجة إلى «قاطرة» هي السياحة أو التصدير أو الاستثمار، وليست بحاجة إلى أية قاطرة أخرى، ولكنها بحاجة إلى «دافعة» هي الالتزام بالقيم والمثل العليا المتاحة (لحسن الحظ) لكل إنسان، في كل زمان ومكان.

الفصل العاشر

الأمن الغذائي العربي في ظل تحديات العولمة

مقدمـــة

▌ العولمة في هذا العصر معادلة صفرية... ما يخسره طرف ما، يربحه الطرف الآخر.. فهي عملية ربح وخسارة، وهي عملية هيمنة واستغلال كانت تتم في الماضي بالقوة فصارت الآن تتم بالتراضي، وهي عملية «استباحة» تتم بواسطة السلع والخدمات والأشخاص والأموال والأفكار والتكنولوجيا والقيم... استباحةً للضعيف في حدوده، وخصوصياته، وأمنه... فلا حرمة، ولا كرامة، ولا أمن للضعيف.

وإذا كانت القوة في المعرفة كما يقول فرانسيس بيكون، فإن القوة في الغذاء أيضاً، أي«توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، بصورة مستمرة، لكل أفراد الأمة، اعتماداً على الإنتاج القومي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية أيضاً، وإتاحته لمختلف فئات المواطنين العرب، بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية»، وذلك ما اصطلح على تسميته: الأمن الغذائي العربي.

١ـ الفجوة الغذائيـــة:

يقاس مدى تحقق الأمن الغذائي العربي (بصورة إجمالية)، بحساب قيمة الفجوة الغذائية العربية (أي الميزان السلعي بالقيمة) فيما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسة، وهي الفرق بين قيمتي الوردات والصادرات فيما يتعلق بتلك السلع. ومما يبعث

على الحزن والقلق في آن معاً، أن الفجوة الغذائية العربية، ورغم كل الجهود المبذولة، تتفاقم باستمرار، وبحيث ازدادت (مثلاً) من ٠,٦ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٢ مليار دولار سنوياً في أواخر التسعينات، ووصلت إلى ١٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨.

٢ـ في الثروات العربيـــية:

لا شك أن لدى الأمة العربية ثروات غير مستغلة تسمح بتحقيق تنمية زراعية قادرة على مواجهة تحديات العولمة... فيمكن (مثلاً) زيادة المساحات المزروعة بما لا يقل عن ٧٨ مليون هكتار تضاف إلى حوالي ٦٧ مليون هكتار مزروعة حالياً، وتوفير ما لا يقل عن ٢٨ مليار م٣ من مياه الري (بزيادة كفاءة الري) لزراعة مساحات إضافية، هذا عدا عن وجود ١٧٦ مليار م٣ من المياه غير مستغلة حتى الآن. كما أن لدى الأمة العربية موارد مالية هائلة، وكفاءات علمية وتقنية، وتجارب ميدانية كبيرة، ومؤسسات وهياكل وتنظيمات ومراكز بحثية كافية في معظم الحالات. ومن المؤكد أن التوظيف الفاعل والعادل لتلك الثروات، وليست الثروات بحد ذاتها، هو الأمر الأكثر أهمية.

إن الماء هو العامل الأندر نسبياً في الزراعة العربية، وهو من العوامل التي لا بديل لها، لذلك فإن من الضروري توجيه سياساتنا واستراتيجياتنا نحو زراعة المحاصيل التي يعطي فيها الماء أكبر عائد اقتصادي أو قيمة مضافة. (فحسب إحدى الدراسات في مصر مثلاً، تبلغ القيمة المضافة من استخدام المتر المكعب من المياه في حالة زراعة الطماطم أكثر من خمسة أمثال القيمة المضافة في حالة زراعة الرز).

٣ـ تهافت التكنولوجيا والانفتاح:

حيث أن اللهاث وراء التكنولوجيا المتقدمة المستوردة يؤدي إلى تفاقم المديونية والتبعية التكنولوجية، وتدمير القيم الاجتماعية، وزيادة البطالة والظلم الاجتماعي والمشكلات البيئية (كالتصحر)، فإنه لا بدّ من اعتماد الوطن العربي على الذات لإنتاج تكنولوجيا تلبي الحاجات الأساسية للأكثرية الفقيرة، وتنسجم مع موارد المجتمع وظروفه وقيمه، وتحافظ على التوازن البيئي.

ومما يؤسف له، أن البعض ينتظر الفرج من الدخول في تنظيمات إقليمية كالسوق الشروق أوسطية والشراكة المتوسطية، (وهما من التجليات الإقليمية

للعولمة، ووسائل الهيمنة الغربية على المنطقة العربية، وإدماج الكيان الصهيوني في المنطقة)، ومن تطبيق ما يسمى بسياسات الانفتاح أو الإصلاح الاقتصادي (كالخصخصة والتكيف الهيكلي)، والتي ثبت من تطبيقها في بعض الدول العربية، أنها تؤدي إلى إلحاق الضرر بذوي الدخل المحدود، وبدخول صغار المنتجين، وبعموم المستهلكين.

٤ــ في قومية التنمية:

إن التنمية الزراعية العربية المطلوبة (لتحقيق الأمن الغذائي العربي)، لا بدّ أن تنطلق من قومية التنمية، وتبتعد عن النزعة القطرية التي هي ضلالة ابتدعها المستعمرون لتحقيق مصالحهم، وثبت على وجه اليقين أنها ضارة بالأمة العربية في كل ميدان، فالتنمية تكون قومية أو لا تكون. ولقد قامت بعض الجهود في هذا الاتجاه، لكنها لم تنل حظها من النجاح حتى الآن، وربما كان ذلك (جزئياً على الأقل) لأنها كانت جهوداً حكومية أساساً، وخاضعة (بالتالي) لأمزجة الحكام والضغوط التي تحتها يرزحون. ونحن نرى أن تتولى تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة منها التعاونيات الزراعية (وهناك الآن حوالي ١٨ ألف تعاونية زراعية عربية)، أخذ زمام المبادة في تحقيق قومية التنمية، عن طريق تبادل السلع والخدمات في مجالات التوعية والتدريب والتوريد التسويق وغير ذلك.

٥ــ معركة التنمية... تربح في الضمائر والعقول

حيث أن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية (سواء كانت حسنة أو سيئة) ليست إلا حصائد أعمالنا، وأن أعمالنا خاضعة (بدورها) لتوجيه قيمنا، فإنه لا بد، وقبل كل شيء، من الالتزام بقيمنا الأصيلة، التي هي قيم أثبتت، دائماً، جدواها في تحقيق الأمن القومي والتنمية السليمة، وهي مثل: الصدق في القول والعمل، والعدل في كل مقام ومجال، والتعاون والتكافل الاجتماعي... فالسلبيات الأكثر حسماً في تهديد الأمن وإجهاض التنمية ليست هي «الأخطاء المعرفية» وإنما هي «الخطايا الأخلاقية"، ومعركة التنمية «لا تربح في المصانع والحقول» ولكنها «تربح في الضمائر والعقول»، والمشكلة (كما يقول شكسبير) ليست في النجوم ولكن المشكلة فينا نحن، وهي في المقام الأول مشكلة قيم أو مشكلة أخلاق.

- وخلاصة القول: مشكلة الأمن الغذائي العربي خاصةً (ومشكلة التنمية العربية أو النهضة العربية عامة) ليست مشكلة أرزاق، ولكنها مشكلة أخلاق.

الباب الثاني

....

قراءات في كتب اقتصادية واجتماعية

۞ ۞

فهرس فصول الباب الثاني

الفصل الحادي عشر

التراكم والتنمية الزراعية في سورية

مقدمـــة

■■ يتفق الراسخون في العلم، في معظمهم، على أن «جوهر التنمية هو التغيير نحو الأفضل»... التغيير الذي ينقل المجتمع إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل... التغيير الذي يشمل كل (أو بعض) عناصر الأنظمة القائمة في المجتمع، كالنظام الاقتصادي، والنظام السياسي، والنظام التعليمي... التغيير الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وإلى عدالة التوزيع من جهة أخرى، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق الحياة الأفضل.

ولما كان رأس المال، في نظر كثير من الاقتصاديين، أحد عناصر الإنتاج، فإن تراكم رأس المال مدخل (من ضمن مداخل أخرى) لتحقيق زيادة الإنتاج المنشودة.

ومن الأبحاث النادرة التي عالجت مشكلة تراكم رأس المال في سورية بالذات، البحث المتميز الذي أعدّه الباحث مهيب صالحة، ونشرته (عام ١٩٩٥) وزارة الثقافة في سورية، في كتاب تحت عنوان: «التراكم والتنمية الزراعية في سورية».

ويرى الباحث صالحة في مقدمة كتابه، أن «التراكم يرتبط أولاً وأخيراً بالخواص الجذرية لتطور القوى المنتجة التي تكمن في استخدام وسائل الإنتاج

المنتجة أساساً من أجل رفع إنتاجية العمل الاجتماعي بكامله. وفي نفس الوقت، لا يمكن للتراكم إلا أن يكون وسيلة مهمة من وسائل تجديد علاقات الإنتاج الملازمة لتطور القوى المنتجة في المجتمع».

وتلي مقدمة الكتاب أربعة فصول، وخاتمة تتضمن استنتاجات الباحث واقتراحاته. وفيما يلي، عرض موجز لأبرز ما في الكتاب حسب تسلسل أجزائه.

١ــ في الاتجاهات والمؤشرات

جاء الفصل الأول للكتاب تحت عنوان: «التنمية الزراعية في سورية، اتجاهاتها ومؤشراتها». وقد عالج الباحث هذا الموضوع في خمسة أبحاث اختار لها العناوين التالية: استراتيجية التنمية الزراعية، الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، الإنتاجية الزراعية، تطور المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية)، والمشكلة الغذائية.

ففيما يتعلق باستراتيجية التنمية الزراعية، يستعرض الباحث (باختصار شديد) خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية منذ عام ١٩٦٣ وحتى نهاية الخطة الخمسية الخامسة، ويخلص إلى أن «استراتيجية التنمية الزراعية اكتفت ببعض الأهداف والمؤشرات الرقمية، وأغفلت كلياً دور المنتج سواء أكان عاملاً أم حائزاً أم مواطناً ريفياً، وما قد يترتب على هذه الاعتبارات من آثار متعددة على استراتيجية التنمية الزراعية وإمكانيات وسبل تحقيقها».

وفيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، يعالج الباحث تطور عدة مؤشرات هي: النمو الاقتصادي العام، والإنتاج والناتج الزراعيان، وعلاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى، فينوه بأن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في سورية قد بلغ، خلال الفترة ٦٥-١٩٨٠، حوالي ٨,٧%، ولكنه تراجع إلى ١,٥% في فترة الثمانينات. أما الإنتاج والناتج الزراعيان، فكانت أرقامهما متذبذبة من سنة إلى أخرى. ويخلص الباحث إلى مناقشة العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة (أيهما القائد، وأيهما التابع؟)، ويدعو إلى تحكم واع في التناسبات (التوازنات) الضرورية بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية، يستخدم الباحث أربعة معايير أو مؤشرات، وهي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الذي ازداد خلال الفترة ٦٣-١٩٨٦ بنسبة ٧١%)، ومتوسط نصيب الفرد من السكان الزراعيين من الناتج الزراعي (الذي ازداد فقط بنسبة ٢٥% خلال الفترة نفسها)، ومتوسط

نصيب الفرد من القوى العاملة الزراعية من الناتج الزراعي (الذي ارتفع بنسبة ١٢٠% خلال الفترة ٧٠-١٩٨٤)، ومتوسط نصيب الهكتار من الناتج الزراعي (الذي ازداد بحوالي ١١٦% في الفترة ٦٣-١٩٨٦).

وفيما يتعلق بتطور المنتجات الزراعية، يستعرض الباحث تطور أهم المجموعات النباتية والمنتجات الحيوانية خلال الفترة ٦٣-١٩٨٧، ويخلص إلى أن نصيب الفرد قد تراجع خلال الفترة المدروسة بنسبة ٢٢,٥% فيما يتعلق بالمحاصيل الصناعية، وبنسبة ٢٦% فيما يتعلق بالحبوب، وبنسبة ٣٩,٥% فيما يتعلق بالبقول، ولكن نصيب الفرد شهد تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بالفاكهة، وبالمنتجات الحيوانية عدا الحليب. ..

وفيما يتعلق بالمشكلة الغذائية، يدرس الباحث تطور الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسة خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٤/٨٢، والهيكل التركيبي للفجوة الغذائية كمتوسط للفترة ٨٢-١٩٨٤، ويلاحظ تحسناً طفيفاً في المستوى الغذائي للفرد، إذا ارتفع عدد السعرات للفرد يومياً من ٣٠٢٢ سعراً في أوائل السبعينات إلى ٣٢٣٥ سعراً في عام ١٩٨٥، علماً أن المتوسط في الدول النامية ٢٤٦٠ سعراً، وفي الدول الصناعية ٣٣٥٧ سعراً.

٢ ـ عوامل الإنتاج والتراكم

جاء الفصل الثاني من الكتاب تحت عنوان: «عوامل الإنتاج الزراعي ودور تراكم رأس المال في التنمية الزراعية»، وفيه ثلاثة أبحاث هي: دور العوامل الطبيعية في التنمية الزراعية ودور تراكم رأس المال في التنمية الزراعية، ودور العمل في التنمية الزراعية...

ففيما يتعلق بدور العوامل الطبيعية، يدرس الباحث مساحات الأراضي حسب استعمالاتها. ومساحة الأراضي المروية (خلال الفترة ٦٠-١٩٨٩)، وتوزيع المساحات المحصولية وقيمة الإنتاج الزراعي النباتي وفقاً لأسلوب الزراعة المتبع (واسع أم كثيف) عام ١٩٨٧، وتفاوت كميات الأمطار الهاطلة خلال موسمين في بعض مراكز الإنتاج. ويخلص الباحث إلى أن العوامل الطبيعية (وخاصة منها المناخية) لا تعتبر ملائمة تماماً للإنتاج الزراعي في سورية إلا في بعض المناطق المحدودة، وأن الأراضي والمياه المتوفرة لا تستغل بالكامل وبفاعلية اقتصادية، وأن قسماً منها يهدر، وأنه حتى الجزء المستغل من الموارد

الطبيعية يستغل بوسائل وأساليب وطرق ما تزال متخلفة، مما يجعل الاستفادة من هذه الموارد جزئية وقليلة الفاعلية ويجعل تلك الموارد للتدهور والتخريب.

وفيما يتعلق بدور تراكم رأس المال، يقدم الباحث عرضاً تاريخياً لنظريات التراكم، ودراسة لمتوسط معدلات النمو السنوي للاستهلاك والاستثمار في سورية، وكذلك دراسة لهيكل الإنفاق الحكومي، وتوزيع الناتج المحلي الإجمالي على بنود الإنفاق خلال فترتين زمنيتين. كما يتحدث عن العناصر المادية للتراكم في الزراعة، ويدرس تطور تكثيف رأس المال في الزراعة السورية ودرجة فعاليته الاقتصادية خلال ثلاث فترات زمنية، وتطور أهم عناصر رأس المال التقاني في الزراعة السورية خلال فترتين. كما يدرس الرأسمال الحيواني والنباتي المعمر والرأسمال البيولوجي (التقاوي والأسمدة والمبيدات)، ويخلص إلى عدة نتائج أهمها: أن رأس المال الذي استثمر في القطاع الزراعي السوري كان أقل من القليل، وأن نصيب الهكتار من رأس المال الموظف المذكور اتصف بقلته وتفاوته من حيث القيمة والنوعية والمردود، وأن اعتماد الزراعة السورية (غالبا) على الأمطار المتذبذبة يحد من الفعالية الاقتصادية لرأس المال، وأن استثمار رأس المال شرط ضروري وهام بالنسبة للتنمية الزراعية ولكنه غير كاف وحده... إذ تقرر المؤتمرات الدولية أن «الإصلاحات الزراعية والتبدلات الهيكلية في أساليب الاستثمار والإدارة، وتقديم الخدمات للفلاح، ولا مركزية الإدارة في الزراعة، ومشاركة الفلاحين في اتخاذ القرارات، و استخدام الآلات الحديثة والأسعار التشجيعية، تعتبر جميعاً شروط ضرورية وهامة للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر».

وفيما يتعلق بدور العمل، يدرس الباحث مشكلة العمالة في سورية والدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في حلها، كما يدرس مسائل تكثيف عنصر العمل الزراعي من حيث كميته ونوعيته، أي المستوى الحضاري والمعرفي للعاملين في الزراعة بأساليب وطرق الإنتاج الحديثة ومدى توفر الكوادر العلمية المتخصصة ودرجة كثافتها، والإنفاق عليها، وتأثير كل ذلك على العملية الإنتاجية الزراعية. ويخلص الباحث إلى أن «تدني المستوى الحضاري والمعرفي في الريف، وندرة العناصر العلمية والفنية، وضعف فعاليتها المتوفر منها، بالإضافة إلى تبديد الطاقات البشرية وعدم الاستفادة منها في تشكل وتراكم رأس المال... كل ذلك يشكل عائقاً مهماً علاوة على العوائق الطبيعية والرأسمالية أمام تنمية الزراعة السورية».

٣ ـ توزيع الدخل... محدداته ودوره

جاء الفصل الثالث من الكتاب تحت عنوان «توزيع الدخل الزراعي، محدداته، ودوره في تراكم رأس المال في الزراعة»، واشتمل على ثلاثة فصول حملت العناوين التالية: تطور الدخل الزراعي، نظام الحيازة والاستثمار الزراعي (علاقات الإنتاج)، وأثر سياسة التسعير والتسويق على تشكل وتوزيع الدخل الزراعي....

ففيما يتعلق بتطور الدخل الزراعي، يدرس الباحث تطور الدخل الزراعي في الفترة ٦٣-١٩٨٧، ويلاحظ تذبذبه، بشكل واضح، بسبب تأثره بالعوامل المناخية من جهة، وضآلة التجهيز المادي والرأسمالي من جهة ثانية، والتثبيت المصطنع لأسعار المحاصيل من جهة ثالثة. ثم يدرس نصيب الفرد المشتغل في الزراعة من الدخل الزراعي في عام ١٩٨٣، ويخلص إلى أن هذا النصيب يقل عن متوسط نظرائه في القطاعات الأخرى بنسبة ٦٤%. وينهي بحث الدخل الزراعي بإجراء دراسة مقارنة لمردودية رأس المال في القطاعات الاقتصادية الأخرى في سورية، ويخلص إلى أن «القطاع التجاري يحقق أكبر نسبة من المردود الدخلي، ويليه القطاع الزراعي، ثم قطاع البناء والتشييد، فقطاع الصناعة. وبالتالي، فإن هذا يؤكد خطأ الرأي القائل بأن الزراعة ضعيفة الإنتاجية عموماً. كما يؤكد على أن الزراعة في حال نيلها لقاء منتجاتها سعراً معقولاً، ووظفت فيها أموال تتناسب مع أهميتها الاقتصادية، سوف تتيح زيادات في المردود عالية تعادل أو تفوق المعدلات المحرزة في القطاعات الأخرى، فترتفع إنتاجيتها العامة، وتوفر بالتالي إمكانيات رحبة لزيادة عوامل الإنتاج بما فيها التراكم الرأسمالي».

وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج، يدرس الباحث علاقات الإنتاج قبل الإصلاح الزراعي، ثم علاقات الإنتاج بعد الإصلاح الزراعي، حيث يدرس القوانين الصادرة ذات الصلة، وتوزيع المالكين حسب حيازاتهم، والحيازات حسب مساحاتها (وفقاً لتعداد ١٩٧٠)، والاستثمار الخاص، والتعاونيات، ومزارع الدولة، والشركات المساهمة، وكيفية توزيع الدخل في مشروع مروي لزراعية القطن وفي مشروع بعلي لزراعة الشعير، ويخلص في المحصلة إلى أن «الإصلاح الزراعي، بالرغم من أنه ساهم في تفتيت الملكية التي كانت في الأصل مجمعة بأيدي فئة محددة من الملاك كحق قانوني فقط ولم تكن مجمعة كاستثمارة زراعية (أي أنه كان يغلب عليها طابع التفتيت الاستثماري أو الحيازي من خلال توزيعها إلى قطع صغيرة يعهد باستثمارها إلى الفلاح

وأسرته على أساس المحاصصة). وساهم في بعثرة وسائل الإنتاج، ونشوء الإنتاج الصغير ذي الطابع الفلاحي على نطاق واسع (مما نجم عن كل ذلك في البداية على الأقل انخفاض مستوى الفائض الزراعي، وبالتالي انخفاض القدرة على التراكم).. إلا أنه لا يجوز على الإطلاق الإقلال من أهمية النتائج الإيجابية الكثيرة المتمخضة عن تطبيقه، وأهمها أنه بتوزيعه للملكية الزراعية على الفلاحين، ألغى جزئياً تملك جزء كبير من الفائض الزراعي وأحياناً جزء من الناتج الضروري (أي قيمة قوة العمل) من قبل المالكين السابقين على شكل ريع أرضي، كما عمل على تغيير العلاقة في كيفية توزيع الفائض والدخل عموماً وطريقة استخدامهما، وساهم أيضاً، وبدرجة كبيرة، في شق آفاق جديدة للتطور الرأسمالي في الريف". ونحن نظن أن الباحث يعني المساهمة الإيجابية للإصلاح الزراعي في تحسين تراكم رأس المال في الزراعة.

وفيما يتعلق بأثر سياسة التسعير والتسويق، يدرس الباحث «التسويق الحر» للمحاصيل التي تباع حسب أسعار السوق (العرض والطلب)، كما يدرس التسويق الحكومي والتعاوني للمحاصيل التي تتدخل الدولة في تحديد أسعارها وتسوّق عبر القنوات الحكومية والتعاونية، والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية (التصدير). ويقرر الباحث أن «الفروق بين السعر الرسمي والتكلفة، وبين السعر الرسمي والسعر الدولي (وخاصة للقطن)، تشكل اقتطاعات من دخل المزارعين تذهب إلى خزينة الدولة، أي أن المنتج يتحمل ضرائب غير مباشرة إضافية نتيجة أسلوب التمييز السعري وتعدد أسعار الصرف المتبعين حالياً (أي عام ١٩٩٥ وما قبل) في القطر، الأمر الذي بالتأكيد لا يسمح بتراكم رأسمالي مناسب للتوسع في حجم المزرعة وتجهيزاتها».

٤ ـ تراكم التمويل لتجديد الإنتاج

جاء الفصل الرابع من الكتاب تحت عنوان: «تمويل التراكم في إطار عملية تجديد الإنتاج في الزراعة»، واشتمل على ثلاثة أبحاث هي: التركيب المادي للإنتاج الاجتماعي في الزراعة، تشكيل المخصصات الذاتية لتجديد الإنتاج الزراعي، ودور التمويل الحكومي والمصرفي في تجديد الإنتاج الزراعي...

ففيما يتعلق بالتركيب المادي للإنتاج، يحلل الباحث اتجاهات تجديد الإنتاج الاجتماعي والزراعي، من خلال الاستخدام المباشر للسلع الزراعية والاستخدام الوظيفي لتلك السلع، وهو يرى أن سلع الإنتاج الاجتماعي في الزراعة تتوزع بموجب الاستخدامين المذكورين إلى المخصصات السبعة التالية: مخصصات

الاستهلاك الشخصي، مخصصات المواد الأولية للصناعة، الدورة الداخلية (علف، بذار،... إلخ)، التراكم في الرأسمال الأساسي (ازدياد عدد المواشي والغراس وتحسين التربة والمستوى التقاني... إلخ)، التراكم في الرأسمال المتداول (ازدياد المخزون وتوسيع احتياطات الإنتاج والتداول)، الفرق بين التصدير والاستيراد، والفاقد.. وبعد أن يدرس الباحث تلك المخصصات، واحداً بعد الآخر، يخلص إلى أن «حركة التوزيع المادي للإنتاج الاجتماعي في الزراعي تتحدد بثلاثة اتجاهات: الاستخدام المباشر، الاستخدام الوظيفي، والاستخدام حسب طريقة التسويق. ويشكل الاتجاه الأول الأساس الموضوعي لإيجاد حصة القسمين الأول (للاستهلاك الوسيط) والثاني (للاستهلاك المباشر) في السلع الزراعية، بينما يشكل الاتجاه الثاني الأساس لتخصيص السلع الزراعية من أجل تجديد الإنتاج. وفي جميع الأحوال، فإن العلاقة بين الاتجاهات المذكورة هي علاقة متبادلة، فمثلاً، طريقة تسويق السلع تحدد بدرجة كبيرة طبيعة استخدام هذه السلع».

وفيما يتعلق بتشكيل المخصصات الذاتية، يدرس الباحث توزيع الإنتاج الزراعي الإجمالي، والدخل الزراعي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته، وحساب تراكم رأس المال في عناصر الإنتاج المادي في الزراعة، خلال الفترة ٧٢-١٩٨٧. ومن أبرز النتائج التي يتوصل إليها الباحث، أن المدخرات الزراعية لا تغطي سوى جزء ضئيل من التراكم الإجمالي، والسبب في ذلك حسب رأي المؤلف «هو ضعف الوعي الادخاري عموماً، وانخفاض مستوى الدخل، وكيفية توزيعه، وخصوصاً انجرافه بعيداً عن الزراعة، وما يترك ذلك كله من تأثير سلبي وخطير على نطاق السوق الداخلية، وبشكل خاص بالنسبة للطلب المقتدر للأكثرية الساحقة من المنتجين الصغار على سلع التكوين الرأسمالي وسلع الرأسمال المتداول».

وفيما يتعلق بدور التمويل الحكومي والمصرفي، يدرس الباحث التمويل الحكومي (النفقات الاستثمارية)، والتمويل المصرفي (القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل خلال الفترة ٧٦-١٩٨٨) والتمويل الخارجي (للمشاريع الاستثمارية). ويدرس الباحث، بصفة خاصة، توزيع القروض المصرفية الإنمائية (المتوسطة والطويلة) خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، ويلاحظ أن أكثر من نصف القروض المتوسطة قد خصص للآبار والمجموعات المائية والجرارات والآلات الزراعية، أما القروض الطويلة فتكاد تخصص بكاملها للتشجير المثمر. ويقرر الباحث أنه «بالرغم من وجود توسع ملحوظ في حجم الإقراض التراكمي، إلا أن هناك صعوبة في تقدير حجم المساهمة الفعلية

للإقراض الزراعي في التراكم الرأسمالي، لأن بعض المزارعين، وهذه ظاهرة تكاد تكون عامة في الريف السوري، يعمدون إلى استخدام القرض، سواء كان نقدياً أم عينياً، لأغراض غير إنتاجية، وبالتالي، فإنه ليس كل ما يخرج من صناديق المصرف الزراعي التعاوني يستثمر حتماً في التراكم الإنتاجي».
ويخلص الباحث إلى أن «اعتماد أسلوب معين لتمويل التراكم في القطاع الزراعي، يجب أن ينطلق أولاً من طبيعة وإمكانية تنشيط كل أسلوب من الأساليب التمويلية المتاحة، وثانياً من تأثيره على الميزان الاقتصادي الداخلي والخارجي، وثالثاً من مدى تأثيره في خلق تضخم أو تقلص نقدي، وأخيراً من قدرته على مساعدة الدولة في إضفاء الطابع المتوازن على الاقتصاد الوطني أو تصحيح الاختلالات البنيوية والتكنواقتصادية والمالية إن وُجدت".

٥ ـ في الاستنتاجات

نثبت فيما يلي أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث نتيجة دراسته التفصيلية وأوردها في خاتمة الكتاب:

اتسمت التنمية الزراعية في سورية، خلال العقود الثلاثة المنصرمة (الستينات والسبعينات والثمانينات) بالسمات والاتجاهات التالية: «عدم تبلور التنمية الزراعية كاستراتيجية واضحة المعالم في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة»، وتراجع أهم مؤشرات الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي من حيث وتائر ومعدلات نموه ومكانته في تركيب الإنتاج الإجمالي والناتج المحلي»، و«تراجع وتخلف أهم المؤشرات الكمية والنوعية للتنمية الزراعية، وبشكل خاص تدني مستوى الإنتاجية الزراعية بالنسبة للمشتغل، وبالنسبة لوحدة المساحة».

«لا يزال القطاع الزراعي في قسم كبير منه يرتبط بدرجة كبيرة بالظروف الطبيعية والمناخية التي تتسم بالتقلب وسوء التوزيع مكانياً وزمانياً، مما جعل الإنتاج الزراعي يتسم بالموسمية وعدم الاستقرار. كما لو أن الموارد الطبيعية في القطر، برغم محدوديتها، لا تزال بعيدة عن الاستغلال الكامل، وإن الجزء المستغل منها لا يزال يستغل بطرق متخلفة تقلل فاعليته وتجعله عرضة للهدر، علاوة على أن الطاقة الإنتاجية لقسم من هذه الموارد تتعرض للتدهور أحياناً وللتخريب والتدمير أحياناً أخرى. ونتيجة لذلك، صار التوسع العامودي في الزراعة (تكثيف الإنتاج) الذي يشكل تراكم رأس المال قاعدته الفعلية يشكل مدخلاً حقيقياً للنهوض بالتنمية الزراعية وفق أسس علمية واقتصادية وتنظيمية عصرية وفعالة».

«إن تراكم رأس المال سواء ما يتعلق منه بالتجهيز المادي (الرأسمالي) لقوة العمل، أو بتحسين نوعيتها وظروف نشاطها، يعتبر شرطاً ضرورياً ومهماً بالنسبة للتنمية الزراعية، لكنه غير كاف لوحده. فالتنمية بحاجة (إلى جانب ذلك) إلى إصلاحات زراعية جذرية وتبدلات هيكلية في أساليب الاستثمار والتنظيم والإدارة، وتقديم الخدمات الإنتاجية والشخصية والاجتماعية للمزارعين، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطهم، واستخدام الحوافز التشجيعية لحثهم على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتوسيعه».

«لقد تميّز الدخل الزراعي (باعتباره يجسد الإمكانات الملموسة للتراكم الرأسمالي) بالتقلب والتخلف، وتراجع نسبته في الدخل العام، وذلك لتأثير الإنتاج الزراعي بالعوامل الطبيعية، وضآلة التجهيز الرأسمالي لقوة العمل، والتثبيت المصطنع لأسعار المنتجات الزراعية لفترة طويلة، وبالتالي فإن تواضع الدخل الزراعي لا يسمح بتحقيق وفورات هامة يمكن الاعتماد عليها في تراكم رأس المال، بل محال أن يقدر على تأمين ضرروريات تجديد قوة العمل البسيط. مقابل ذلك، تميزت مردودية رأس المال في الزراعة (باعتبار الدخل مؤشراً للمردود الاقتصادي من الأرصدة الأساسية والدوارة المستهلكة) بالارتفاع بالمقارنة مع مثيلاتها في القطاعات الأخرى، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري».

«تشكل القيمة المضافة، وبالتحديد ذلك الجزء منها الذي لا يتعرض إلى إعادة التوزيع، زائداً مخصصات الاهتلاك للأصول الأساسية التي تظهر في المرحلة الأولى، المصدر المباشر لتشكيل المخصصات الذاتية لتجديد الإنتاج الموسع. وهذا المصدر يعتبر عموماً محدداً بسبب تدّني مستوى الدخول الزراعية النقدية وسوء توزيعها، وانخفاض معدل التراكم الرأسمالي الذي لا يسمح سوى بحدود ضيقة جداً بتعويض الاهتلاكات. بمعنى آخر، إن قسم الادخار في الدخل الإجمالي وصندوق الاهتلاك لا يمولان سوى جزء ضئيل من التراكم الرأسمالي. في حين أن القسم الأعظم من الاستثمارات يتم تمويله عن طريق التمويل الحكومي وجزئياً بقروض مصرفية متوسطة وطويلة الأجل».

٦ ـ في المقترحات

ينهي الباحث كتابه بإدراج بعض المقترحات التي يراها ضرورية، في ضوء الأوضاع التي تشهدها الزراعة السورية بوجه عام، وما يتعلق منها بتراكم رأس

المال بوجه خاص. ونثبت فيما أبرز تلك المقترحات التي وردت في خاتمة الكتاب:

«بلورة استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الزراعية، تهدف إلى إعادة التوازن الفعال إلى الاقتصاد الوطني، والقضاء أو الحد من الاختلالات البنيوية فيه، وذلك باعتماد سياسة التصنيع الشامل، وتغيير هيكل الاقتصاد المتخلف، والتحكم الواعي بالتناسبات الضرورية بين القطاعات، واختيار الأفضليات المبنية على أساس علمي، والتوزيع الأمثل للموارد، وإدارة القسم الأعظم من المدخرات الوطنية بصورة مخططة، بالاستناد إلى السياسات الحكومية المختلفة، (التسعير، الشراء، الضرائب، الإعانات والدعم، الاستثمار... إلخ)، وإقامة نظام فعال لقيادة عملية التنمية ومراقبة التناسبات العامة وتصحيح الاختلالات في حينها».

«استخدام فائض قوة العمل في الريف في تكوين رأس المال في الزراعة أو في القطاعات الأخرى أو في كليهما، وذلك عبر: اجتذاب اليد العاملة الفائضة إلى قطاعات أخرى، وتوسيع الإقراض الزراعي والإعانات الإنتاجية وتشجيع المهندسين الزراعيين والفنيين والبيطريين للاستثمار في الإنتاجين النباتي والحيواني، وتحسين الأساليب الزراعية التي تزيد من الإنتاج».

«رفع المستوى الحضاري والمعرفي لسكان الريف، والقضاء على الأمية، وتوسيع نطاق الإرشاد الزراعي وتحسينه، وتحسين ظروف الريف المعاشية والسكنية والصحية وغيرها، وتأهيل الكوادر، وتشغيلها في المكان المناسب، وتوفير كافة مستلزمات عملها الإنتاجي، وشدها إلى الريف، وزيادة الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية، من أجل تحسين قوة العمل، وتطوير التعليم والبحث والتطوير التقاني، وربط ذلك بالعملية الإنتاجية».

«متابعة مسألة التشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي الإنتاجي الخاص والمشترك، والتعرف باستمرار على معوقاته، والعمل على إزالتها بملاءمة هذه التشريعات، وتجديدها بما يتلاءم مع الواقع الموضوعي ومستجداته».

«حصر تمويل التراكم أولاً بالمدخرات المحلية الخاصة والعامة، وثانياً بتوسيع نطاق الإقراض المصرفي متوسط وطويل الأجل. وإذا ما احتاج الأمر لبعض الموارد الخارجية، فإنه يجب تنسيقها مع خطة التنمية العامة واحتياجاتها، وأن تترافق هذه الموارد بالمشورة الفنية والتدريب. وفي جميع الأحوال، يجب أن تضطلع السياسات المالية وخاصة منها التسليفية بدور طليعي وإرشادي

للمزارعين، وإذكاء المنافسة من أجل استقرار أسعار الفائدة في التسليف غير المؤسسي، بالإضافة إلى ربط السياسات المالية بالسياسات السعرية والتسويقية».

ـ وبعد...

فإن لنا في الختام ملاحظتين اثنتين.. إحداهما تتعلق بالمنهج، والثانية تتعلق بالرؤية، في هذا البحث...

ففيما يتعلق بالمنهج، لوحظ أن الباحث لم يلتزم بإطار زمني محدد للبحث تدرس خلاله المؤشرات ذات الصلة (ولتكن مثلاً، الفترة بين عام ١٩٦٣ وهو عام قيام ثورة الثامن من آذار، وعام ١٩٨٦ وهو عام البدايات للسياسات الزراعية الجديدة).. فترى الباحث، مثلاً، يدرس تطور مؤشرات معينة خلال الفترة ٦٣-١٩٨٧ (مع انتقاء أعوام معينة من تلك الفترة بدون إبداء الأسباب) كما في دراسة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للهكتار (الجدول رقم /١٠/)، ويدرس تطور مؤشرات أخرى خلال الفترة ٨٣-١٩٨٧ كما في دراسة قيم الإنتاج الزراعي (الجدول رقم /١١/)، ويدرس مؤشرات ثالثة بين الفترة ١٩٧٢/٧٠ والفترة ١٩٨٤/٨٢ كما في تطور الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي والهيكل التركيبي للفجوة الغذائية (الجدول رقم /١٧/). ومن الواضح أن اعتماد فترات مختلفة للدراسة مما لا يتيح الوقوف على حقيقة تطور التناسبات (أو التوازنات) بين المؤشرات على محور الزمن، وبالتالي عدم إمكانية الوقوف على حقيقة الظواهر التي تقيسها المؤشرات المستخدمة.

وفيما يتعلق بالرؤية، يرى الباحث، في استنتاجاته، أن «التوسع العامودي في الزراعـــة الذي يشكل تراكم رأس المال قاعدته الفعلية، يشكل مدخلاً حقيقياً للنهوض بالتنمية الزراعية". ونحن نرى أن تراكم رأس المال مدخل للتنمية الزراعية، ولكن التركيز على هذا المدخل لا يتناسب مع قلة الموارد المالية في الدول النامية عامة، وفي سورية خاصة. ومن المؤكـــد أن التركيز على هذا المدخل (انطلاقاً من أن الاستثمار قاطرة التنمية)، يؤدي، على الأقل، إلى تفاقم مشكلة المديونية، ويؤدي (بالتالي) إلى التبعية، ورهن الاستقلال الوطني والكرامة الوطنية لدى الدائنين، الذين هم (في العادة) أعداؤنا، والذين هم قوم يخلو قاموسهم من أي ذكر للمبدأ والحق والعدل، لأنه قاموس لا يعترف إلا بكلـــمة «المال» ومشتقاتها وتوابعها. ومن هنا، فإن على الدول النامية أ ن تحتال على الأمر، بأن لا تلجأ إلى «الاستثمار» إلا في أضيق الحدود، كأن تبتعد عن المشاريع التي تتطلب كثافة في رأس المال، وتلجأ إلى المـــشاريع التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة (فتحل مشكلتي قلة المال والبطالة في آن معاً)، وأن

تبتعد عن التوسع الأفقي (أو إنشاء وحدات إنتاجية جديدة)، وتلجأ إلى التوسع العمودي، الذي عادةً ما ينفذ بالقليل من الموارد المالية (لا كما ذكر الباحث)، ويقوم على تحسينات مثل: تحسين مواعيد إجراء العمليات الزراعية، وتحسين الدورات الزراعية، وتحسين أشكال الاستثمار الزراعي مع التركيز على التعاون الزراعي، لأنه البديل الوحيد الذي يؤمن مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ومصلحة المجتمع، جميعاً، على أفضل وجه ممكن.

وآخر الكلام..

بالرغم من ملاحظتنا، وملاحظات الآخرين إن وجدت، فإن البحث (الذي عرضناه في السطور السابقة) يبقى ثميناً، ورائداً، ومتميزاً، ويستحق القراءة، ويستحق المناقشة أيضاً.



الفصل الثانى عشر

تنمية الزراعة العربية.. الواقع والممكن

مقدمـــة

▌ الغذاء، هو، في العادة، الهم الأكبر للإنسان من المهد إلى اللحد، وتتراوح أدواره في هذا العالم بين كونه «طاقة» تمد الإنسان بأهم مقومات الحياة، وكونه «سلاحاً» لإخضاع الدول النامية، وخاصةً منها تلك الدول التي تستورد نصف غذائها، كما هو حال الوطن العربي بسبب من «فشل مزمن» في التنمية الزراعية العربية.

وسنعرض هنا لكتاب ذي شأو كبير في أدبيات التنمية الزراعية العربية.. فقد ألفه مثقف موسوعي ومفكر مرموق وخبير دولي وأستاذ رائد في تخصصه، وهو الدكتور صلاح وزان. وقد اعتمد المؤلف -لتأكيد صحة تحليلاته وسلامة طروحاته- على كثير من الدراسات التطبيقية الصادرة عن المراكز والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة. هذا إضافةً إلى أن الكتاب صادر (في أواخر عام ١٩٩٨) عن مركز على مستوى عال من الجدية والمصداقية، وهو مركز دراسات الوحدة العربية (في بيروت). فجاء الكتاب فريداً في بابه، وجديراً بأن يقرأ ويناقش ويكون له ما بعده. إنه الكتاب الموسوم: «تنمية الزراعة العربية.. الواقع والممكن».

يقع الكتاب في ٥٢٤ صفحة من القطع العادي، ويشتمل على مقدمة و١٥ فصلاً، وقائمتين بالأشكال والجداول (أكثر من ١٠٠ شكل وجدول، ومعظمها محسوب ومركب من قبل المؤلف)، وثبت بالمراجع (حوالي ٢٥٠ مرجعاً، منها أكثر من

٨٠ مرجعاً بالإنكليزية والفرنسية)، وفهرسين لمحتويات الكتاب والكلمات الرئيسة في الكتاب.

١ــ أهداف الكتاب

يحدثنا المؤلف، في مقدمة الكتاب، عن عودة الاهتمام بمسألة التنمية الزراعية، وخاصةً في منطقتنا العربية، لأسباب ثلاثة هي: تفاقم مشكلة العجز الغذائي العربي، وحدوث اختراقات علمية مثيرة في الفترة الأخيرة (وخاصةً في مجال التكنولوجيا أو التقانة الحيوية)، واستفحال المشكلات البيئية. ومن الواضح -حسب المؤلف- أن عامل العجز الغذائي هو الأكثر إلحاحاً.. فلقد ازدادت (مثلاً) الفجوة الغذائية العربية (=الاستيراد ناقصاً التصدير) من ٠,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٤. (ص ١٧ و١٨).

ويحدد المؤلف لكتابه، الذي استغرق إعداده خمس سنوات من الدراسة، ثلاثة أهداف رئيسة..

فالهدف الأول والمحوري هو محاولة الإجابة عن أسئلة حيوية (مثل: لماذا وكيف حصل العجز الغذائي العربي، وهل من بدائل يمكن الإفادة منها للقضاء على هذا العجز) من خلال قراءة للواقع العربي تحليلية نقدية معاصرة، وخاصةً فيما يتعلق بموارده وإمكاناته وسياساته التنموية.. إلخ.

والهدف الثاني «هدف تحريضي تعبوي»، بمعنى تحريض مختلف الفئات المعنية بالتنمية (وتعبئتها) على إنعاش أو إعادة تنشيط التفكير فيها، ومناقشة محدداتها، والتفكر في معوقاتها ومعضلاتها، والكشف من جديد عن الموارد والطاقات، المكشوفة والمخبأة، المتاحة لها، والقبض على المهدور والمضيع منها، والحث على عقلنة استخدام تلك الموارد والطاقات، لمعظمة الإنتاج، وترشيد توزيع الثمرات والعوائد على مستحقيها، وبما يضمن «الربط بين الجهد والمكافأة» ويحفز على استمرار التنمية، وعلى تأصيلها وتطويرها وحمايتها والدفاع عنها.

والهدف الثالث و«قد يكون الأغلى» حسب المؤلف نفسه، هو «إضافةً مدماك إلى المشروع التنموي العربي» الذي أصبح تجديده وإعادة صياغته وتطويره يشكلان ضرورة مصيرية لا مفر من تحقيقها. فالمشروع العربي يتعرض في هذه الحقبة، لحملات تشويش وتشكيك مكثفة ومحسوبة. وثمة محاولات تجري لتكريس تفكيكه، وإلحاق أجزائه أو ربطها بقوى وتكتلات غريبة، تمهيداً لتصفيته أو تغييبه، وذلك

من خلال طرح مفاهيم ومشروعات بديلة كـ «الشرق أوسطية» و«المتوسطية» وغيرهما». (ص ١٨ و١٩).

٢ ـ هشاشة الأمن الغذائي

يلاحظ المؤلف، في الفصل الأول، أن التوازن بين إنتاج الغذاء محلياً والطلب عليه قد اهتز «وتفاقم لدرجة الخلل الخطير خلال فترة السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت الذي كان الطلب فيه على الغذاء والحاجة الفعلية إليه في تصاعد متسارع، كان أداء القطاع الزراعي العربي متواضعاً وعاجزاً عن مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة. إن التقدم النسبي الذي تحقق في ميدان التنمية الزراعية والريفية خلال العقدين الماضيين لم يكن كافياً، ليس فقط مقارنة بالنمو السكاني الكبير وبتحسن معيشة بعض الشرائح السكانية المهمة التي زادت استهلاكها من الغذاء، وإنما أيضاً بالمقارنة بما هو متاح منها من الموارد المختلفة، وبالقياس كذلك بما أنجز وينجز في ميدان التنمية الزراعية في كثير من مناطق العالم الأخرى، بما في ذلك العديد من بلدان ومناطق العالم النامي الذي ننتمي إليه». (ص ٢٣).

فمثلاً، تدهور متوسط نصيب الفرد العربي من الأرض المزروعة من نحو ٤١ هكتار عام ١٩٧١ إلى نحو ٢٥ هكتار عام ١٩٩١ (ص ٢٤). وخلال الفترة ٦١/١٩٦٥ – ٨٦/١٩٩٠، ازدادت إنتاجية الهكتار من القمح بنسبة ٥٤% فقط في الوطن العربي، بينما ازدادت بنسبة ١٢٧% كمتوسط في العالم النامي، وبنسبة ١٤٩% في الهند، و٢٤٦% في الصين (ص ٢٥). وفي الجانب الاجتماعي، يعاني العديد من الأقطار العربية سوء توزيع مفرط في الثروة والدخول والمعارف والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة سوء توزيع في الأراضي الزراعية.

وكان من نتائج القصور في الأداء التنموي الزراعي العربي، أن أصبحت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تبعية، ومن أكثرها هشاشة من حيث الأمن الغذائي العربي. والمقصود بالأمن الغذائي العربي، وفقاً لما جاء في الكتاب: «القدرة الذاتية على توفير الغذاء بالكمية والنوعية الملائمة للنشاط والصحة البدنية والذهنية بصورة مستمرة، لكل أفراد الأمة، اعتماداً على الإنتاج المحلي والقومي بالدرجة الأولى، لكل من المنتجات (المحاصيل) ولمستلزمات الإنتاج الأساسية، وعلى أساس مراعاة الميزة النسبية في الإطارين القطري والقومي، وإتاحته لمختلف فئات المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية». (ص ٢٨).

لقد ازدادت (وبالأحرى: تفاقمت) نسبة اعتماد المنطقة العربية على استيراد الأغذية من ٢٧% في الفترة ١٩٧١/٦٩ إلى ٤٤,٥% في الفترة ١٩٩٠/٨٨ (انظر الجدول رقم /١/). (بينما بلغت النسبة الأخيرة ١٠,٥ فقط كمتوسط للبلدان النامية، وأقل من ٦% في بلدان نامية مثل أندونيسيا والهند والبرازيل والأرجنتين) (ص ٢٩). وقد هبطت نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات من المجموعات الغذائية الأساسية (حبوب، سكر، زيوت، لحوم وألبان) من نحو ٣١,٥% كمتوسط للفترة ٧٠-١٩٧٣ إلى حوالي ٧,٥% فقط كمتوسط للفترة ٩٠-١٩٩٣ (ص ٣١).

الجدول رقم /١/

تطور نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية في بلدان عربية وفي البلاد النامية

البلد أو المنطقة	نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية (%)	
	الفترة ٦٩-١٩٧١	الفترة ٨٨-١٩٩٠
المغرب	١٨,١	٢١,١
الجزائر	٣٤,٢	٧٦,٨
مصر	١٩,٨	٤٣,٦
السودان	٩,٥	١٤,٨
سوريا	٣١,٨	٣١,٧
العراق	٣٠,٧	٦٤,٥
السعودية	٥٧,٣	٧٢,٤
اليمن	٢٩,٤	٦٦,٠
إجمالي المنطقة العربية	٢٧,٠	٤٤,٥
البلدان النامية	٦,٧	١٠,٥

استخلصت الأرقام من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

وكان من نتائج ذلك كله، أن ارتفع متوسط النصيب السنوي للفرد من الفجوة الغذائية العربية بسرعة لافتة ومقلقة، وتضاعف أكثر من ١٠ مرات خلال حوالي ١٥ سنة، منتقلاً من أقل من ٥ دولارات عام ١٩٧٠ إلى ما يتراوح بين ٥٠-٧٥ دولاراً في السنة خلال عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم الأخير يقفزفي دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يتراوح بين ٢٣٠-٣٠٠ دولار (ص ٣١).

إن العجز الغذائي العربي هو -كما يرى المؤلف- أساس التبعية. ويلاحظ المؤلف أن «استعمال سلاح أو سلطة الغذاء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بات من تقاليدها السياسية. وهي تستغله بشكل خاص في سنوات الإنتاج العالمي الصعبة حيث ينقص عرض الحبوب. وكان هنري كيسنجر وزير خارجيتها الأسبق قد هدد علناً خلال الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ (حرب تشرين الأول/أوكتوبر) بقدرة الغرب على استعمال سلاح التجويع ضد الأمة العربية، وهي تستخدمه منذ أوائل التسعينات بهدف إضعاف العراق استراتيجياً، وإخضاعه سياسياً، وتصفية مشروعه التنموي، وإبعاده عن أمته العربية". (ص ٣٧).

٣ـ في الخصائص والموارد الطبيعية

عرضت الخصائص والموارد الطبيعية العربية (المناخ والمراعي والغابات والأراضي والمياه والحيوانات) في خمسة فصول هي الثاني والثالث والرابع والخامس والتاسع.

ويرى المؤلف أن «وجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة في المنطقة العربية يبرز أهمية توزيع زراعة المحاصيل على المناطق المختلفة، وأهمية اختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي بشكل يضمن تحقيق الاستفادة من المزية النسبية للإنتاج في كل منطقة، كما يظهر من حيث المبدأ أحد المبررات المهمة للتكامل الزراعي العربي» (ص ٤٥).

ويقرر المؤلف أن التعدي على المراعي الطبيعية العربية (ومساحتها ٣٧٧ مليون هكتار تؤمن ثلثي إجمالي الأعلاف المتاحة لحيواناتنا)، بحراثتها بالآلات الحديثة، ظاهرة خطيرة تعتبر معادلاً أو رديفاً لـــ «زراعة التصحر نفسه". (ص ٧٢).

«إضافةً إلى الأراضي المزروعة حالياً (والبالغة نحو ٥٦,٨ مليون هكتار عام ١٩٩٦)، فإن بعض الأراضي القابلة للزراعة (أي ذات القدرة على إنتاج المحاصيل) وغير المستغلة في الوطن العربي، هي حتى الآن، ومهما بدا ذلك غريباً، غير معروفة بدقة مقبولة. والأرقام المتداولة بهذا الخصوص تبدو شديدة التباين من مصدر إلى آخر، فالتعبير الكمي هو أساس الاختيار والتقييم والمقارنة.. إلخ» (ص ٩٥). ويلاحظ المؤلف في هذه المناسبة، أن «موقف الحكومات العربية من كثير من المعلومات والبيانات الإحصائية الأساسية في غاية السلبية والتخلف.. فالمعلومات (ذات المصداقية) حول كثير من الموضوعات الحيوية غائبة، أو مغيبة، أو أحياناً حتى مزيفة (أو مجملة)، مما يفسر مجانبة الصواب لكثيرٍ من القرارات والسياسات الاقتصادية التي تصدر عن المسؤولين. فكيف يمكن مثلاً أن نتعامل مع مشكلة بخطورة وأهمية العجز الغذائي العربي، إذا كانت البيانات المتعلقة بمواردنا الأرضية (والمائية والبشرية) على هذه الدرجة من التشوش والفوضى؟ وكيف يمكن لحكومة أن تعالج مشكلة الفقر مثلاً، وهي تمتنع عن أو تهمل تحديد نمط توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية، مع أن دول العالم الأخرى، مصنعة أو نامية تفعل ذلك؟ إن إهمال البيانات أو تزييفها هو بمثابة لغم أو عقبة في طريق اتخاذ القرار الصحيح» (ص ٩٧).

ـ الماء.. ندرة وتقصير وأطماع!

يلاحظ المؤلف أنه لا بدائل للماء (خلافاً لحال النفط)، وأن الماء أهم عوامل الإنتاج الزراعي على الإطلاق، وأن الموارد المائية العربية تتصف بندرتها من الناحيتين النسبية والمطلقة، ولا يتجاوز نصيب المواطن من المياه الداخلية المتجددة سنوياً خمس المتوسط العالمي (ص ١٥٥ و١٥٦). وبالرغم من ذلك، فإنه لا يستغل إلا نصف مواردنا المائية المتجددة (ويهدر النصف الثاني)، وفوق ذلك، فإن كفاءة النصف المستغل لا تزيد عن ٥٠% (ص ١٧٥). والأخطر من ذلك، أن ٨٠% من مياه الأنهار العربية مشتركة مع دول غير عربية، وهي تتعرض لتجاوزات وأطماع الجيران (تركيا والكيان الصهيوني وأثيوبيا)، «فلا بدّ إذن من أن يشكل تحقيق الأمن المائي العربي هم المرحلة الحاضرة والمقبلة». (ص ١٦٢).

ويعالج المؤلف ظاهرة انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، التي هي العامل الأكبر في تدهور الزراعة العربية، (وكما هو حاله مع الظواهر الأخرى في الزراعة العربية) بمنهج تحليلي نقدي تركيبي.. فهو يرصد إنتاجية المحاصيل الرئيسة، ويتتبع تطورها على محور الزمن، ويقارنها مع نظائرها في دول ومناطق

أخرى وخاصةً في الدول النامية التي هي أكثر شبهاً في ظروفها بالدول العربية، ويقف على تواضع تطورها، فيدرس المعوقات (البيولوجية والاقتصادية، والاجتماعية والمؤسساتية)، ويخلص إلى دراسة تحسين الإنتاجية من حيث الإمكانية والكيفية، فيرى توفر الإمكانات للتحسين، ويقترح (مثلاً): الاهتمام بالمنتج نفسه، وتطوير نظم الحيازات والعلاقات الزراعية، وحماية الموارد الأرضية والمائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها. (ص ١٢٨ و١٢٩) (انظر الجدولين /٢/ و/٣/)

ويرى الدكتور وزان منح الأفضلية الأولى (في استراتيجياتنا) لتحسين استغلال المياه والأراضي الزراعية باعتبارهما عاملي الإنتاج الأندر نسبياً، ومنح الأفضلية الثانية لتحسين إنتاجية العمل الزراعي (ص ١١٨).

٤ـ في الموارد البشرية وتنميتها

يخصص المؤلف القسم الأكبر من كتابه (حوالي الخمس، في فصلين) للحديث عن البشر، غاية التنمية وأداتها في آن معاً.. فهو يتحدث عن العلاقة بين الديناميكية الديمغرافية ومستوى تطور المجتمع، وأهم خصائص السكان في الوطن العربي، والنمو السكاني المتسارع في الوطن العربي، والسكان الزراعيين والقوة البشرية الزراعية، والمعرفة العلمية – التقنية ودورها المتزايد في العملية الإنتاجية، والقدرة على العمل الزراعي، والرغبة في العمل الزراعي، ويخلص إلى الحديث عن إنتاجية العمل الزراعي.

ـ تحديد النسل.. إرضاء للشمال!

يدرس المؤلف الظاهرة المسماة «الانفجار السكاني» في الوطن العربي، ويخلص إلى تحديد أسبابها بأنها: «الفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، والافتقار إلى التنمية الذاتية التي تلهم الناس وتعبئهم وتشركهم في العمل، ونقص التعليم وانتشار البطالة وبخاصةً في أوساط النساء، وسيطرة بعض القيم والمفاهيم الموروثة» (ص ٢١٧). وبدلاً من معالجة تلك الأسباب يرى المؤلف أنه يجري التركيز على «الإجراءات الإدارية والمالتوسية القسرية وشبه القسرية» لتنظيم الأسرة أو تحديد النسل. ويلاحظ المؤلف مع الدكتور عبد الإله بقلزيز، أن «الشمال لا يرى في التزايد الديمغرافي الكثيف، الذي يجتاح القسم الأعظم من بلدان الجنوب، سوى أنه يضعف من إمكانات استغلاله له، ومن احتمالات ضمان سداد القروض المستحقة عليه مع فوائدها، ويزيد من معدلات هجرة أبناء الجنوب إلى بلدان الشمال» (ص ٢١٨).

جدول رقم /٢/

إنتاجية القمح في المنطقة العربية وفي العالم

خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠ (الوحدة: كلغ/هكتار)

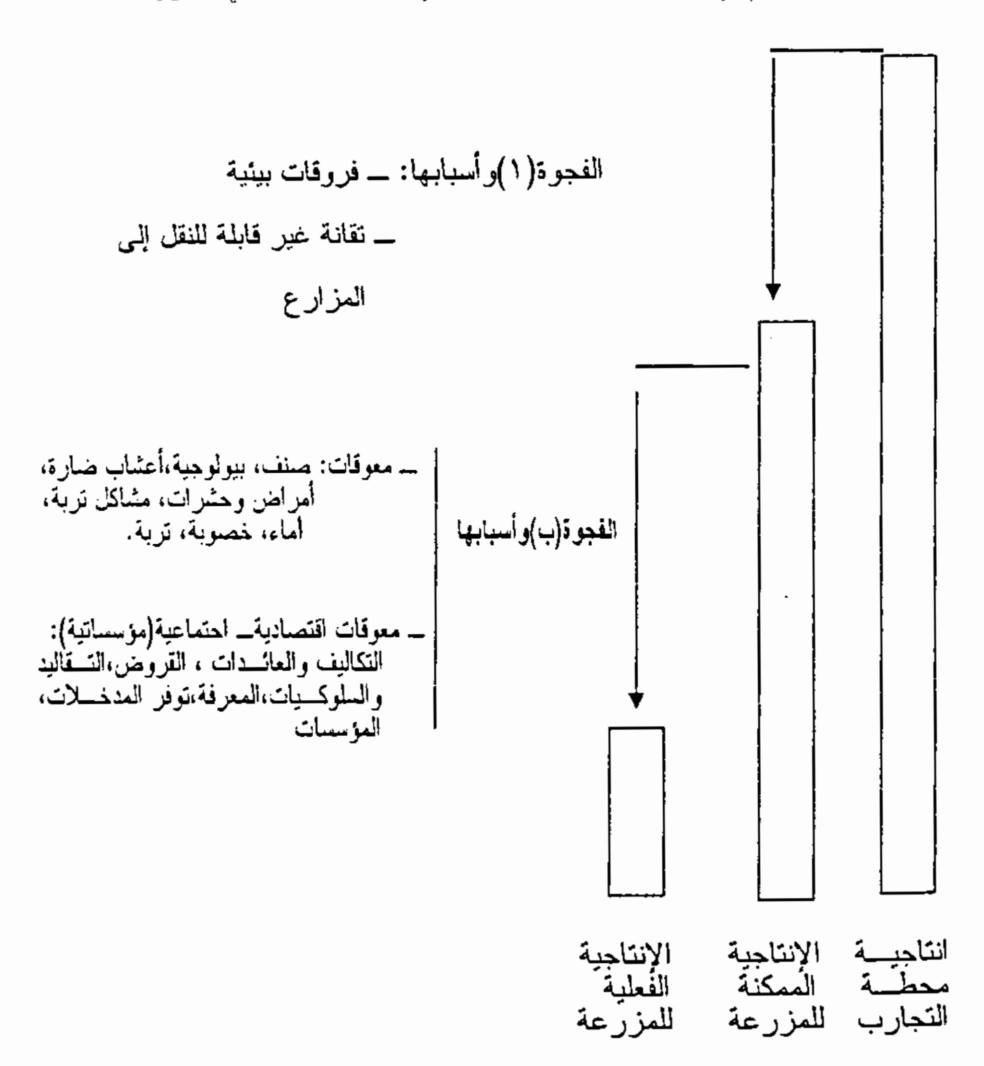
البلد أو المنطقة	متوسط الإنتاجية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠	الزيادة خلال العقود الثلاثة الماضية (%)	الإنتاجية العربية/إنتاجية المناطق الأخرى × ١٠٠
متوسط الأقطار العربية	١٧٧٥	٥٢	-
المتوسط العالمي	٢٣٩٧	٩٨	٧٤
متوسط العالم النامي	٢٢١٠	١٢٧	٨٠
الهند	٢٠٨١	١٤٩	٨٥
الصين	٣٠٥٣	٢٤٦	٥٨
فرنسا	٦٠٠١	٢١٩	٣٠

ملاحظة: متوسط الأقطار العربية هنا يمثل المتوسط في ستة أقطار عربية (هي المغرب والجزائر ومصر والسودان وسوريا والعراق) تمثل معظم مناطق الإنتاج الأساسية للقمح في الوطن العربي.

المصادر: أرقام محسوبة من الكتاب السنوي للإنتاج الصادر بالإنكليزية عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (عدة مجلدات).

الجدول رقم /٣/

أسباب الفجوة (أ) بين إنتاجية محطة التجارب والإنتاجية الممكنة في المزرعة والفجوة (ب) بين الإنتاجية الممكنة والإنتاجية الفعلية في المزرعة



المصدر: دراسة صدرت بالإنكليزية عام ١٩٧٩ في الفيليبين عن المعهد الدولي لبحوث الأرز

- الإنتاجية الاجتماعية أولاً

وإذ يلاحظ المؤلف انخفاض إنتاجية العمل الزراعي في الوطن العربي بكل المقاييس، يلاحظ أيضاً أن «ثمة إمكانات هائلة لزيادة إنتاجية العمل الزراعي في المنطقة العربية» (ص ٢٩٦)، ويرى أن للمكننة الزراعية الدور الحاسم في تطوير إنتاجية العمل، إلا أنها قد تسبب بالمقابل بطالة تكنولوجية كبيرة ما لم تكن فرص العمل الجديدة أو البدبلة متاحة في مجالات أخرى. ومن هنا أهمية الربط بين إنتاجية العمل وبين سياسة التشغيل، أي أهمية «الإنتاجية الاجتماعية» إن صح التعبير. (ص ٢٩٧).

٥- في التقنيات والبحث والاستثمار

جاء الفصل الثامن تحت عنوان «التقنيات الزراعية: التحديات والفرص"، والفصل العاشر تحت عنوان «البحث العلمي الزراعي العربي: التقصير وضرورات التطوير»، وجاء الفصل الحادي عشر تحت عنوان «الاستثمار ومشكلاته: تفريط في الادخار الوطني وإفراط في الاقتراض من الخارج".

إذ يتحدث المؤلف عن التقنيات الحديثة (كالتقانة الحيوية) واستخداماتها، ولكنه يرى ضرورة التمييز بين التقنيات الحديثة والتقنيات الملائمة للظروف المحلية..

"فالتقنيات الأحدث ليست بالضرورة هي الأفضل، بمعنى أن الكفاءة التقنية ليست بالضرورة كفاءة اقتصادية» (ص ٣٠٤). ويلاحظ المؤلف أن إلغاء دعم المستلزمات الزراعية (ضمن نطاق ما سمي بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) يعمل ضد مصالح المزارعين الصغار والمستهلكين والأمن الغذائي. (ص ٣٣٧).

ـ الاعتماد على النفس ضرورة

يلاحظ المؤلف «أننا على عتبة عالم الغات، عالم المنافسة المفتوحة، الذي يتوقع أن يكون أكثر شراهة وشراسة في العقود القادمة. وهذا يضاعف من أهمية وضرورة الاعتماد على النفس، في اختيار وإجراء البحوث والتجارب الزراعية محلياً، قطرياً وقومياً» (ص ٣٩٥). ويرى المؤلف أنه لا بد من تخفيف المحاباة لمحاصيل التصدير في مجال البحوث، ومنح مزيد من العناية للمحاصيل الغذائية الأساسية، ليس فقط للتخفيف من الفجوة الغذائية العربية، وإنما أيضاً لتنمية المناطق الريفية الأكثر فقراً، والأكثر حاجة إلى الغذاء والتنمية (ص ٤٠٥).

ـ السكوت من.. ذهب يذهب!

وفي الحديث عن الاستثمارات، يلاحظ المؤلف من جهة أولى، أن الدخل القومي، لا يتوزع على قسمين فقط هما الاستهلاك والاستثمار، بل إن هناك فعلاً (في ظل سياسات الانفتاح وما سمي بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) قسماً ثالثاً مسكوتاً عنه، وهو القسم الذي يذهب نهباً وهدراً وتبديداً بأشكال مختلفة مثل: الاستهلاك المفرط من قبل الفئات المتسلطة والثرية، والتهريب وتسريب الأموال إلى الخارج، والفساد الإداري والمالي، والإنفاقات العسكرية المرتفعة وغير المبررة. ويلاحظ المؤلف من جهة ثانية، أنه بالرغم من تفاقم العجز الغذائي العربي، وخلافاً لتوصيات كل المؤتمرات والندوات الدولية والعربية ذات الصلة، فإن نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي قد انخفضت (بدلاً من أن تزداد) من ١٣,٨% من إجمالي الاستثمارات في النصف الأول من عقد السبعينات، إلى نحو ٩,٣% فقط في النصف الأول من عقد الثمانينات. (ص ٤١٥).

٦ـ في التغيرات وآفاق المستقبل

خصصت الفصول الثلاثة قبل الأخيرة للحديث عن المتغيرات والظواهر الأكثر شيوعاً وتأثيراً في مسيرة التنمية، وهي: الفساد، وقلة العدالة، وسياسات الانفتاح والتكيف الهيكلي والخصخصة..

ـ الفساد مخرباً لعلم الاقتصاد

فالفساد الذي يعتبره بياربان «أشد فتكاً من طاعون الأمس.. ومن سيدا (إيدز) اليوم»، قد استفحل وصار كالوباء في دول الجنوب خاصة.. فهو -كما يلاحظ المؤلف- موجود في الشمال، ولكنه قليل وملاحق قانوناً، ولكنه في دول الجنوب شائع ومسكوت عنه، وتشجعه دول الشمال في علاقاتها مع دول الجنوب لترويج سلعها! ومن سلبيات الفساد أنه يؤثر سلباً في قيمة العمل كإحدى وأثمن القيم، ويؤدي إلى تخريب القوانين الاقتصادية التي تساعد في تحقيق الاختيار الأمثل، وفقدان ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، وتراجع العدالة الاجتماعية، وتخريب البيئة وإهدار القروض وتراكم الديون. (ثبت أن كلاً من ماركوس حاكم الفيلبين الأسبق، وموبوتو حاكم الكونغو السابق، كان يختلس نصف القروض التي تمنح لبلاده)! (ص ٤٣٤). ويرى المؤلف أن «مكافحة الفساد ضرورة اقتصادية تنموية، وضرورة أخلاقية اجتماعية في آن معاً» (ص ٤٤٠)، وأن القائلين بتعذر قهره هم

«عملاء الفساد وفلاسفته ومرتزقته، ومن عندهم يجب أن تبدأ المعركة ضده» (ص ٤٤٢).

ـ العدالة ضرورية للتنمية المستديمة

يلاحظ المؤلف تفاقم مشكلة قلة العدالة على المستوى العالمي، حيث يحصل الخمس الأغنى من البشر على ٨٥% من الدخل العالمي، لأسباب أهمها: النهب الاستعماري، وتدهور شروط التبادل بين الشمال والجنوب، وفساد كثير من حكام الجنوب (ص ٤٤٨). وهناك أيضاً قلة في العدالة على المستوى العربي، حيث يحصل العشر الأغنى على مثلي نصيب الأعشار الأربعة الأفقر، ويعيش نصف العرب تحت خط الفقر (ص ٤٥٢). كما أن هناك قلة عدالة في أنصبة الريف والحضر من الدخل في الدولة الواحدة، وكذلك في أنصبة الملاكين والعمال الزراعيين من الدخل في الريف الواحد. ويخلص المؤلف إلى أن العدالة ضرورية لتحفيز العمل المنتج والمبدع (موضحاً فيما يتعلق بعدالة توزيع الأرض أن هناك عادة علاقة عكسية بين حجم الحيازة الزراعية وإنتاجية وحدة المساحة)، وضرورية لاستمرار واستدامة عملية التنمية، كما أنها ضرورية لتوفير السلام والاستقرار الاجتماعي، وللحد من ظاهرة الانفجار السكاني، وللتمهيد لديمقراطية أصيلة. (ص ٤٥٣ و٤٥٤).

ـ عندما تكون التنمية معكوسة

بدأ في أواسط السبعينات (وتحت ضغوط من البنك وصندوق النقد الدوليين)، تطبيق ما عرف بسياسات الانفتاح في عدة أقطار عربية، وهي سياسات تطلق العنان لقوانين وآليات السوق، وتتضمن التكيف الهيكلي الذي من أهدافه البعيدة: تقليص دور الدولة، وإلغاء الدعم والإعانات، وتحرير (رفع) أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والفائدة، وفتح الأبواب أمام تدفقات التجارة الدولية والتمويل الدولي. كما تتضمن الخصخصة التي لا تعني مجرد الاعتماد على القطاع الخاص، ولكنها تعني مجموعة من السياسات والإجراءات التي تجعل الخصخصة «أقرب إلى أن تكون خصخصة سياسة وسيادة، وليس مجرد خصخصة اقتصاد» (ص ٤٦٤). ومن المفارقات التي يكتشفها المؤلف أن الغرب نفسه يدعم المزارعين (ص ٤٨٠)، وأن القطاع العام هو المسيطر في الكيان الصهيوني (ص ٤٧١).

وإذ يعرض المؤلف رأي «لجنة الجنوب» القائل إن النتيجة العملية لبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة هي عقد من التنمية في الاتجاه المعكوس، يلاحظ (فيما يتعلق بالتطبيق في الوطن العربي) أن تلك البرامج قد أدّت في مصر والمغرب إلى إلحاق

الضرر بذوي الدخل المحدود، وبدخول صغار المنتجين، وبعموم المستهلكين. (ص ٤٧٨).

٧ـ نحو استراتيجيا بديلة

يرى المؤلف، في الفصل الأخير، أنه مع انفراد الهيمنة الأمريكية وهجوم العولمة واقتصاد السوق، يصبح خيار الاعتماد على القوى الذاتية للأمة أكثر ضرورة وإلحاحاً. «وهذا ينطبق على إنتاج الغذاء، ليس فقط لأسباب بيولوجية – اجتماعية، وإنما أيضاً لأسباب سياسية وأمنية واستراتيجية". و"الخطوة الأولى في طريق بناء القوة الذاتية العربية تتجسد في تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الغذائي الذاتي". وهذا ممكن –حسب الكاتب– إذا وضعنا ونفذنا استراتيجية عربية زراعية ملائمة ترتكز على المحاور الرئيسة الأربعة التالية: محور الإنتاج اعتماداً على الموارد والإمكانات المحلية، ومحور العدالة في التوزيع ، ومحور الاعتماد على النفس بصورة أساسية في مواجهة التبعية، ومحور العمل العربي المشترك. (ص ٤٨٧). ويقرر المؤلف أن العوامل الأساسية اللازمة لهذا الخيار الاستراتيجي المستقل متوفرة في الوطن العربي، وأهمها: الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة، والموارد المائية المتاحة وغير المستغلة والموارد البشرية والمالية، والكفاءات العلمية والتقنية، والمؤسسات ومراكز البحوث.

ويؤكد المؤلف أنه في عملية التنمية الشاملة والمتكاملة، يكون «توظيف الأمة لثرواتها بفعالية وعدالة، وليست الثروات نفسها، هو الأمر الحاسم في النهاية» (ص ٤٩٠).

ـ كلمة أخيرة

وهكذا، فقد بلور لنا الدكتور صلاح وزان خبراته النظرية والعملية (على مدى عدة عقود) في «كتاب بانورامي» غني ومتوازن ونادر.. فيه العمق إلى جانب الشمول، وفيه المعالجة إلى جانب التشخيص، وفيه الخبرة الميدانية إلى جانب التأصيل النظري، وفيه الصرامة الأكاديمية إلى جانب الرحابة التطبيقية، وفيه النزعة الإنسانية إلى جانب الكفاءة العلمية، وفيه جودة المنهج إلى جانب سلامة الرؤية. وإذا كان أحد الكتّاب قد رأى –لذلك كله– أن يسمى الكتاب بـــ «الكامل في قضية المياه والغذاء في الوطن العربي»، فإننا نرى تسمية الكتاب بـــ «الكامل الموجز في تنمية الزراعة العربية».

وهناك ثلاثة أمور أساسية نري أنها هي التي منحت الكتاب تميّزه.. أولها اتباع منهج تحليلي نقدي تركيبي (بدلاً من القراءات البلهاء للجداول) في تحليل الظواهر، وثانيها اكتشافه التأثير الحاسم للماء في تطوير الزراعة العربية، واقتراحه – بالتالي- جعل القيمة المضافة للماء معيار المفاضلة حين تحديد محاصيل الدورة الزراعية (انظر الجدول رقم /٤/). وثالثها (وربما أهمها) تحقيق نوع من التوازن بين العوامل المادية (كالأرض والمياه والآلات) والعوامل غير المادية (كالفساد والعدالة في التوزيع وسياسات ما يسمى الإصلاح الاقتصادي) في تطوير الزراعة العربية.

ونحن، ومع اتفاقنا مع معظم (إن لم نقل كل) الاتجاهات الأساسية في الكتاب، نرى «التركيز» على العوامل غير المادية في التنمية عامةً، والتنمية الزراعية خاصة. ولعل اليابان خير مثل على البلاد التي تفتقر بشدة إلى الموارد المادية، ولكن اقتصادها (ولأسباب غير مادية مثل: تقديس العمل، والاهتمام بالتعليم، واستثمار الدافع الوطني) قوي جداً، وإلى درجة منافسة اقتصاد الدولة الأعظم في هذا العالم. ولذلك، فإننا نرى التركيز على عوامل غير مادية، مثل: العدالة، والفساد، والسياسات الاقتصادية، والتعليم والتدريب، وتحسين الدورة الزراعية، وتعوين الزراعة.

ولا بد لنا من التأكيد على ضرورة الاهتمام بهرم القيم الذي يحكم السلوك البشري، والذي تغرسه الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في ضمائر المواطنين.. فالسلبيات الأكثر حسماً في مسيرة التنمية ليست هي «الأخطاء المعرفية"، وإنما هي «الخطايا الإيديولوجية"، ومعركة التنمية تربح «في الضمائر والعقول» أيضاً، لا في «المصانع والحقول» فحسب.

أخيراً.. فإننا مع الدكتور منير الحمش عندما يقول في كتاب الدكتور وزان: «إن هذا الكتاب جدير بأن يقرأه كل مواطن عربي، وقراءته من قبل المسؤولين عن التنمية في الوطن العربي ليست مطلوبة فحسب، وإنما واجبة.. فالكتاب دعوة لتصحيح مسار التنمية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووضع الاقتصاد العربي على أول الطريق نحو بناة قواه الذاتية، في ظل أجواء المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، علّه يحرّض (فينا جميعاً) ما أراده المؤلف، وأن ينعش ويعيد تنشيط التفكير بالتنمية، ويكشف من جديد عن الطاقات المكنونة والمخبأة المتاحة، ويحث على

عقلنة استخدام الموارد والطاقات، ويرشد توزيع الثمرات والعوائد على مستحقيها، ويحفز على استمرار التنمية وتأصيلها وتطويرها وحمايتها والدفاع عنها»[*].

الجدول رقم /٤/

العائد الصافي (القيمة المضافة) للماء وفقاً للمحصول

في القطاع الزراعي المصري (١٩٩٣)

المحصول	كمية الماء للفدان (م٣)	القيمة المضافة للماء (جنيه/م٣)
قصب السكر	١٢٠٠٠	٠,١٣
أرز	٨٨٠٠	٠,١٥
شوندر سكري	٢٧٠٠	٠,٣٥
ذرة صفراء	٢٧٠٠	٠,٣٥
بطاطا	٢٧٠٠	٠,٤٤
قطن	٣١٨٠	٠,٦٥
قمح	١٥٩٠	٠,٨١
طماطم (بندورة)	٣٢٦٠	٠,٨٢

المصدر:دراسة صادرة بالإنكليزية عام ١٩٩٣ عن البنك الدولي تحت عنوان:

«استراتيجية زراعية للتسعينات».

ـــ وبعد..

نعترف أننا قد أغفلنا في هذه العجالة (لأغراض الاختصار) كثيراً من الجوانب المهمة والجوهرية في الكتاب، فلا يمكن ــ بالتالي ــ الاستغناء بهذه العجالة عن قراءة الكتاب نفسه.

---

*- الدكتور منير الحمش، تنمية الزراعة العربية، مجلة "المستقبل العربي" ـ بيروت، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠/١، ص ١٤٦.



الفصل الثالث عشر

اقتصاديات البيئة.. لماذا؟ وكيف؟

مقدمـــة

«البيئة الطبيعية ليست بحاجة لبني البشر، ولكن بني البشر بحاجة للطبيعة»، و«اقتصاد البيئة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية بدأ يفرض نفسه مع أواخر القرن العشرين»..

بهاتين المقولتين، يبدأ الأستاذ الجامعي الدكتور رسلان خضور كتابه، الصادر حديثاً عن وزارة الثقافة السورية، تحت عنوان «اقتصاديات البيئة.. دراسات»، ويرى أن كتابه هذا، وبسبب من حداثة تعامل الناس مع هذا الموضوع، «ما هو إلا مساهمة متواضعة في دراسة مشكلة تعد من أهم المشكلات التنموية التي تعانيها دول العالم.. المتقدمة منها والنامية على حد سواء».

وتمثل إشكالية علاقة المجتمعات المعاصرة بالبيئة، حسب المؤلف، أحد جوانب أزمة تلك المجتمعات. وبالنظر إلى التدمير الشامل الحاصل في البيئة، فإن الحكم على مستوى الأداء الاقتصادي يجب أن يكون حكماً على النجاح طويل الأجل والأقل ضرراً للبيئة.

ويمكن أن تفهم أزمة البيئة من وجهة النظر الاقتصادية، على أنها عدم إعادة إنتاج «الطبيعة» كعامل إنتاج بشكل كاف.. فقد كان الإنتاج يتم في الماضي عن طريق استنزاف رأس المال الطبيعي مع اعتبار الطبيعة مصدراً للموارد المجانية. ولكن الواقع هو أن «الطبيعة» عامل إنتاج، وتساهم في الناتج الاجتماعي، ومثلها في ذلك

كمثل العمل و رأس المال، فتحتاج -مثلهما- إلى إعادة إنتاج.. ذلك أن قسماً كبيراً من الناتج تقدمه الطبيعة، وخاصة في البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساسي على ثرواتها الطبيعية (نفط، فوسفات،.. إلخ).

وحيث أن قطاعات الأعمال على مستوى المنشأة تهدف، كما يلاحظ المؤلف، إلى الاستغلال الأعظمي وتحقيق أكبر ربح ممكن، ولو أدى ذلك إلى تخريب البيئة (أي تهدف إلى تحقيق النمو، ولو على حساب البيئة)، فإن هذا الأمر الخطير يتطلب النظر إلى النشاط الاقتصادي بمنظار كلي، والقياس بمقاييس كلية تأخذ بالاعتبار النمو الاقتصادي طويل الأمد، وتستدعي إدخال عناصر البيئة في الحسابات الاقتصادية وضمن خطط وبرامج التنمية.

ولقد تعالت الصيحات في سبعينات القرن العشرين، محذرةً ومنبهة إلى خطورة الاختلالات في التوازن البيئي الناشئة عن استخدامات التكنولوجيا الحديثة، ومؤكدة على حقيقة أن استمرار التنمية الاقتصادية، بل واستمرار الحياة على الأرض، مرهون بذلك التوازن البيئي.

وتعد البلدان الصناعية المتقدمة، كما يلاحظ المؤلف، المتسبب الرئيسي للتلوث (الذي هو أكبر مشكلة بيئية) في العالم، وبالتالي، فهي المدمر الرئيسي للبيئة في هذا العالم. وأما البلدان النامية، فبالإضافة إلى تحملها عبء ما تحوله إليها الدول الصناعية المتقدمة من صناعات ملوثة ونفايات ومخلفات ضارة، فإنها تضطر (تحت تأثير الضغوط الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية)، إلى استنزاف مواردها الطبيعية، وتلويث بيئتها بشكل يزيد عن الحدود، ودون أن تكون هذه البلدان قادرة تكنولوجياً أو مالياً على معالجة مشاكلها البيئية، فتصبح مشكلة البيئة، حسب المؤلف، جزءاً من مشكلة التنمية في هذه البلدان، ويصبح -بالتالي- اللجوء إلى مقاييس اقتصاديات البيئة أمراً ملحاً وبالغ الأهمية.

ومن هنا، تظهر أهمية الكتاب (الذي نحن بصدد الحديث عنه) حول اقتصاديات البيئة. وهو يتضمن توطئة، ومقدمة، ودراسة للقضايا الرئيسية في ثمانية فصول نعرضها، بإيجاز نأمل ألا يكون مخلاً، وحسب تسلسلها في الكتاب، في الفقرات التالية..

١ــ الأمن البيئي

كان الأمن البشري يعني، حسب المؤلف، أمن الأرض وحدود الدول من العدوان الخارجي العسكري، فأصبح ذلك الأمن البشري، ومنذ عقود قليلة، يعني أبعاداً

جديدة.. فإلى جانب الأمن العسكري، هناك الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي وأمن المجتمع. أي أن الأمن البشري متعدد الأوجه، وهو لا يعني أمن الأراضي أو الحدود بقدر ما يعني أمن الناس. ويرى المؤلف أن الأمن البشري يتوقف على التنمية المتجددة أو المستديمة، التي تقوم على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، ودون التأثير سلباً على تلبية متطلبات الأجيال القادمة.

ويلقي المؤلف بعض الأضواء على أربعة من أبعاد الأمن البشري هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي الذي يراه المؤلف بعداً مهماً ومؤثراً في الأبعاد الأخرى..

فالأمن الاقتصادي بالنسبة لسكان بلد من البلدان، هو أمن العمل (أي عدم التعطل)، ووجود دخل أساسي مضمون (أي عدم تدهوره بفعل التضخم). ويعرض المؤلف بعض الأرقام عن البطالة والتضخم في بعض البلدان.

ويشكل الأمن الغذائي ومشاكل البيئة تحدياً يواجه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وبشكل خاص دول العالم النامي. ويعني الأمن الغذائي، أن يستطيع جميع السكان، وفي جميع الأوقات، الحصول على الاحتياجات الأساسية من الغذاء. وهذا لا يعني توفر الغذاء فقط، بل يعني أيضاً قدرة الناس على الحصول على الغذاء سواء عن طريق الزارعة أن عن طريق الشراء، أي أن توفر الغذاء هو شرط ضروري ولكنه ليس كافياً لتحقيق الأمن الغذائي. ويرى المؤلف أن الضغط السكاني وانخفاض الإنتاجية سببان لتدمير الموارد الطبيعية، وبالتالي تفاقم مشكلة الأمن الغذائي. كما يرى أن العالم ينتج ما يكفي من الأغذية، ولكن المشكلة غالباً ما تكون نقص القدرة على شراء الغذاء،أو عدم القدرة على الزراعة، أو سوء توزيع الأغذية على المستوى العالمي.

وهناك مهددات كثيرة تهدد الأمن الصحي، وكثير منها يعود لعوامل بيئية. فالأسباب الرئيسة للوفاة في البلدان النامية تعود لسوء التغذية، والعيش في بيئة غير سليمة، وشرب المياه الملوثة، والنقص الكبير في الخدمات الصحية.

ويلاحظ المؤلف أن الإنسان صار يخشى تنفس الهواء وشرب الماء وتناول الطعام بسبب التلوث، وأن مشكلة البيئة هي مشكلة ندرة الموارد (بالمعنى الواسع) نظرا لزيادة المستخدم منها، وأن أهم الأخطار التي تهدد البلدان النامية هي التي تتعلق بالمياه (وخاصة من حيث تلوثها، ونقصان نصيب الفرد منها)، وأن تلوث الهواء هو أهم الأخطار التي تهدد البلدان المتقدمة. ويخلص المؤلف إلى أن تحديات الأمن

البيئي تتطلب سياسة بيئية وقائية منسجمة مع حقائق البيئة ومع متطلبات التنمية المتجددة أو التنمية المستديمة.

٢ـ علم اقتصاد البيئة

ما زالت الجامعات تدرس علم الاقتصاد، كما يلاحظ المؤلف، على أنه «العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن (أو إشباع الحاجات الإنسانية) بأقل تكلفة ممكنة"، وبحيث تدخل في حسابات المشروع فقط التكاليف التي يتحملها المشروع، ولكن لا تدخل التكاليف الإضافية أو الخارجية التي تتحملها الوحدات الاقتصادية الأخرى أو المجتمع ككل، فيطلق عليها «التكاليف الاجتماعية"، وهي مثل: الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث، والأضرار النباتية والحيوانية، وانخفاض حصيلة ونوعية الصيد السمكي. وفي حال عدم إدخال تلك التكاليف الاجتماعية في الحسابات، فإن الناتج الاجتماعي يقيم بأعلى من قيمته الحقيقية.

وحيث أن إهمال تلك التكاليف الاجتماعية يلحق بالبيئة أضراراً بالغة، فقد نشأ فرع جديد في العلوم الاقتصادية هو «علم اقتصاد البيئة"، ويعرفه المؤلف بأنه: «العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً".

وقد ميّز المؤلف بين مستويين لاقتصاد البيئة.. اقتصاد البيئة الجزئي (على مستوى المنشأة)، واقتصاد البيئة الكلي (على مستوى الاقتصاد)، ثم حدد للمستوى الأول من العلم مهامه، وللمستوى الثاني وظائفه وموضوعاته.. فمن مهام اقتصاد البيئة الجزئي (مثلاً): دراسة وتحليل تأثير إجراءات حماية البيئة على المنشأة وأهدافها وعلى تعظيم الربح فيها، ودراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية. ومن وظائف اقتصاد البيئة الكلي (مثلاً): المساهمة في تخفيض التكاليف على مستوى الاقتصاد ككل، وتقويم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة ونتائج تلك الإجراءات.

ثم صنف المؤلف أسباب تفاقم مشاكل البيئة في ثلاثة أنواع.. أولها أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموماً، كالنمو الاقتصادي الذي يرافقه استنزاف البيئة والتحولات التقنية الاقتصادية الضارة بالبيئة. وثانيها أسباب اقتصادية اجتماعية، كالنظر إلى البيئة كملكية مشاع للجميع (وبالتالي إهمال التكاليف الاجتماعية، ويبدو الأمر في حال الاستهلاك المحلي وكأننا نعطي دعماً لسلع معينة قد لا يكون مرغوباً، وفي

حال التصدير وكأننا نصدر مواردنا البيئية بثمن بخس). وثالثتها أسباب تتعلق بالسلوك البشري (الحاجة إلى إشباع الحاجات الأساسية في البلدان النامية، والطمع في الإبقاء على مستوى المعيشة الراهن في البلدان المتقدمة).

ويلاحظ المؤلف أن الوقائع تظهر أن كلا مجموعتي النظم الاقتصادية السائدة في هذا العالم، تسعيان إلى تحقيق أهدافهما ولو على حساب البيئة.. ففي ظل نظم اقتصاديات السوق، تسعى المنشأة الخاصة إلى تعظيم الربح بتعظيم استغلال البيئة (وبالتالي تفاقم التكاليف الاجتماعية). وفي ظل نظم الاقتصاديات المخططة مركزياً (أيضاً)، تسعى الدولة، عادة، إلى تعظيم الناتج الإجمالي (وبالتالي تحسين المستوى المادي لمعيشة مواطنيها) ولو كان ذلك على حساب البيئة.

٣ ــ البيئة في الحسابات الاقتصادية

إن المستجدات والتطورات البيئية التي أفرزت إلى الوجود علم اقتصاد البيئة، أفرزت أيضاً -كما يلاحظ المؤلف- ضرورات لتطوير الحسابات الاقتصادية بما ينسجم ويتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية، وذلك على مستوى حسابات المنشأة، وعلى مستوى الحسابات الاقتصادية القومية (الوطنية).

والمشكلة هي أن الحسابات الاقتصادية القومية الحالية تعطي أرقاماً مضللة عن حقيقة النمو الاقتصادي، ولا تعكس احتمالات تناقص الإنتاج مستقبلاً بسبب نفاذ الموارد غير المحددة، أو بسبب تلوث البيئة.. فمن نقائص «الناتج المحلي الإجمالي» أنه لا يأخذ بالحسبان اهتلاك رأس المال الطبيعي، ولا يبين حجم الخسائر والضرر والاستنزاف الحاصل في موارد البيئة القومية، ولا يعكس آثار التدهور البيئي على مستقبل النمو الاقتصادي.

لذلك، فإنه لا بدّ من إيجاد حسابات اقتصادية قومية بيئية تكون مكملة للحسابات الاقتصادية القومية الحالية، وتتضمن تقديرات كمية ونقدية للموارد الطبيعية، وتشمل إدراج عناصر البيئة في حسابات الناتج الاجتماعي والدخل، وتتيح مقاييس مثل: الناتج المحلي الصافي المصحح بيئياً، والدخل الصافي المصحح بيئياً.

ويفترض في الحسابات المصححة بيئياً، حسب المؤلف، أن تتناول الجوانب الأربعة التالية: حساب الموجودات البيئية، وتقدير وتقويم الخسائر البيئية، وحسابات اهتلاك رأس المال الطبيعي، والاستثمار في مجال حماية البيئة.

ويمكن الحصول على الناتج المحلي الصافي بيئياً، حسب المؤلف، بأن يطرح من الناتج المحلي الصافي بسعر السوق، النقص الحاصل في رأس المال الطبيعي، أي:

يطرح النقص الكمي في الثروات الباطنية والثروات النباتية والحيوانية، والانخفاض النوعي في قيمة البيئة الطبيعية (بسبب التلوث بأشكاله المختلفة).

وقد أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، مسودة لنظام مكمل لنظامها في الحسابات القومية، تحت اسم: نظام للحسابات الاقتصادية والبيئية المتكاملة System For Integrated Environmental and Economic » (SEEA) .«Accounting

وتتضمن مسودة النظام المقترح المذكور، أساساً، حماية البيئة، بالإضافة إلى جوانب أخرى لم يتناولها النظام الحالي، مثل الاقتصاد المنزلي.

ويلاحظ المؤلف أن تطبيق حسابات التكاليف البيئية للتنمية الاقتصادية ما زال في بداية الطريق، وأن هناك عقبات تعرقل التقدم في هذا المجال (مثل: النقص في المعلومات البيئية، والنقص في التصنيفات والتعريفات الواضحة للمجالات البيئية)، ويرى أخيراً أن لكل بلد يود تطبيق الحسابات الاقتصادية البيئية أن يبدأ بالمشاكل البيئية الأخطر بالنسبة له.

٤ـ التنمية والنمو الاقتصادي والبيئة

يشكل النمو الاقتصادي، حسب المؤلف، هدفاً من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، وهو يقاس بحجم الزيادة الحاصلة في الناتج القومي لبلد من البلدان خلال فترة محددة بالمقارنة مع الفترة السابقة. ويتساءل المؤلف: ما هو تأثير هذا النمو على البيئة والموارد الطبيعية ومستقبل التنمية البشرية عموماً؟ وما هي العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبين البيئة؟

فحول تأثير النمو: يلاحظ المؤلف، بدايةً، أن التنمية لا تتطابق مع النمو، لأنها عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط، ولا بد من أن تحقق التوازن بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن الهاجس الذي يلاحق كل شعوب الأرض، حسب المؤلف، هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية، وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية. وحيث أن المشاكل البيئية المتعلقة بالماء والتربة والهواء تؤثر تأثيراً كبيراً على الإنتاجية وعلى الكفاءة الاقتصادية، فإن من الضروري إدخال المعايير البيئية عند إقامة المشاريع الاستثمارية، أي القيام بدراسات للجدوى البيئية للمشاريع، وإلزام المستثمر بهذه الدراسات التي تبين تأثير المشاريع على البيئة، وكيفية معالجة الآثار البيئية الناجمة عن إقامة كل مشروع.

ولا بد من التوفيق بين التنمية والبيئة، عن طريق إجراء حسابات العائدات والتكاليف البيئية للتنمية، أي من خلال إجراء تحليل العائدات والتكاليف الذي يأخذ بالاعتبار العائدات الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ويخلص إلى إظهار القيمة الحالية الاجتماعية التي يجب أن تكون أساساً في ترتيب أفضليات المشاريع.

أما فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بالبيئة، فيرى المؤلف أن النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة حسابه الحالية (أي بطرح قيمة السلع المستخدمة كمستلزمات إنتاج من قيمة إجمالي السلع المنتجة في فترة ما)، لا يمكن أن يكون مؤشراً كافياً للتنمية..

فالعائدات من الخامات الطبيعية التي تحسب على أنها دخل أو قيمة مضافة جديدة، ما هي في الحقيقة إلا ريع ناجم عن بيع واستنزاف أصول رأسمالية وموجودات نادرة، ولا تشكل قيمة مضافة ناجمة عن عمل إنتاجي. ويشكل هدر هذه الموارد عامل تدهور للبيئة. وما لم يتم القيام استثمارات تعويضية تعيد إنتاج الموارد الطبيعية، وتحافظ على التوازنات البيئية، فإن النمو والتنمية لا يمكن أن يحافظا على الاستمرار.

وبعد أن يوضح المؤلف التأثير المباشر للتلوث والأضرار البيئية على النمو الاقتصادي (من خلال زيادة الوضع الصحي للقوى العاملة سوءاً، وزيادة أسعار عناصر الإنتاج)، يخلص إلى أن إنفاق الأموال لحماية البيئة يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بالمعنى التقليدي وفي الأمد القصير، أي أن النمو في الناتج القومي قد ينخفض، ولكن كل وحدة نقدية تنفق من أجل حماية البيئة والحد من الأضرار، ستشجع وتزيد الإنتاج، وبالتالي النمو الاقتصادي على المدى البعيد، طالما أن إنفاق هذه الوحدة النقدية سيقود إلى الإقلال من الأضرار البيئية بقيمة أكبر من قيمة الوحدة المنفقة.

٥- السياسات البيئية

تمثل السياسة البيئية، حسب المؤلف، مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها، وصد الأضرار عن الإنسان والبيئة، وجعل الأخطار التي تهدد الإنسان والحيوان والنبات عند أدنى مستوى ممكن، وترك مجال لحياة الأجيال المقبلة ولتطور الحياة الطبيعية.

ويعالج المؤلف موضوع السياسات البيئية في ثلاثة بنود رئيسة هي: مبادئ السياسة البيئية، والأدوات المساعدة لتحقيق أهداف السياسة البيئية، والآثار الاقتصادية المترتبة على الضرائب البيئية..

ففي مجال مبادئ السياسة البيئية، يتحدث المؤلف عن أربعة مبادئ يمكن إيجازها على الوجه التالي:

ـ مبدأ المتسبب كدليل للسياسة البيئية: ومن الوسائل التي يمكن استخدامها عند الأخذ بهذا المبدأ، الضرائب البيئية، والتصاريح البيئية، والإجراءات الحكومية لتكوين الوعي البيئي.

ـ مبدأ العبء الجماعي كعلاج مؤقت: بأن تتحمل السلطات العامة التكاليف البيئية بدلاً من المتسبب، فقط عندما يصعب تحديد المتسبب، أو عندما تكون حالة طارئة تجب معالجتها.

– مبدأ الوقاية (أو الحيطة): بأن تعالج المشاكل (قبل وقوعها) من الأسباب ومن المنبع الأساسي، وأن تجرى دراسات الجدوى البيئية لكل المشاريع الاستثمارية قبل تنفيذها.

ـ مبدأ المشاركة والتعاضد في السياسة البيئية: ويعني ذلك المسؤولية والفعل المشترك لكل الفعاليات التي يكون لنشاطها الإنتاجي أو الاستهلاكي تأثير ضار على البيئة، وذلك من خلال المشاركة في تخطيط وتنفيذ إجراءات حماية البيئة.

وفيما يتعلق بالأدوات المساعدة لتحقيق أهداف السياسة البيئية، يورد المؤلف عدة تصنيفات لتلك الأدوات، ومن أمثلة تلك الأدوات:

ـ حسب مبدأ المتسبب: التصاريح البيئية والرسوم البيئية.

ـ حسب مبدأ العبء الجماعي: المساعدات الحكومية للابتعاد عن الأنشطة الملوثة.

ـ أدوات غير مالية: التشريعات والقوانين والأوامر والتعليمات البيئية.

ـ سياسات تعتمد على الواردات والنفقات العامة: حماية البيئة بتمويل من الضرائب.

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية المترتبة على الضرائب البيئية، يرى المؤلف أن فرض الضرائب على النشاطات والمنتجين المتسببين في التلوث، سوف يحد من هذه النشاطات ويؤدي إلى زيادة معدل البطالة، وزيادة الأسعار التي يدفعها المستهلكون، وتقليل القدرة التنافسية للمصدرين (في حال عدم فرض ضرائب بيئية

في الخارج). ويمكن التخفيف من تلك الآثار، بمنح إعفاءات ضريبية بيئية للذين يتخذون كافة الإجراءات الممكنة لحماية البيئة، أو تشكيل صندوق للضرائب البيئية التي يتم جبايتها من فروع معينة، من أجل إعادة توزيعها استناداً إلى معايير بيئية على الجهات العاملة في نفس القطاع. وباعتبار أن مشاكل البيئة مشاكل عالمية، فإنه لن تكون لسياسة الإصلاح الضريبي البيئي الهادف إلى حماية البيئة، أية جدوى، إذا لم يطبق هذا الإصلاح على نطاق عالمي.

وفي مقابل تلك المحاذير لسياسة فرض الضرائب البيئية، يرى المؤلف أن تلك الضرائب تؤدي إلى تطوير العمليات الإنتاجية والمنتجات (تخفيض المواد الضارة الناجمة عن عمليات الإنتاج، وتحسين مردود الطاقة المستخدمة، والاستخدام الاقتصادي للمواد الخام، وتطوير مواد بديلة أكثر ملاءمة للبيئة)، ولن تعرض الاقتصاد الوطني للخطر، كما يبدو للبعض، وإنما ستعزز مكانة هذا الاقتصاد على المدى الطويل. فتطوير التقانة البيئية والقيام باستثمارات بيئية ممولة بضرائب بيئية يمنحان الاقتصاد فرصاً كبيرة ويفتحان آفاقاً اقتصادية جديدة (خلق فرص عمل مثلاً).

٦ـ العلاقة بين حماية البيئة والأهداف الاقتصادية

تتمثل الأهداف الاقتصادية الكلية، حسب المؤلف، في أربعة أهداف رئيسة، وهي: مستوى مرتفع من التشغيل، استقرار في مستوى الأسعار، توازن اقتصادي مع الخارج، ونمو اقتصادي مستمر. ويرى المؤلف أن للسياسة البيئية تأثيرات واضحة على كل من تلك الأهداف.

فيمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة، ألا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة أو أن توقف بعض المنشآت عن العمل، وتكون لذلك تأثيرات سلبية على التشغيل والعمالة. وفي المقابل، يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم تلك المعدات والتجهيزات.

ويمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على استقرار مستوى الأسعار.. فالسلع الملوثة والمثقلة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع. ولكن، ليس هذا هو الحال دائماً، فهناك اتجاه لتطوير طرق إنتاج وأساليب متلائمة مع البيئة ومجدية اقتصادياً بحيث تتجه التكاليف (وبالتالي الأسعار) نحو الانخفاض.

ويمكن أن تضعف القدرة التنافسية للصناعة الوطنية مع ارتفاع التكاليف، (وبالتالي ارتفاع الأسعار) الناجم عن زيادة نفقات حماية البيئة. ولكن، يمكن أن يكون التأثير عكسياً، أي ارتفاع تلك القدرة التنافسية.. فمن خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة، يمكن أن يكون هناك تفوق أو أسبقية تكنولوجية، وبالتالي كسب أسواق واسعة للتصريف. ومن الواضح أن كلا الاتجاهين (الإيجابي والسلبي) يؤثران على التوازن الاقتصادي مع الخارج.

وهناك أثر سلبي للسياسات البيئية على النمو الاقتصادي يتمثل في فرملة أو عرقلة النمو في المدى القصير، من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة. وهناك (في المقابل) أثر إيجابي يتمثل في تطوير تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نمواً اقتصادياً، إضافة إلى تأثير الإنفاق على النمو في المدى الطويل. وإضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي العشوائي يمكن أن يقود إلى إثقال البيئة وتلويثها، ويكون لذلك تأثير على شروط نمو إنتاج السلع الملائمة للبيئة.

وإلى جانب ذلك، فإنه من خلال الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة، يمكن أن يتأثر توزيع الفائض الاقتصادي والدخول، وبالتالي الرفاه الاقتصادي.

ويتزايد الإنفاق على حماية البيئة (كما يقرر المؤلف) بشكل مطرد على المستويين المحلي والعالمي. ويأخذ الإنفاق على حماية البيئة شكل الاستثمار البيئي الذي يتوزع على أربعة مجالات رئيسة وهي: إزالة الفضلات والنفايات والمواد الضارة، وحماية وتنقية المياه والهواء، ومكافحة الضوضاء، وتطوير التكنولوجيا النظيفة بيئياً، والتوعية البيئية.

٧ـ البعد العالمي لمسألة البيئة

لقد عولجت مسألة البيئة في الفصول السابقة من الكتاب موضوع البحث كمشكلة وطنية محلية، وكأن المواد الضارة والملوثة تقف عند الحدود الإقليمية للدولة، ولم تؤخذ بالحسبان الآثار الإقليمية أو العالمية للمشاكل البيئية المحلية، ولم تتناول الآثار العالمية للسياسة البيئية الوطنية التي يمكن أن تنتقل عبر التجارة العالمية أو غيرها من قنوات العولمة.

لذلك، يتحدث المؤلف في الفصل السابع عن: الموجودات والموارد البيئية العالمية (كالمحيطات والبحار)، والموارد والأنظمة البيئية العابرة للحدود (كالهواء والأنهار) والموجودات البيئية الوطنية (كالغابات والبحيرات)، والموجودات الإقليمية التي تعتبر جزءاً من الموارد الاقتصادية وتكون محصورة ضمن إقليم محدد.

ويلاحظ المؤلف أن التبادل التجاري بين الدول يقوم (عادةً) على أساس المزايا النسبية للأسعار. ولكن، يحدث في حالات التلوث البيئي العابر للحدود، أن تتأثر نوعية البيئة خارج حدود البلد المتسبب، باعتبار أن المواد الضارة تنتقل من داخل حدود الدولة إلى الخارج عبر طرق الاتصال البيئية المختلفة. وتكون للسياسة البيئية في بلد معين تأثير على نوعية البيئة في البلدان الأخرى، وبالتالي على المزايا النسبية للأسعار في هذه البلدان.

ولما كانت مشاكل البيئة متعددة الجنسيات وعابرة للحدود والقوميات، فإن من الضروري (حسب المؤلف) أن تكون سياسات وإجراءات حماية البيئة عابرة للحواجز القطرية والجغرافية، بحيث تكون منسجمة مع عالمية المشكلة. ويقترح المؤلف بعض السياسات والإجراءات على كل من المستوى المحلي (القطري) والعربي والإقليمي والعالمي، وملاحظاً أن البلدان الصناعية المتقدمة هي المتسبب الرئيس للمشكلات البيئية العالمية.

ويخلص المؤلف إلى أن التأييد والدعم السياسيين يشكلان شرطين أساسيين لنجاح الخطط والسياسات البيئية، وأنه لا بد من تزاوج السياسات الاقتصادية مع القرارات السياسية، وتضافر الجهود المحلية مع الجهود الدولية.

٨ـ البلدان النامية ومشاكل البيئة

يرجع المؤلف الوضع البيئي المتدهور في البلدان النامية (وبحيث أن القسم الأعظم من التدمير البيئي في العالم يحدث في تلك البلدان)، إلى عدة أسباب، ومنها:

الفقر العام: بحيث لا تتوفر الأموال الكافية لحماية البيئة، وبحيث يضطر السكان إلى استنزاف الموارد الطبيعية دون التمكن من إعادة إنتاج تلك الموارد.

التبادل اللامتكافئ: حيث تشتري الدول المتقدمة المواد الخام من البلدان النامية بثمن بخس، وتصدر إليها السلع المصنعة بأسعار عالية، وتكون النتيجة تفاقم مديونية الدول النامية، وبالتالي العجز عن حماية البيئة، والاضطرار إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

انتقال التلوث: حيث تنقل البلدان المتقدمة الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، لأسباب منها القيود البيئية غير المتشددة في البلدان النامية (وخاصة لحاجة تلك البلدان إلى الاستثمارات الأجنبية).

ويتحدث المؤلف عن الضغط السكاني، فيرى ضرورة وضع سياسة سكانية، بالرغم من أن الحد من التكاثر السكاني حدث في أوروبا (كما يلاحظ المؤلف) بفعل عوامل أخرى (غير السياسات والخطط) يغلب عليها الطابع الاقتصادي. ثم يتحدث

عن التقسيم الدولي للعمل، ويرى أن هذا التقسيم قد رفع الإنتاجية بشكل إجمالي، ولكنه أدى في النهاية (ويؤدي) إلى استنزاف ونهب الثروات الطبيعية للبلدان النامية، ثم يلاحظ أن حجم التدفق الصافي من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية المتقدمة (أكرر: من النامية إلى المتقدمة) قد بلغ في السنوات الأخيرة (منذ عام ١٩٨٥) أكثر من ٤٠ مليار دولار سنوياً.

ويخلص المؤلف (الدكتور رسلان خضور)، في نهاية كتابه إلى النتيجة المنطقية التالية: «إن المشكلة الأولى في البلدان النامية، ليست مشكلة البيئة أو مشكلة الزيادة السكانية، وإنما المشكلة الأولى هي فشل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. والمشكلة البيئية هي في قسمها الأعظم مفرزات للإخفاقات التنموية في هذه البلدان".

وبعد..

فإننا لا بد من أن ننوه بأننا نؤيد المؤلف، الدكتور رسلان خضور، ونوافقه في كافة الاتجاهات الرئيسة، وفي النتيجة النهائية، التي وردت في كتابه، وبأن هذا الكتاب (ورغم بعض الهنات التي لا نرى داعياً لذكرها) كتاب رائد، فعلاً، في مجال اقتصاد البيئة، وقد يكون فريداً في هذا المجال باللغة العربية.

ونرى أخيراً أن قراءة العرض الذي قدمناه لا تكفي وحدها (بطبيعة الحال) لتحقيق الفائدة المرجوة من هذا الكتاب الثمين، الذي يصارع طوفاناً من الكتب الرديئة.

الفصل الرابع عشر

قانون المياه في الإسلام

مقدمـــة

لعل «الماء» أهم شيء في العالم، وحتى أهم من الذهب نفسه.. فأنت لا تستطيع أن تشرب الذهب، وليس ثمة بديل عن الماء، ولا حياة في هذا العالم بدون الماء.

إن للماء وظيفة لدى الأحياء حيوية وحاسمة. وللماء، أيضاً، وظائف واستخدامات متعددة، مثل: إشباع الحاجة إلى الشرب، وإشباع الحاجات المنزلية والمدينية، وري الأراضي الزراعية (فالماء أهم عوامل الإنتاج الزراعي على الإطلاق)، والعمل في الصناعة (كمذيب أو كمبرد..)، وتوليد الطاقة الكهربائية، والعمل كوسيط للتطهير الذاتي، والعمل كحامل لوسائل النقل والانتقال في المواصلات النهرية والبحرية، والعمل كوسيلة للترويح.

لذلك، لم يكن من المستغرب أن يكون موضوع المياه شاغل فكر الدكتور المهندس عبد العزيز محمود المصري لمدة ربع قرن تقريباً، وهو العامل في مجالات التنقيب والحفر والدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والهيدروجيولوجية، وفي حقل المياه الدولية. وقد درس الرجل التشريعات المائية القديمة (بما فيها قوانين أورنمو وشريعة حمورابي)، والاتفاقيات الدولية، والقانون الدولي، ونتائج المؤتمرات الدولية، واستعان بخبراته المتراكمة من حضور عدة ندوات ومؤتمرات واجتماعات (دولية وإقليمية ووطنية)، ثم طلع علينا بكتاب حول المياه من منظور

إسلامي، نشرته دار الفكر بدمشق عام ١٩٩٩، تحت عنوان: «قانون المياه في الإسلام".

يتضمن الكتاب (الذي استغرق ٢٧٣ صفحة من القطع العادي) تقديماً بقلم الأستاذ الدكتور عبد الله فكري الخاني (السفير والقاضي السابق في محكمة العدل الدولية في لاهاي)، ومقدمة بقلم المؤلف، وتسعة أقسام حملت العناوين التالية: أهمية الماء، الدورة المائية الكونية في القرآن الكريم، مصادر المياه في القرآن الكريم، قانون المياه في الإسلام (في ستة أبواب)، بيع الماء في الإسلام، فصل نبع الماء من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم، الفرات في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وكتب الفقه، ماء زمزم، فصل (مرج البحرين يلتقيان). وختم الكتاب بأربعة ملاحق ذات صلة بمواضيع الكتاب، وقائمة بمصادر الكتاب. وفيما يلي بعض التفاصيل في ذلك..

القسم الأول – أهمية الماء

قال الله تعالى في القرآن الكريم: (وجعلنا من الماء كل شيء حي) – الأنبياء: ٣٠. وفي تفسير الآية –حسب القرطبي– ثلاثة تأويلات، أحدها: أنه خلق كل شيء من الماء، والثاني حفظ حياة كل شيء بالماء، والثالث: وجعلنا من ماء الصلب (= ماء الرجل) كل شيء حي. وقال قطرب: و"جعلنا» بمعنى خلقنا.

وتبين الآية –حسب المؤلف الدكتور المصري– أن أصل الحياة وعصبها هو الماء، فلا حياة بلا ماء، وتشير أيضاً إلى وحدة مصدر الحياة، وذلك عندما ذكر الله تعالى كلمة (كل)، وأضافها إلى (شيء)، ويبين لنا العلم أن الماء يكون ٨٠-٩٠% من وزن الكائنات الحية المختلفة، فهو، لذلك، عنصر أساسي في الكائن الحي، فلا بد من وجوده ليحيا، وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة.

ويرصد المؤلف حقيقة ذكر الماء والمطر والأنهار والعيون في أكثر من ٢٠٠ موضع في القرآن الكريم، منها /٦٣/ موضعاً ذكر فيها الماء. ويرى المؤلف أن هذا العدد الكبير من الذكر يدل على القدر العظيم من الاهتمام الذي أولاه كتاب الله عز وجلّ لهذا العنصر عظيم الشأن، ويعد دعوة من الله تعالى إلى عباده للتأمل والتدبر والبحث والدراسة لهذا السائل المبارك، حتى يستفيدوا منه ويستغنوا به عن كل خبيث ونجس وحرام. ويلاحظ المؤلف أن الآيات الكريمات بينت أن الماء الذي ينزله الله تعالى من السماء هو: للشراب، و الطهارة، وإحياء الأرض، وإخراج الثمرات والنبات.

ويخلص المؤلف في هذا القسم من كتابه إلى أن الحضارة الإنسانية ارتبطت دائماً بالماء.. فهو سبب حياتهم ودوامها، وسبب رزقهم وغذائهم واستمرار ذلك. فلا نهضة زراعية تقوم بلا ماء، ولا حياة للكائنات بلا ماء، ولا صناعة متطورة وحديثة بدونه ولا سيما في توليد الطاقة.. فإنه لا بد لتوليد الطاقة (في كل الأحوال) من استخدام الماء، كالطاقة الكهربائية والحرارية من أجل إنتاج البخار والطاقة الذرية من أجل إنتاج التبريد.

القسم الثاني- الدورة المائية الكونية في القرآن الكريم

يقول الله تعالى: (الله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون). الروم: ٤٨.

ويرى المؤلف أن في هذه الآية وأمثالها، وصفاً واضحاً للدورة المائية الكونية، حيث تسطع الشمس على البحار والمحيطات وكل المسطحات الضخمة كالبحيرات الكبيرة، فتثير الإشعاع الحراري الشمسي ليعمل على تبخر الماء، ويصعد هذا البخار إلى أعلى، وتتم هناك عملية تشكل السحب على اختلاف أنواعه وأشكاله.. فالنوع والشكل عنصران هامان في تقويم أداء السحاب، وعملية تشكل السحاب عملية واسعة. وتنتشر هذه السحب وفقاً لقانون إلهي دقيق، ثم يأتي دور الرياح في حمل قسمة العباد من بركات السماء إلى بقاع الأرض المختلفة. وقد جعل الله عز وجل للوصول إلى ذلك الأمر أسباباً، منها العوامل المتعلقة بالجبال الشاهقة التي تعمل كمصيدة مطرية، حيث تستأثر بالقسم الأكبر من الأمطار، لا سيما إذا كانت بالقرب من شواطئ البحار، أو كانت ذات ارتفاعات استثنائية، كالكتلة المركزية في أوروبا وجبل الشيخ في سوريا وهيمالايا وغيرها. أي أن السحب بعد أن تتولد أو تتشكل ويتحدد نوعها (ركامي، ثقال، طبقية)، يأتي دور الرياح بالتزاوج بين أنواع الغيوم المختلفة، لتنشأ ظاهرتا الرعد والبرق، وبنظام فريد تقتضي قدرة الله عز وجل وتقديره أن ينزل المطر. ويعود القسم الأكبر من الأمطار ليحقق معنى الدورة المائية الكونية بسقوطه على مصادره الأساسية من بحار ومحيطات وبحيرات. ويهطل القسم الأصغر من الأمطار على اليابسة لينتظم في دورة أخرى مختلفة.

ويخلص المؤلف إلى أن علم الهيدرولوجيا الحديث لم يخرج عن كونه متوافقاً مع القانون الإلهي الذي قضى بنزول المطر على هذه الطريقة الموصوفة.

القسم الثالث – مصادر المياه في القرآن الكريم

يقول المؤلف إن القرآن الكريم ذكر أن للمياه مصدراً رئيساً هو ما ينزل من السماء سواء كان مطراً أو غير ذلك، والذي يأتي نتيجة تبخر المياه من على سطح الأرض. وأما المياه التي على الأرض فيمكن لنا أن نشاهدها على نوعين حسب كيفية استثمارها، وهما: المياه السطحية، والمياه الجوفية.

▪ فلقد ورد في القرآن الكريم ذكر الأنهار والوديان والطوفان.. وكلها تشكل العناصر الأساسية للمياه السطحية. وقد أسهب القرآن الكريم في ذكرها وبيان تكوينها ونظام جريانها. وبين المؤلف أن لجريان المياه السطحية ثلاث مراحل.. المرحلة الأولى (مرحلة الولادة والطفولة) وهي بداية تفجر الأنهار وجريانها. والمرحلة الثانية (مرحلة الشباب والعنفوان) وفي هذه المرحلة يكون قد استقر أمر النهر وقد فتحت القنوات الجوفية وحفرت مجار إضافية ووسعت. والمرحلة الثالثة (مرحلة الشيخوخة فالموت)، إذ يصل النهر كما يصل الإنسان إلى مرحلة الشيخوخة ويكون سببها بتقدير الله عز وجلّ كثرة الاستثمارات الجارية في مناطق النبع أولاً، وتتجلى بحفر مجموعات كبيرة من الآبار، فتقوم هذه الآبار بقطع الجريانات الجوفية المغذية للنهر، ومن ثم تضعف تغذيته شيئاً فشيئاً، حتى تغلق هذه الأقنية الجوفية من جديد، ويتوقف جريان النهر تماماً.

▪ وجاء في القرآن الكريم: (فسلكه ينابيع في الأرض) – الزمر: ٢١. ويستنتج المؤلف أن تغذية المياه الجوفية تتم عن طريق مياه الأمطار والثلوج، وتأخذ لها مسالك خاصة، وهو ما يسمى بالأقنية الجوفية. وللمياه الجوفية نوعان: ١- المياه الجوفية المتصلة هيدروليكياً بالمياه السطحية ويكون هذا النوع متأثراً بسرعة بالعوامل الجوية (مطر، جفاف..)، ٢- المياه الجوفية الأحفورية، وتسمى أيضاً: المياه الجوفية المستحاثية، وتسمى حديثاً: المياه الجوفية المغلقة، وهي تجمع مياه عبر آلاف السنين. وهناك جريانات جوفية تشبه الجريانات السطحية، إلا أنها ليست كبيرة كالسطحية، وهي تنتقل من مكان إلى آخر تحت سطح الأرض. ووفقاً لذلك، يميز المؤلف بين نوعين من الخزانات: الخزانات المغلقة وهي التي لا تتصل مع أية طبقة جوفية أخرى، والخزانات المفتوحة وهي أكثر مرونة من سابقتها، وتمتاز بمياهها المتجددة الوافرة واتصالها مع خزانات جوفية أخرى.

القسم الرابع– قانون المياه في الإسلام

يشمل القسم الرابع ستة أبواب تمثل الجسم الرئيس للكتاب، وقد جاءت عناوينها على الوجه التالي: تعاريف، المياه العمومية، إقامة الحواجز أو السدود على مجاري المياه العامة ونقل المياه خارج الحوض، تثبيت الحقوق على المياه العامة

وتقسيم المياه المشتركة، حماية المياه من التلوث والحافظ عليها، والفصل في المنازعات. وفيما يلي بعض التفصيل..

١- تعاريف

يعرض المؤلف تعاريف كثير من المصطلحات الرئيسة ذات الصلة، مثل: الماء العذب، الماء المالح، الماء المعدني، الماء المقطر، الماء العسر، وماء الزهر.. فالماء العذب (مثلاً)، هو ما قلت نسبة الأملاح الذائبة فيه، بحيث أصبح سائغاً في الذوق من ناحية ملوحته.

ويلاحظ المؤلف أن المياه التي يجوز التطهير بها سبعة، وهي: ماء السماء، ماء البحر، ماء النهر، ماء البئر، ماء الثلج، ماء البرد، وماء العين.

ثم يتحدث المؤلف عن ماء السماء، والمطر (تعريفه، أسماؤه، وأوصافه)، وماء النهر (تعريفه وترتيب الأنهار)، وماء العين، والآبار (تعريفها، أسماؤها، وأوصافها وأنواعها)، والغدير، والسيل، والبرد، والبرق، والسحاب، والتلوث.

وينهي المؤلف باب التعاريف بمناقشة حول لون الماء، فيرد على القائلين بأن للماء لوناً، ويرى أنه ليس للماء لون. ويستدل من الحديث الشريف «الماء طهور لاينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» على أنه، عندما تجري عملية قسمة المياه، يجب ألا تقتصر الحصة على الكم، بل والكيف على السواء، أي أنها حصة بنوعية معينة تحدد مواصفاتها، وذلك حتى لا نطلق العنان لبعض الأطراف المشاركة في المياه لتفسير مفهوم الحصة بإهمال النوعية، وينبه المؤلف إلى أهمية قران الكمية بالنوعية في اتفاقية واحدة.

ويخلص المؤلف إلى القول بأن الرسول عليه الصلاة والسلام قرر أن المؤثرات الثلاثة، اللون والطعم والرائحة، هي التي تميز المياه العذبة من غيرها من المياه، ومقياس العذوبة هو عدم اللون والطعم والرائحة.

٢- المياه العمومية

يبحث المؤلف، هنا، فما يسمى: الملكية العامة للمياه. وينطلق المؤلف، في بحثه حول دليل تلك الملكية، من الآية الكريمة (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) – البقرة: ٢٩، ومعناها أن الله تعالى، وهب البشر جميع ما في الأرض (وبما في ذلك الماء)، وسخره لهم، ليتقووا به على طاعته، ويستدلوا به على سعة جوده.

ويقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، في حديث أخرجه أحمد وآخرون: «الناس شركاء في ثلاثة، الماء والكلأ والنار". وقوله عليه الصلاة والسلام:

(شركاء) يريد به الإباحة في الماء الذي لم يحرز، نحو الحياض والعيون والآبار والأنهار.

ثم يتحدث المؤلف عن تحديد حرم المياه (والحريم لغة هو الشيء المحمي أو الذي لا يمكن انتهاكه وحريم النبع هو المنطقة المحيطة به)، فيورد بعض الأحاديث النبوية في ذلك (ومنها ما يحدد حريم العين بحوالي ٣٧٥م)، ويرصد اختلافات الفقهاء حول حرم الآبار في المناطق الزراعية والتجمعات السكنية، وذلك راجع -حسب المؤلف- إلى عدة عوامل منها: فارق الاستهلاك والاستجرار من البئر، ونوعية الأرض واتجاه الجريانات الجوفية.

وفي مجال استخدامات المياه، يلاحظ المؤلف أن الله تعالى أعطى الأولوية لمياه الشرب، عندما قال تعالى: (هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون)، النحل: ١٠.

وينهي المؤلف باب المياه العمومية بفصل في آداب الشرب يشمل البنود التالية: الشرب قائماً، من شرب وهو واقف على بعيره، الأيمن فالأيمن في الشرب، هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطي الأكبر؟ الكرم في الحوض، خدمة الصغار الكبار، الشرب بنفسين أو ثلاثة، الشرب في آنية الذهب، الشرب في الأقداح، الشرب من قدح النبي صلى الله عليه وسلم وآنيته، شرب البركة والماء المبارك، فضل سقي البهائم، وإثم من منع ابن السبيل من الماء.

٣- إقامة الحواجز ونقل المياه

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة (=مسيل الماء من المرتفع إلى السهل في الأرض الصلبة الغليظة ذات الحجارة السوداء) التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرّح (=أرسل) الماء يمر، فأبى عليه، فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك"، فغضب الأنصاري، فقال: أن كان ابن عمتك؟ (- هل حابيت الزبير لأنه ابن عمتك؟)، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر". (الجدر هو حجز الماء. والمعنى: حتى تبلغ تمام الشرب). ويستدل من هذا الحديث الشريف -حسب المؤلف- على أمور كثيرة، ومنها:

- أن لكل دولة أو مجتمع الحق في حصة عادلة ومعقولة من مياه المجاري العامة.

- أن يكون استخدام من في المجرى الأعلى من الماء مقيداً بعدم حدوث الضرر لمن في الأدنى. لذلك، قيدت الإنشاءات في الأعلى بشروط ذكرها النبي عليه الصلاة والسلام، وهي بارتفاع الكعبين، أي مقدار ما يساعد صاحب الأرض على سيلان الماء إلى أرضه بعينها.

ويرى المؤلف أن الاتفاقية الدولية الحديثة (التي وصفها بأنها أرقى درجات تقنين القانون الدولي في مجال المياه المشتركة بما تحمله من مبادئ دولية عامة وخاصة) قد حققت في نصها وروحها المعنى المقصود من الحديث الشريف المنوه به. ويورد المؤلف (من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية) نصوص المادة الخامسة (حول مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين)، والمادة السابعة (حول مبدأ الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن)، والمادة /٢٦/ (حول الإنشاءات).

وفي حديثه عن نقل المياه خارج الحوض، يرجع المؤلف إلى فقه الإمام أبي حنيفة ليستدل على عدم جواز نقل المياه (من قبل الموجود في الأعلى، أو دولة المجرى الأعلى) خارج الحوض، لأن ذلك يؤثر بشكل سلبي على من هم شركاء معهم في النهر، وكذلك عدم جواز إقامة تجديدات على شواطئ الأنهار العامة. والحظر المقصود هنا -حسب المؤلف- ليس حظراً مطلقاً على جميع الدول المشتركة بالحوض المائي، لأن علة الحظر هي إحداث الضرر للمشتركين بالمجرى المائي، فيطبق الحظر في المجرى الأعلى للنهر (إلا إذا كان ثمة اتفاق بين الشركاء)، ولا يطبق في المجرى الأدنى، لانتفاء الإضرار بالآخرين في الحالة الثانية.

ويخلص المؤلف إلى القول: إذا كان لا يجوز إقامة السدود الصغيرة، فأشد من ذلك عدم جواز إقامة السدود الكبرى، أو نقل المياه عبر أقنية صغيرة أو كبيرة إلى الأراضي التي ليس لها الحق في الشرب، وهو ما نعبر عنه الآن بنقل المياه خارج الحوض.

٤- تثبيت الحقوق وتقسيم المياه

يرى المؤلف، في مجال تثبيت الحقوق على المياه العامة أو العمومية، أن حديث ابن الزبير (الوارد في الباب /٣/ أعلاه) تطبيق للعادة المعروفة، وهي أن لكل مشارك في النهر حصة بمقدار الانتفاع به ودون الإضرار بغيره. وهذه الحصة هي مقدار الشرب.. فالأعلى يشرب وينتفع قبل الأسفل، ويحبس الماء حتى يصل إلى الكعبين، وحتى يبلغ تمام الشرب. وهذه هي العادة التي كانت معروفة آنذاك. ولا يجوز للأعلى أن يحجز الماء أكثر من المعروف والسنة التي جرت بين المتشاركين. وبذلك استوفى النبي صلى الله عليه وسلم لكل حقه. وهذا الحديث -

حسب المؤلف- تأكيد على مبدأ الحفاظ على الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية على المياه العامة.. فهناك حق الملكية العامة أو الجماعية للأنهار والبحيرات الطبيعية والبحار والمحيطات والمياه الجوفية المحمولة في السحب، لأن ذلك الماء لا يمكن امتلاكه. وهناك أيضاً حقوق الماء المشترك وحق الشفعة، والحقوق المبنية على الضرورة كحق المرور وحق الناس والماشية المطلق في شرب الماء، وحق عابر السبيل. ولذلك حرم الإسلام إمساك فائض الماء ومنعه الناس، وحرم بيع الماء كما سنرى لاحقاً.

وفي مجال تقسيم المشتركة، يقول الله تعالى: (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم) - القمر: ٢٨. ويرى المؤلف أن هذه الآية قانون إلهي عظيم يقرر مبدأ قسمة المياه. والقسمة هي إفراز النصيب أو تعيين المقدار باستخدام معيار نوع المجرى المائي (حدودي، تعاقبي). ويستدل المؤلف من عدة آيات كريمة ومما ورد في السنة الشريفة وكتب الفقه على أن الإسلام أكد على مبدأين اثنين، وهما:

ـ مبدأ قسمة المياه العامة (أو المشتركة) بين المشتركين.

ـ مبدأ القسمة بالعدل والتساوي.

ويرى المؤلف، في ختام الباب الرابع للكتاب، أن الحصة العادلة تتحقق بتطبيق أحكام المادة السادسة من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والخاصة بالعوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول، وقد تم تثبيت نص تلك المادة في آخر الباب الرابع نفسه.

٥- حماية المياه من التلوث والحفاظ عليها

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُستعذَب له الماء من بيوت السقيا. (يستعذب = يحضر الماء العذب. والسقيا عين بينها وبين المدينة المنورة يومان). ويستدل المؤلف من هذا الحديث (ومن غيره)، على أن الإسلام حث على طلب الماء العذب الطاهر أينما وجد للشرب، وهذا ما يسمى بالاستعذاب.

ومن صفات الماء العذب التي يستخرجها المؤلف من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية، أنه: مبارك، ومنهمر، ومسكوب، وطهور، وطيب بارد، وغدق، وثجاج، وزلال، وسلسل وسلسال، وفرات، وشريب، وشروب، وقراح.

ويلاحظ المؤلف أن هدي الإسلام جاء بالحفاظ على الماء، وعدم تلويثه. وهو يرى أن الهدي الأول هو الاقتصاد وعدم الإسراف، وأن الهدي الثاني هو عدم تلوث الماء، وطريق ذلك:

▪ الوقاية من حدوث التلوث، باتخاذ احتياطات مثل: تنظيم استعمال الأيدي (اليد اليمنى للطعام والشراب، واليسرى لإزالة النجاسة)، وتغطية الإناء وقاية من التلوث.

▪ الإرشادات والتوجيهات للابتعاد عن مسببات التلوث مباشرة، ومنها: النهي عن التنفس في الإناء أثناء الشرب، وعن اختناث الأسقية (أي كسر أفواهها للشرب منها)، وعن الشرب من فم السقاء، وعن إدخال المستيقظ يده في الإناء قبل غسلها، وعن التبول في الماء الراكد، وعن التبرز قرب الماء، وعن استعمال الماء الملوث.

٦- الفصل في المنازعات

يلاحظ المؤلف، فما يتعلق بالمياه السطحية، وجود ثلاثة أحاديث نبوية في تثبيت الحقوق العامة، فيشرحها بالتفصيل.. أحدها هو حديث ابن الزبير (الوارد أعلاه)، والآخران حديثان واردان في الموطأ للإمام مالك. ويستنتج المؤلف منها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فصل في الخصومة حول المياه السطحية، وأقر مبدأ العرف والعادة، وقدم في ذلك ضوابط منها شرب الأعلى قبل الأسفل، بعد الحبس إلى الكعبين، ودون إضرار بالأسفل. وإذا كان المجرى المائي تعاقبياً (أي يمر من الأعلى إلى الأسفل)، يكون الشرب أو الحصة وفقاً لضوابط معينة منها احتياج الأراضي للري بناء على مفاوضات بين الجانبين. وإذا كان المجرى المائي حدوديا (أو ما يسمى بالجهتين المتقابلتين)، يقسم الماء بينهما مناصفةً.

وفيما يتعلق بالمياه الجوفية، يشرح المؤلف الحديث الذي أخرجه البخاري في باب الخصومة في البئر «من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ هو عليها فاجر، لقي الله وهو عليه غضبان"، والحديث الذي أخرجه الإمام مالك «لا يمنع نقع بئر"، ويستنتج أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد فصل في المنازعات حول المياه الجوفية، لأن ماء البئر –وحسب تعريف الشرع الحنيف له- يعد من صنوف المياه الجوفية، لأن ماء البئر لا يفارق البئر ذاتياً.

ثم يقدم المؤلف مقولات (ذات صلة) من كتاب «شرح فتح القدير» لابن الهمام، ويذكر أحكاماً فقهية أخرى (مثل: يحظر إقامة أية تجديدات على شواطئ الأنهار العامة لغير أغراض الاستخدام العامة، وأيما شخص أغلق قناة بدون إذن السلطات زاعماً أنها ضارة يجب أن يعاقب بأن يعيد فتح القناة)، ويقدم إجابات عن بعض الأسئلة حول الشرب حسب المذهب الحنفي.

ويخلص المؤلف في نهاية باب الفصل في المنازعات إلى استنتاج عام مفاده: أن فصل الرسول صلى الله عليه وسلم في الخصومات حول المياه السطحية والمياه

الجوفية، ما هو إلا إنارة الطريق لنا، بتأسيسه صلى الله عليه وسلم قواعد العمل السليم، وترك الأمور مفتوحة بما يحمل التشريع الإسلامي من مرونة، حيث ترك تقدير الحالات المختلفة في حل نزاعاتها إلينا.

القسم الخامس – بيع الماء في الإسلام

يرى المؤلف أن الإسلام –وكما تبين أعلاه– جعل المياه للبشر جميعاً، وحثنا على قسمتها بالعدل والتساوي، مع احترامه للعرف والعادة والحقوق التاريخية. ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء في أحاديث مثل: «لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه» و"لا يباع فضل الماء ليباع به الكلأ".

وقد جعل الله تعالى من يمنع فضل الماء كمن يبيع بعهد الله وإيمانه ثمناً قليلاً.. ففي صحيحي البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل كان له فضل ماء بالطرق فمنعه من ابن السبيل، ورجل بايع إماماً لايبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها رضي وإن لم يعطه سخط، ورجل أقام سلعته بعد العصر، فقال: والله الذي لا إله غيره، لقد أعطيت بها كذا وكذا، فصدقه رجل"، ثم قرأ هذه الآية: (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً).

ويستنتج المؤلف أن الأحاديث الصحيحة تدل على حظر بيع الماء أو بيع فضلها، وهو الحكم الذي يرجحه المؤلف. ثم ينوه بأنه ساهم –من خلال عضويته في وفد الجمهورية العربية السورية في لجنة التنمية المستدامة على مستوى الوزراء في نيويورك– بإقرار مبدأ استرداد الكلفة للمشاريع المائية، وكان من نتائج ذلك وتجلياته أن الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ (تحت رقم E/CN .١٧/١٩٩٨/١٣) قد نصّت في فقرتها رقم /٤١/ على أنه: «يجب تغطية جميع التكاليف إما بواسطة مستخدمي المياه أو ميزانية القطاع العام، إذا أُريد أن يكون توفير المياه مستمراً..".

وفي مجال حكم بيع الماء، يعرض المؤلف رأي جمهور العلماء القائل بجواز بيع غير المباح للناس جميعاً، كماء البئر والعين والمحرز في الأواني ونحوها. ثم يعرض رأي الظاهرية القائل بأنه لا يحل بيع الماء مطلقاً، لا في ساقية، ولا في نهر، ولا في عين، ولا في بئر، ولا في قربة، ولا في إناء، إلا أن تباع البئر كلها أو جزء منها.

ويخلص المؤلف إلى القول: إن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الواضحة والصريحة تنهى عن بيع الماء. وثمة أحاديث أخرى تدل على عدم منع الماء لمن يحتاج إليه. ومن هذا وذالك، أرى أن النهي عن بيع الماء راجح على الجواز، وكأن منع الماء هو سبيل لبيعه، فلذلك نهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك. وإذا كان منع الماء منهياً عنه في أي وقت ودون مقابل، فمن الأولى منع البيع. وهناك اليوم من يروج لجعل الماء سلعة اقتصادية لها ثمن، وما أخبثها من فكرة، وما أسوأها، وما أضرها على حياة الناس والشعوب! ولذلك، وحفاظاً على حقوق البشرية ولا سيما المسلمة، أرى تحريم بيع الماء، وما أحرز منه نضع له مبدأ استرداد كلفة إحرازه، ولا ضير من زيادة بسيطة، وهذا ما اقترحناه على المستوى الدولي.

القسم السادس- فصل في «نبع الماء من بين أصابعه الشريفة"

خصص المؤلف هذا القسم لعرض عدة أحاديث نبوية حول نبع الماء من بين أصابع الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وتكثيره ببركته صلى الله عليه وسلم، ومنها الحديث الذي أخرجه البخاري كما يلي: «عن أنس بن مالك رضي الله عنه: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحانت صلاة العصر، فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه، فأُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الإناء يده، وأمر الناس أن يتوضؤوا منه. قال: فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ الناس حتى توضؤوا عن آخرهم.

القسم السابع- الفرات في القرآن والسنة وكتب الفقه

يلاحظ المؤلف أن الله تعالى ذكر في القرآن الكريم كلمة «الفرات» ثلاث مرات، وأن الرسول محمداً صلى الله عليه وسلم ذكرها في أحاديثه عدة مرات، وما ذلك لأن لنهر الفرات منزلة خاصة عند الله تعالى وعند رسوله الكريم.

ويرصد المؤلف عدة أحاديث نبوية صحيحة تقول بانحسار مياه الفرات قبل قيام الساعة، ومنها حديث أخرجه البخاري، وجاء فيه: «عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب يقتتل الناس عليه، فيقتل من كل مئة تسعة وتسعون، ويقول كل رجل منهم: لعلي أكون أنا الذي أنجو".

كذلك، فإن كتب الفقه -كما يقول المؤلف- زاخرة بذكر نهري الفرات ودجلة صراحة، ومنها ما ورد في شرح فتح التقدير (الجزء العاشر).

القسم الثامن – ماء زمزم

يورد المؤلف عدة أسماء لماء زمزم، أو «نبع الخير» كما يسميه هو، ومن تلك الأسماء: بركة، برة، بشرى، تكتم، حرمية. ويلاحظ المؤلف أن ماء زمزم يتدفق منذ حوالي خمسة آلاف سنة، وسيبقى يتدفق إلى يوم القيامة.

وفيما يتعلق بفضل ماء زمزم، يذكر المؤلف نحواً من ثلاثين ميزة اختص بها ذلك الماء، ومنها: أنه من عيون الجنة، وأنه غسل به قلب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم غير مرة، وأنه طعام طُعْم، وأن فيه شفاء من كل داء، وأن فيه شفاء من الحمى، وأنه يذهب الصداع، وأنه لما شرب له، وأنه لا يفنى على كثرة الاستقاء.

وبعد أن يشرح المؤلف الوصف الهندسي لبئر زمزم، ويذكر عيون ماء زمزم، يذكر أن النبع الرئيسي هو من جهة الحجر الأسود من ركن الكعبة بالقرب من بابها، وكأنه رسالة إلهية تقول إن أبواب رحمة الله مفتوحة، وأن ماء زمزم بلا انقطاع.

وينهي المؤلف الحديث عن ماء زمزم بالقول: وأما تفسيري العلمي لعدم هبوط المنسوب الديناميكي لبئر زمزم عن مستوى الينابيع مهما كان الضخ، في حين أن المنسوب السكوني يتغير قليلاً حسب الضخ، فهو أنه من الحقيقة العلمية التي تقول بأن الكعبة المشرفة هي مركز اليابسة من الأرض.. فلو وضعنا فرجاراً على ظهر الكعبة، ودورناه باتجاه اليابسة من الكرة الأرضية، لمس جميع اليابسة. ولهذا، فإن المركز الحقيقي الثقلي للأرض هو الكعبة المشرفة. وبما أن النبع الرئيسي لبئر زمزم من جهة الكعبة دون أن يعرف امتداد آخر لهذا النبع العظيم، فإنني أرجح استناداً إلى ذلك أن النبع عمودي وليس من انتشار أفقي أبعد من موقع الكعبة المشرفة. وهو يخضع إلى القوى الجاذبة والنابذة. وبخضوعه إلى هذين النوعين من القوى المتفانية في هذه النقطة، ومع دوران الأرض المستمر والمعروف في حالة الدوران، فإن النقط الواقعة على محور الدوران لا تنتقل بالدوران من مكان إلى آخر إلا انتقالاً متناهياً في الصغر، بعكس النقاط الواقعة على الأطراف. وتزداد سعة الانتقال بالابتعاد عن محور الدوران، والقوى في هذه النقطة متساوية متفانية، لذلك يبدو الماء ساكناً هنا، فالحركة عمودية مع حركات أفقية متفانية القوى. وأما لماذا لا تسيل، فالله أعلم بذلك. ولكن يمكننا التجرؤ والتحدث عن خاصية التوتر السطحي مع فناء القوى الجاذبة والنابذة، فهي تشكل عوامل ضغط طبيعية. أي أن العين لا تنضب ولا تسيل، وهي العين الوحيدة الباقية حتى يرث الله الأرض ومن عليها لعدم غورها.

القسم التاسع- فصل مرج البحرين يلتقيان

يقول الله تعالى في القرآن الكريم: (مرج البحرين يلتقيان، بينهما برزخ لا يبغيان) - الرحمن: ١٩ و٢٠. وفي تفسير هذه الآية، يقول المؤلف: إن التفسير العلمي لهذه الآية الكريمة يدل على عدم اختلاط المياه العذبة (الحلوة) بالمياه المالحة (مياه البحر)، وذلك بتشكيل ظاهرة التوتر السطحي. وهذه الظاهرة تتلخص بأنه عندما يتقدم لسان الماء العذب في مصاب الأنهار الكبيرة الغزيرة، والأنهار الساحلية الصغيرة عندما تكون ذات ميل شديد وتدفق قوي نحو البحر أو المحيط، يتشكل بفعل فرق الكثافة بين النوعين من المياه غشاء لا يمكن رؤيته، وهو ناتج عن انكماش ذرات كل منهما نحو نفسه وبنفس الاتجاه. وإن اختلاف الكثافة يؤدي إلى اختلاف عملية التجاذب الجزيئي بين ذرات كل منهما، وهذا ما يجعلهما كأنهما سائلان مختلفان، يحتفظ كل منهما باستقلاله في مجاله. وهذه الحالة تنطبق على عدة أشكال..

الملاحق

▪ يثبت المؤلف في آخر الكتاب ملاحق أربعة تتضمن نصوصاً ذات صلة وثيقة بالموضوع قيد البحث، وهي:

▪ الملحق رقم /١/ - من قواعد هلسنكي ١٩٦٦: ويتضمن المادتين الرابعة والخامسة من الفصل الثاني الخاص بالاستخدام العادل للمياه في حوض مائي دولي.

▪ الملحق رقم /٢/ - اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

▪ الملحق رقم /٣/ - الفرات ودجلة نهران دوليان: ويتضمن الحديث عن: اسم النهر، ومعاهدة لوزان، واتفاقية الصداقة لعام ١٩٢٦ بين سورية وتركيا، والبروتوكول النهائي لتخطيط الحدود السورية التركية في عام ١٩٣٠، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا في عام ١٩٤٦، وبعض مواد بروتوكول ١٩٨٠ بين تركيا والعراق وسورية، وبروتوكول ١٩٨٧ بين حكومتي سورية والعراق، وبيان صحفي صادر في عام ١٩٨٨ عن وزراء الري والمياه في سورية والعراق وتركيا، وبيان مشترك صادر عام ١٩٩٣ عن وزيري الخارجية في سورية وتركيا، وبيان مشترك صادر في عام ١٩٩٣ عن رئيسي الحكومة في سورية وتركيا.

▪ الملحق رقم /٤/ - مبدأ استرداد تكاليف المشاريع المائية وتطبيقاته في سورية: ويتضمن الاقتراح السوري والنص المعتمد (بعد المناقشة) لدى الأمم المتحدة، والمرسوم رقم /٧/ لعام ١٩٩٦ المتضمن تحديد تكاليف استصلاح الأراضي في سورية وكيفية استردادها والتعليمات التنفيذية الصادرة عن وزير الري في سورية لتنفيذ ذلك المرسوم، وكلمة الوفد السوري أمام اجتماع خبراء الأمم المتحدة في التنمية المستدامة (عام ١٩٩٨) المتضمنة عدم شرعية جعل الماء سلعة اقتصادية، وتوصية خبراء التشريع المائي والبرلمانيين المختصين في اجتماع جنيف (١٥-١٩٩٨/٢/١٧) بعدم شرعية سوق المياه.

كلمة أخيرة

من الواضح أن الكتاب ثمرة لخبرات كبيرة في علوم الدنيا والدين.. ثمرة نضجت في أنسب الأوقات، حيث تتزايد، يوماً بعد يوم، أهمية الماء والصراعات من أجله، وإلى درجة أن الكثيرين صاروا يرون أن حروب القرن الواحد والعشرين ستكون حروباً من أجل الماء.

ونحن مع الدكتور الخاني (مقدم الكتاب) عندما يقرر أن الكتاب «بحث قيم وغني"، وأنه «منحى جديد لم يسبقه إليه عالم ولا باحث في علم المياه"، وأن الدكتور المصري (مؤلف الكتاب)، قد «جمع إلى مخزون العلم الحديث في طبقات الأرض وما تحويه من مختلف أنواع المياه، التفاسير للآيات القرآنية الكريمة التي ترشد إلى ما توصل إليه العلم الحديث، وأضاف إلى ذلك تجاربه الكثيرة وأبحاثه العديدة في مختلف دول العالم خلال عقود من الزمن، فجاء بحثه مستفيضاً، غنياً بالمعلومات، شاملاً بالنتائج، عميقاً بالعلم والمعرفة".

وبالرغم من وجود بعض الهنات الصغيرة، فإننا (وقد عملنا في مجال تخطيط الموارد المائية مدة أكثر من عشر سنوات) نعتبر الكتاب المعني بحثاً رائداً، وإضافة حقيقية إلى المكتبة العربية، وذخراً للأمة في حاضرها ومستقبلها، وزاداً للعلماء يمكن أن يفيدوا منه مرجعاً لتطوير أبحاثهم حول المياه.



الفصل الخامس عشر

خرافات حول قضية الجوع في العالم /١/

- مقدمة

يعرف برنامج الغذاء العالمي الجوع بأنه: حالة يعجز فيها الناس عن الحصول على طعام يكفي لتأمين الأغذية اللازمة لحياة معافاة ونشيطة. وهؤلاء الذين يعتبرون ناقصي التغذية يعيشون على /١٨٠٠/ وحدة حرارية أو أقل يومياً، بينما يحتاج الشخص العادي إلى /٢١٠٠/ وحدة حرارية يومياً.

ويقدر تقرير للبرنامج المذكور صدر حديثاً، أن عدد ناقصي التغذية في العالم كله يبلغ /٨٣٠/ مليون إنسان (يمثلون حوالي ١٢% من سكان العالم)، منهم /٧٩١/ مليون إنسان (أي حوالي ٩٥% من المجموع) يعيشون في البلدان النامية، ومنهم أيضاً /٢٠٠/ مليون طفل دون سن الخامسة تقل أوزانهم عن المعدل المطلوب بسبب نقص الغذاء.

ويكشف التقرير المذكور عن معاناة /١٨٠/ مليون إنسان من نقص الغذاء في المناطق المتاخمة للصحراء الأفريقية (مثل أنغولا والصومال وأثيوبيا)، وهو ما يمثل ثلث عدد السكان في تلك المناطق. وتعد بلدان هذه المناطق الأكثر تأثراً بالجوع، وهي تقاسي أقسى حالات المجاعة. كما يعاني /٥٣/ مليون إنسان من نقص التغذية في مناطق أمريكا اللاتينية مثل هايتي ونيكاراغوا وهندوراس، ويمثل هذا الرقم ١١% من السكان في هذه المناطق. أما في آسيا، فيعاني /٥٢٥/ مليون إنسان (أي ١٧% من سكان القارة) من نقص الغذاء، وينتشر هؤلاء في مناطق مثل كوريا الشمالية وكامبوديا وبنغلاديش، وكذلك في العراق الذي يعاني ١٥% من سكانه (وخاصةً منهم الأطفال دون سن الخامسة) من نقص الغذاء بسبب الحصار والحرب، وأفغانستان التي اجتمع عليها الجفاف والحصار والحرب .

وفي كتابهما «الجوع في العالم» الصادر حديثاً في دمشق عن دار الحمراء، يفند خبيران في الغذاء والتغذية، هما فرنسيس لابيه والدكتور جوزيف كولينز، /١٢/ خرافة حول قضية الجوع في العالم. ونعرض، فيما يلي، موجزاً عن أبرز تلك الخرافات، وردودهما عليها، وتختم بخلاصة، ونركز في البداية على أفكار مقدمة الكتاب لأهميتها البالغة..

ما وراء الذنب والخوف

يعلن المؤلفان في مقدمة كتابهما، أنهما كانا يتساءلان، طيلة /١٥/ عاماً، عن سبب وجود الجوع في عالم تسكنه الوفرة، وأنهما توصلا إلى حقائق مذهلة:

ـ ليس الجوع في أية دولة من العالم مشكلة مستحيلة الحل.

ـ زيادة الإنتاج الغذائي قد لا تساعد على حل المشكلة.

ـ المساعدات الغربية (والأمريكية تحديداً) غالباً ما تكون ضارة.

ـ الفقراء في العالم الثالث لا يمثلون تهديداً لمصالح الأمريكيين.

ويضيف المؤلفان: «يشرح كتابنا هذه الحقائق وغيرها، التي حررتنا من نظرة إلى مشاكل الجوع ملؤها الذنب والخوف".

ثم يطرح المؤلفان السؤال المنطقي: ما هو الجوع؟ ويجيبان بأن الجوع أكثر من مجرد أرقام عن الناس الذين لا يحصلون على غذاء كاف، بل إنه يعني: ألم الخيارات المستحيلة، ومشاهد أولئك الذين نحبهم يموتون، والاعتذار عن الفقر، والخوف من طغيان الأغنياء. فالجوع يعني إذن: الألم والحزن والذل والخوف. وهو يعني بكلمة واحدة: «العجز".. العجز عن حماية أنفسنا وحماية أولئك الذين نحب.

ويرى المؤلفان أن السبب الأساس لهذا العجز، هو «فقدان المواطنية الاقتصادية"، بمعنى فقدان حقوق أساسية مثل: الحق في امتلاك الحد الأدنى من موارد استمرار الحياة، والحق في المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية.

وينهي المؤلفان مقدمة كتابهما بالقول: لسوء الحظ، تشكل المبادئ التي من خلالها يحاول الكثيرون فهم الجوع عائقاً أساسياً أمام فهم الأحداث المتلاحقة السريعة أو محاولة الفهم. وهذا الكتاب يدور حول تلك المبادئ التنظيمية التي ندعوها نحن خرافات، ليس لأنها مغلوطة تماماً، فبعضها فيه شيء من الصحة. فمشكلتها أنها فاشلة تماماً كمبادئ تنظيمية، نعول عليها لفهم أشد مشكلات العالم كوارثية. ونعزوا فشلها هذا للأسباب التالية: فهي لا تحول بيننا وبين معرفة كيفية تقديم المساعدة إلى

الجياع فحسب، بل تعرقل مصالحنا المشروعة. بعضها بكل بساطة خاطئ وبعضها الآخر متحيز ويقودنا إلى طريق مسدود، وجزؤها الأخير يصف لكنه لا يفسر. وهدفنا هو محو الافتراضات الخاطئة حول الجوع (مسبباته والحلول) من أذهان الناس. لقد بتنا نؤمن بأن أسلوبنا في التفكير بالجوع هو العائق الرئيس أمام وضع الحلول له.. وإذا لم تحل المشكلة الإنسانية الأساسية (كيف نؤمن طعاماً كافيا للجميع؟)، فإننا لا نستطيع أن نعتبر أنفسنا بشراً بكل ما في الكلمة من معنى.

١- لا يوجد ما يكفي من الطعام

* الخرافة: لقد استنفذت قدرات إنتاج الطعام إلى أقصى حد في كثير من أنحاء العالم. وبكل بساطة، لا يوجد ما يكفي من الطعام للجميع. ولسوء الحظ، على البعض أن يجوعوا.

** الرد عليها: ينتج العالم كمية من الحبوب كفيلة بتأمين /٣٦٠٠/ وحدة حرارية يومياً لكل إنسان على الأرض، وهذا كاف لمعظم الناس. وإن الوصف الأمثل لإنتاج الطعام في العالم هو أن نصفه بالوفرة، وليس بالندرة كما يدعي البعض. والواقع هو أن العالم لم يشهد في تاريخه هذه الكمية الهائلة من الأطعمة بانتظار من يشتريها كما في الـ ٢٥ سنة الماضية.. فمعدلات زيادة إنتاج الطعام قد فاقت معدلات الزيادة السكانية بما لا يقل عن ١٦%. وفي الولايات المتحدة الأمريكية (مثلاً)، هناك حوالي /٢٠/ مليون نسمة لا يحصلون على كمية صحية من الطعام اليومي، كما يعاني ١٢% من أبناء العائلات الفقيرة من نقص التغذية.. فهل تعني هذه الأرقام أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنتج كمية كافية من الغذاء؟ قطعاً لا، فالعكس هو الصحيح، والمشكلة الرئيسة للمزارع الأمريكي هي فائض الإنتاج.

٢- اللوم يقع على الطبيعة

* الخرافة: الجفاف وكوارث طبيعية أخرى هي التي تسبب المجاعة.

** الرد عليها: في ١٩٨٦/٢/١٦، كتب صحفي في جريدة «شيكاغو تريبون" في الصفحة الأولى، قصة تحت العنوان التالي: «البرد يقتل رجلاً عجوزاً". وبالطبع، يعرف هذا المحرر أن العجوز لم يمت نتيجة البرد. هذا العجوز كان على الأرجح فقيراً، ربما مريضاً، وحتماً بدون ملابس كافية، وربما كان بلا مأوى أيضاً. وفي عام ١٩٨٥، مات في شوارع شيكاغو وحدها /٤٠٠/ إنسان من الذين لا مأوى لهم. من في أمريكا يستطيع أن يلوم الطقس؟!؟ أما فيما يتعلق بالعالم الثالث، فقد أجرى الصليب الأحمر السويدي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للمصالح العامة، دراسة ضخمة في أوائل الثمانينات حول الكوارث الطبيعية، فوجد الدارسون أن

وهناك حلقة شيطانية مفرغة.. إذ تقل فاعلية المبيدات (بسبب اكتساب الحشرات مناعة ضد معظمها)، فيستخدم مزيد من المبيدات، وبحيث تفاقم معدل الزيادة في استخدام المبيدات حتى بلغ أكثر من ١٢,٥% سنوياً. والأدهى من ذلك، هو أن هذا المعدل يمثل الجانب الأول من مفارقة لعينة.. ففي مقابل هذا التزايد الهائل في استخدام المبيدات، يقرر الخبراء أن الخسائر في إنتاج الذرة والقمح (المستهلك الأكبر للمبيدات) لن تتعدى ٢% في حال التوقف الكلي عن استخدام المبيدات!

وخلاصة هذا الوضع الكارثي الذي يسببه استخدام المبيدات: الخاسر الأكبر هم الفلاحون، والرابح الأكبر هم الأباطرة الذين ينتجون المبيدات!

٥- الثورة الخضراء هي الحل!!!

* الخرافة: تمثل البذور الإعجازية التي صنعتها الثورة الخضراء مفتاح إنهاء الجوع في العالم، لأنها ترفع مستوى الإنتاج. وهناك ثورة أخرى على الطريق، وهي ثورة التكنولوجيا الوراثية التي وصلت إلى حد تغيير مورثات النباتات. طعام أكثر يعني جوع أقل. في آسيا بدأت الثورة الخضراء تعطي ثمارها، وقد آن أوان بدئها في أفريقيا.

** الرد عليها: في الستينات، توصل العلماء إلى قمح عالي الإنتاج (في المكسيك) وأرز عالي الإنتاج (في الفيلبين). وقد أطلق على هاتين الظاهرتين: الثورة الخضراء. وفي منتصف الثمانينات، كانت بذور الثورة الخضراء تنتج أكثر من نصف كميات القمح والأرز في العالم الثالث، وبفضلها زاد إنتاج الحبوب /٥٠/ مليون طن سنوياً.

ولكن تلك الثورة لم تنجح في حل مشاكل الجوع، لأنها تركز فقط على مسألة زيادة الإنتاج، ويعجز التركيز الدقيق على هذه المسألة عن تغيير المركزية الشديدة (أو قلة العدالة) في توزيع القوة الاقتصادية وخاصةً منها الأرض. فإذا لم تكن لك أرض تزرعها، أو مال تشتري به طعاماً، فإن التقدم التقني، مهما بلغ شأنه، لن يفيدك في شيء.

وقد صارت النتيجة المأساوية لعدم وضع استراتيجية موجهة نحو عجز الفقراء: مزيداً من الطعام، ومع ذلك مزيد من الجوع! ويورد المؤلفان حالات الهند وتايلند والفيلبين والمكسيك كأدلة على هذه المقولة. إذ لا يخبرنا حجم الإنتاج إلا القليل عن الجوع، وتعتمد إمكانية نجاح الثورة الخضراء (في القضاء على الجوع) على القوانين الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يسنها ويعيشها الناس، وتحدد هذه القوانين «المستفيد كمستهلك» أي من يحصل على الطعام وبأي ثمن.

وتظهر دراسات المؤلفين أن حوالي مليار نسمة في العالم الثالث لا يملكون أرضاً، أو يملكون أرضاً أصغر من أن تكفي لإطعامهم. ويمكن أن يستفيد هذا المليار إذا توفر العمل وارتفعت الأجور. ولكن الثورة الخضراء لم تؤد لا إلى توفر العمل الزراعي، ولا إلى زيادة الأجور الزراعية، ويرجع هذا الفشل المزدوج، أساساً، إلى استخدام الآلات بديلاً عن العمال.

ولقد ظلمت الثورة الخضراء فقراء المزارعين.. فلقد انصبت في المكسيك على القمح، بينما يعتبر القمح محصولاً هامشياً في المكسيك، وتعتبر الذرة والفاصولياء هما المحصولان الأساسيان للفقراء. كذلك، فقد انصبّت الثورة الخضراء في الهند على القمح المروي، بينما لم تكن حقول القمح تمثل عند بداية الثورة الخضراء إلا ٩% فقط من الأراضي الزراعية الهندية، وبالإضافة إلى ذلك (وهو الأهم)، لايتواجد القمح المروي إلا في مناطق الهند الغنية، فلم تصل الفائدة المرجوة إلى المزارعين الفقراء. وفي حالتي الهند والمكسيك، كان كبار المزارعين هم المستفيدين من أموال الحكومة السخية ومشاريع الري المكلفة، وكانت النتيجة توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

كذلك، فإن زيادة كلفة تصنيع الزراعة (باستخدام الأسمدة والآلات) قد أدت في بداية الثمانينات، حتى في أمريكا (مسقط رأس الثورة الخضراء الحقيقي)، إلى انخفاض ربح الهكتار إلى ثلث ما كان عليه قبل سنوات الثورة الخضراء، فكانت الخسارة ثلثي الربح. وقد صار المستفيدون الحقيقيون من الثورة الخضراء هم: تجار المواد الزراعية، ومقاولي (مستثمري) الأراضي الزراعية، والدائنين، والبنوك!!!

وقد ازداد الجوع بسبب تزايد هجرة الفقراء. وزاد الطين بلة أن غالبية عوائد زيادة الإنتاج قد حولت من قبل الشركات الأجنبية (الموردة للمواد والآلات) إلى خارج البلاد. ويزداد الأمر تفاقماً في حال استخدام تقنيات الأنسجة النباتية ونسخ المورثات، لأن القطاع الخاص (لا القطاع العام الممول للثورة الخضراء) هو الممول لتلك التقنيات. وسيؤدي ذلك كله إلى مزيد من الاستيراد والمديونية والتبعية متعددة الأنواع.

ويلاحظ المؤلفان أن الثورة الخضراء لم تستطع (وخاصةً في الهند والفيليبين) أن تخفض أسعار الأغذية ليتمكن الفقراء الذين لا أرض لهم من شرائها.

ومما يزيد الأمر سوءاً، «ثورة الغذاء الخفية» التي تجتاح العالم الثالث، حيث تزرع محاصيل معينة، إما لتغذية الحيوانات وبالتالي إمداد الأغنياء باللحوم لتعظيم رفاهيتهم (كما في زراعة الذرة البيضاء، بدلاً من الذرة الصفراء والفاصولياء وهما

الغذاءان الرئيسان في المكسيك)، أو لتلبية احتياجات التصدير (بدافع من جرثومة حمى التصدير!) لأن المستثمر في المكسيك، مثلاً، يجني من زراعة البندورة للتصدير /٢٠/ مرة أكثر مما إذا زرع لإطعام المكسيكيين، وكل ذلك دون أي اعتبار لتأمين الأغذية الأساسية للأكثرية الفقيرة!!!!

ويقرر المؤلفان أنه في ظل القوانين الأساسية السائدة (مثل: قلة العدالة في توزيع الموارد والدخل، وضعف القدرة على المساومة لدى فقراء المزارعين)، فإن جبالا من الأطعمة لن تتمكن من القضاء على الجوع، ووجود الجوع في أمريكا أكبر دليل!

ويضاف إلى ذلك كله، أن النموذج الصناعي للزراعة (أي الثورة الخضراء) يستهلك الكثير من النفط، ويقدر أن إطعام العالم غذاءً منتجاً على الطريقة الأمريكية للثورة الخضراء، سيستهلك احتياط العالم من النفط في عشر سنوات لا غير.

وإذ ينتقد المؤلفان الاندفاع وراء الزراعة الصناعية (وهي مكلفة على صعيدي المال والطاقة)، فإنهما يدعوان إلى تطوير الزراعة التقليدية باتجاه اعتماد «الزراعة البيئية"، وهي التي تقوم على التنوع والتفاعل والتكامل.. حيث تزرع عدة أنواع من المحاصيل في الأرض نفسها (تحميلاً)، وتطبق الدورات الزراعية السليمة، ويخلط الإنتاجان النباتي والحيواني. ومن أبرز مزايا هذا النظام في الزراعة، تأمين كل ما تحتاجه عائلة الفلاح مهما كانت مواردها المالية منخفضة (في تشيلي مثلاً، نؤمن كل حاجات العائلة الفلاحية من مزرعة نموذجية مساحتها هكتار واحد فقط)، وكل ذلك مع الحفاظ على التنوع الوراثي والتوازن البيئي.

وفي معرض المقارنة بين الزراعتين التقليدية والصناعية، يلاحظ المؤلفان أن الزراعة الصناعية تسأل، في حساباتها للنجاح، عن كمية المحصول التجاري المنتجة سنوياً في الهكتار الواحد، ولكن السؤال الرئيس في الزراعة التقليدية هو: كيف يمكننا أن نزرع ليس هذه السنة فحسب، بل وفي المستقبل البعيد أيضاً؟ وينوه المؤلفان بحقيقة أن إنتاج محصولين أو أكثر في الحقل الواحد في الزراعة التقليدية، يوازي إنتاج ثلاثة حقول مزروعة كل على حدة. ولا يفقد المؤلفان الأمل (لوجود لهاث وراء الزراعة الصناعية حالياً)، إذ لا يزال نصف مزارعي العالم يستخدمون الطرق التقليدية. والأمل معقود على محاولة تحقيق الأمن الغذائي دون التضحية بالزراعة التقليدية.

الخلاصة

ليس الجوع إلا نتيجة منطقية لممارسات الكبار الذين يستغلون كل تقدم علمي وتكنولوجي في تعظيم أرباحهم على حساب الآخرين والأجيال القادمة.. فهم يسممون الإنسان والأرض والماء والهواء، ويدمرون الغابات، ويتسببون في تصحر الأراضي، فيدمرون الموارد الطبيعية، ويدفعون الفقراء إلى الموت بسبب الجوع.

وليست الزيادة السكانية بمعدل عال سبباً للجوع، ولكن تلك الزيادة وذلك الجوع (كليهما) من نتائج قلة العدالة في توزيع الموارد والدخل.

وثمة حاجة إلى التحرر من العبودية للثورة الخضراء أو الزراعة الاصطناعية (التي تظلم الفقراء وتستهلك كثيراً من المال والطاقة.. إلخ)، واعتماد الزراعة البيئية التي تقوم على التنوع والتفاعل والتكامل.

ولا بد من الاتجاه نحو زراعة المحاصيل الأساسية اللازمة للأكثرية الفقيرة، بدلاً من زراعة محاصيل كمالية تخدم في النهاية رفاهية الأغنياء المحليين، أو محاصيل تصديرية تخدم في النهاية رفاهية الأغنياء فيما وراء البحار.

الفصل السادس عشر

خرافات حول قضية الجوع في العالم /٢/

مقدمـــة

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م: «لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك الغذاء والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة". وجاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦م: «إن الدول الأطراف في هذا العهد تسلم بحق كل فرد في مستوى معيشة لائق، وبما في ذلك الغذاء الكافي، وتوافق على اتخاذ الخطوات الملائمة لتحقيق هذا الحق".

ولكن، يلاحظ في الواقع المحسوس تسارع كبير في انتشار ظاهرة خطيرة يسميها أحد تقارير البنك الدولي عام ١٩٩٥م «الجوع الصامت"، حيث يعاني ضحاياه (ويتراوح عددهم بين ٧٥٠ مليون ومليار من فقراء العالم)، من الحرمان وسوء التغذية بشكل مستمر، بسبب الفقر المدقع، وليس بسبب القحط والجفاف والمجاعات والحروب. ومن أكثر الفئات تعرضاً للجوع، وفقاً لأحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقراء الريف الذين يشملون المزارعين الذين لا أرض لهم، والرعاة الرحل، وأفراد مجتمعات الصيد الصغيرة،وهي فئات كثيراً ما تعاني من الجوع وسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

وفي الحوار الذي أجرته معه مجلة «السياسة الدولية» القاهرية (العدد ١٥١ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م)، يقول الكاتب والمفكر السياسي السويسري المعروف، والمدافع عن قضايا الفقر والجوع في العالم، جون زيغلر: «لقد كتب خوسيه دي

كاسترو كتابه الشهير «الجغرافيا السياسية للجوع» في بداية الخمسينات. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الضحايا زيادة ضخمة بالأرقام الحقيقية. ومما لا شك فيه أن منحنى الجوع قد تأثر كثيراً بمنحنى الزيادة السكانية. ولكن المأساة التي يعايشها الفرد اليوم لم تختلف عما كانت عليه منذ نصف قرن من الزمان.. فالطفل الذي عانى من نقص في الغذاء المناسب وفي كمياته، منذ مولده وحتى سن الخامسة، سوف يظل يعاني من آثار ذلك مدى الحياة. وإذا كان من الممكن اليوم أن تعيد شخصاً بالغاً عانى فترة من الوقت من سوء التغذية إلى حالته الطبيعية من خلال علاج ناجع يمارس تحت إشراف طبي، فإن ذلك مستحيل بالنسبة لطفل لم يتجاوز الخمس سنوات، لأن خلايا المخ التي حرمت من الغذاء المناسب تصاب بتلف خطير لا يمكن معالجته، حتى لقد أطلق على هؤلاء الصغار اسم: المصابون منذ المولد.

"إن الجوع وسوء التغذية المزمن يمثلان لعنة متوارثة.. فكل عام، تضع عشرات الملايين من الأمهات اللاتي يعانين من سوء تغذية شديدة عشرات الملايين من الأطفال المصابين وغير القابلين للعلاج. وكل هؤلاء النسوة اللاتي يعانين من سوء التغذية ومع ذلك يلدن، يجعلننا نتذكر نساء صموئيل بيكيت الملعونات اللاتي «يلدن وهن واقفات على القبور". إن هناك بعداً من العذاب الإنساني غائباً عن هذا الوصف، وهو المعاناة المؤلمة وغير المحتملة التي يعاني منها الشخص الذي يتضور جوعاً منذ استيقاظه من النوم: كيف سيستطيع مع مطلع هذا النهار الجديد الحصول على ما يسد رمق أطفاله بل ورمقه هو نفسه؟ أن يعيش الإنسان في هذا القلق ربما يكون أبشع من الآلام الجسمانية والأمراض المختلفة التي يعاني منها هذا الجسد الهزيل.

"إن هذا الدمار الذي يلحق بملايين الأرواح البشرية بفعل الجوع يتم يومياً، بشكل عادي وبارد، فوق كوكب الأرض الذي يزخر بالثروات.. فالأرض، بفضل ما وصلنا إليه من تقدم في التنمية الزراعية، تستطيع أن توفر الطعام لاثني عشر مليار نسمة. وبقول آخر: يمكنها أن تقدم لكل فرد من هؤلاء ما يعادل ٢٧٠٠ سعر حراري يومياً، طبقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠م! ولما كان عددنا على كوكب الأرض لا يتجاوز إلا بقليل الستة مليارات نسمة، وأن ٨٢٦ مليون نسمة يتضورون جوعاً ويعانون من سوء تغذية حادة، فالمعادلة إذن بسيطة، إن من يملك المال يأكل ويعيش، ومن لا يملك يتعذب ويصبح عاجزاً أو يموت!

"إن هذا الجوع المستشري وسوء التغذية الحاد هما من صنع الإنسان، والسبب هو النظام المشؤوم والظالم السائد في العالم. ولا بد أن نعتبر أن من يموت جوعاً هو ضحية لجريمة اغتيال وقتل متعمد. إن أباطرة الرأسمالية في العالم هم الذين يقررون عن طريق استراتيجياتهم الاستثمارية وتحالفاتهم السياسية من يعيش ومن يموت، ومن له حق الحياة على الأرض ومن هو محكوم عليه بالإعدام"!!!.

ولعل من أكثر الأمور مدعاة للإحباط والحزن في آنٍ معاً، أن المؤتمر العالمي للأغذية عام ١٩٧٤م، كان قد حدد الهدف بأنه استئصال الجوع وسوء التغذية بحلول عام ١٩٨٥م. ثم جاء إعلان روما لاستئصال الجوع» في عام ١٩٨٢م فأجّل تحقيق ذلك الهدف إلى عام ٢٠٠٠م. ثم جاءت قمة الغذاء العالمية عام ١٩٩٦ فجعلت الهدف تقليل عدد الجائعين (وقدرهم ٨٠٠ مليون إنسان حينئذ) إلى النصف في عام ٢٠١٥م!

وعلى الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد حذرت (في تقريرها المقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م)، من أن هدف تقليل عدد الجائعين إلى النصف لن يتحقق (في ظل الظروف السائدة) حتى في عام ٢٠٣٠م، فإن مؤتمر قمة الدول الثماني الكبار الغنية (المنعقد في إيفيان ٢٠٠٣م) لم يظهر أية جدية في معالجة مشكلة الجوع.. فقد تعهد ببذل مزيد من الجهود لمعالجتها، ولكن «وثيقة العمل» الصادرة عنه لم تشر إلى أية التزامات مالية.. فكان أن انتقدت المنظمات غير الحكومية ذلك التعهد، ووصفته بأنه مجرد تكرار لتعهدات سابقة لم يتم تنفيذها، وأنها فارغة من أي مضمون حقيقي. والأدهى من ذلك أن مؤتمر القمة المذكور رفض اقتراحاً للرئيس البرازيلي لولادي سيلفا باقتطاع ضريبة على مبيعات الأسلحة لتمويل صندوق عالمي لمكافحة الجوع!!!!

وكنا قد عرضنا (في الفصل السابق) بعضاً من الخرافات حول قضية الجوع مع الردود عليها الواردة في كتاب «الجوع في العالم» لمؤلفيه فرانسيس لابيه والدكتور جوزيف كولنز، ونعرض هنا ثلاث خرافات أخرى منها مع الردود عليها مختصرة عما ورد في الكتاب المذكور، وهي: العدالة في مواجهة الإنتاج، والسوق كفيلة بوضع حد للجوع، والتجارة الحرة هي الحل..

١- العدالة في مواجهة الإنتاج

* الخرافة: بغض النظر عن عمق إيماننا بهدف العدالة الكبير، فإننا نواجه معضلة أو مأزقاً قوامه أن المنتجين الكبار هم وحدهم الذين يملكون المعرفة الحقيقية التقنية الكافية لجعل الأرض تنتج، ولذا، فإن إعادة توزيع الإشراف على الموارد سوف

يقطع حبل الإنتاج. والإصلاح الذي يأخذ الأرض من المنتجين الكبار سوف يقلل من إنتاج الطعام، وبالتالي سيضر بالجائعين، الذين يفترض أنه يساعدهم.

**الرد عليها: العدالة والإنتاج ليسا (لحسن الحظ) هدفين متناقضين، بل على العكس (كما يقول المؤلفان) إنهما هدفان متكاملان. ويرجع الاعتقاد الضال والمحبط الذي ما زال واسع الانتشار بأن الصراع حتمي، إلى أن الكثير من الناس لم يستوعبوا بعد أن الأساليب المتبعة حتى الآن لإنتاج الغذاء من قبل قلة مسيطرة هي وسائل فاشلة.. إنها على السواء، تسيء استغلال موارد الغذاء، وتقلل من استعمالها.

ويرى المؤلفان أن تخوف الناس من التوزيع العادل يبقى مشروعاً إلى أن يتضح كيف أن الظلم (الذي هو عكس العدل) يعيق النمو.. فالمالكون الكبار ليسوا بحاجة لاستعمال كل هكتار، وهم لا يفعلون حتى ولو كانوا بحاجة إلى ذلك. ففي البرازيل (مثلاً) يستغل كبار المالكين ١١% من أراضيهم الصالحة للزراعة. ولقد أثبتت دراسة أجريت على /١٥/ بلداً في آسيا وأفريقيا أن إنتاج الفلاحين الصغار في الهكتار الواحد هو /٥/ أضعاف إنتاج الملاكين الكبار. وحتى لو قارنا الإنتاج في الأرض المزروعة كلها، فإننا سنجد أن صغار الفلاحين أكثر إنتاجاً بشكل واضح، وذلك لأن صغار الفلاحين يستغلون أرضهم بشكل أفضل وكثافة أكثر مما يفعل المالكون الكبار.

وهناك وهم سائد مفاده أن نجاح المنتجين الكبار يعود إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة، ولكن المؤلفين يريان أن الأسباب الحقيقية لذلك النجاح، والتي هي نتيجة للثروة والسلطة السياسية، تبقى غالباً غير منظورة، وهي تشمل فما تشمل: المساعدات التقنية بما فيها التسويق.. فسياسة الحكومات ومؤسساتها توظف، عادة، لخدمة المنتجين الكبار.

إن الملاكين الكبار لا يترددون في استغلال الأرض (والماء والسماد) استغلالاً يفوق طاقتها، دون التفكير بما يسببه ذلك للأرض من ضرر، وما يسببه من نفاذ للموارد المائية وتسمم البيئة. وأكثر من ذلك، أنك ترى ثرواتهم تحول إلى حسابات في الخارج، أو إلى سيارات فخمة وطائرات خاصة.

وقد أثبتت دراسة أجراها البنك الدولي في ست دول (هي: الهند، ماليزيا، البرازيل، كولومبيا، الباكستان، والفيلبين)، أن الإصلاح الزراعي بتوزيع الأرض بشكل مناسب وعادل، قد أدى إلى زيادة الإنتاج. وفي حال استقرار وثبات الشروط الأخرى، فإن إعادة توزيع الأرض بشكل عادل قد أدت إلى زيادة الإنتاجية بنسبة تراوحت بين ١٠-٢٨%، وأنها وصلت في بعض الحالات إلى ٨٠%. وهناك

تجارب للإصلاح الزراعي ناجحة في كثير من البلدان، مثل: اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والصين ونيكاراغوا وزيمبابوي.

والمطلوب (حسب المؤلفين) ليس النظام الزراعي الذي يحقق أكبر كمية من الإنتاج، ولكن المطلوب هو النظام الزراعي الذي يحقق إزالة الفقر والجوع. وتفيد تجارب الدول أن عدالة أكثر في توزيع الموارد الزراعية يمكن أن تطلق طاقات هائلة للإنتاج المستمر والمساعد في إزالة الجوع.

٢- السوق الحرة كفيلة بوضع حد للجوع!!

* الخرافة: إذا تنحت الحكومات، يمكن للسوق الحرة أن تعمل للتخفيف من آفة الجوع.

** الرد عليها: يلاحظ المؤلفان أن معادلة قوامها «السوق جيدة والحكومة سيئة» عند مواجهة الأسباب الحقيقة للجوع، ويريان أن تفكيراً كهذا يقودنا إلى الظن بأن المجتمع، أي مجتمع، يستطيع الاستغناء عن أحد طرفي المعادلة، بينما يجمع كل اقتصاد على سطح الأرض بين السوق والحكومة في موضوع تخصيص الموارد وتوزيع السلع. ومع كل فضائل السوق، فإن لها (حسب المؤلفين) ثلاث سيئات تساهم في زيادة الجوع في العالم..

▪ فمشكلة السوق الأساسية هي أنها لا تستجيب للرغبات الفردية، ولا حتى للحاجات الفردية. ففي ظل تمركز الموارد والثروات في أيدٍ قليلة، فإن الفقراء يدفعون خارج الأرض، ولا يصبح بمقدورهم أن يصلوا إلى حصتهم من الطعام المسجل في السوق (والشيء الوحيد الذي تستطيع السوق أن تفعله هو التجاوب مع القادرين على الدفع، أي الأقلية المنتفعة، وهذه الأقلية وحدها هي القادرة على تكوين ما يسميه الاقتصاديون الطلب الفعال)، ويتحول الإنتاج إلى السلع التي يفضلها الأغنياء كاللحم والفاكهة الطازجة. وقد تكلمنا (في معرض الحديث عن الخرافة الخامسة حول الثورة الخضراء) عن ثورة الغذاء الخفية، حيث تستبدل سلع الأكثرية بسلع الأقلية المترفة والباذخة. وسنرى لاحقاً (في الحديث عن الخرافة الثامنة حول التجارة الحرة) كيف أن الطعام يذهب من الجائعين إلى المتخمين في تجارة الغذاء العالمية.

▪ والسيئة الثانية للسوق هي أنها عمياء.. فهي لا ترى التكاليف الاجتماعية ونفقات الموارد لماكينة الإنتاج التي تقودها.. إنها تهمل (مثلاً) كلفة الطاقة المستخدمة، والتجريف المتزايد للتربة، والاستنزاف المدمر للمياه الجوفية من أجل زيادة التصدير. هذا عدا أن تقلبات السوق الدولية تؤدي إلى تدمير مئات الآلاف

من وسائل البقاء، وتفاقم نسبة الذين لا أرض لهم في الريف، وتقليص المجتمعات القروية.

والسيئة الثالثة للسوق هي أنها تضرب عرض الحائط بأعمق القيم التي يتمسك بها المجتمع. إنها تؤدي إلى حصر القوة الاقتصادية في أضيق نطاق، والأقوى يفترس الأضعف. وتساهم مركزية القوة الاقتصادية (كما سنفصل في الحديث عن الخرافة الثانية عشرة حول الحرية) مباشرةً في تفاقم الجوع وتهديد الديمقراطية السياسية.

إن السوق، بالتعريف، تستجيب (حسب المؤلفين) للقوة الاقتصادية لا للحاجة، وكلما توزعت القوة الاقتصادية أكثر، استجابت السوق لحاجات إنسانية أكثر، وازدادت بالتالي قدرتها على إنهاء الجوع. وبتعبير آخر، يجب العمل على تنمية المستهلكين لا السوق، لأنه حيث يوجد المستهلكون يتواجد المتعهدون، وهكذا تتطور السوق.

ويرى المؤلفان أن على الحكومات، في سبيل مساعدة السوق على تأدية وظيفتها في الاستجابة لحاجات الإنسان، أن تطبق إصلاحاً زراعياً (وبما في ذلك: إصدار قوانين تمنع تمركز الملكية، واعتماد سياسات مالية وضرائبية يستفيد منها فقراء الفلاحين)، وأن تتولى حماية الحقوق الإنسانية (مع التركيز على الحق في الحياة الذي غالباً ما يلقى الإهمال)، لأنها وحدها التي تملك القدرة على ذلك.

ويثور سؤال: ما هي الظروف التي في ظلها يستطيع كل من السوق والحكومة العمل على إنهاء الجوع؟ فيرى المؤلفان أن الجواب عن هذا السؤال لا يمكن إيجاده في النظريات الاقتصادية وحدها، بل يعتمد على علاقة المواطن بمركز سلطة اتخاذ القرار.. فلا السوق، ولا الحكومة وحدها، قادران على إنهاء الجوع، طالما أن الموارد الاقتصادية خاضعة لسيطرة الأقلية، وطالما أن السلطة السياسية تسمع فقط صوت الثروة الهادر وتستجيب له.

٣- التجارة الحرة هي الحل

* الخرافة: لولا حواجز الحماية، لعكست التجارة العالمية الأفضلية النسبية (أو الميزة النسبية) لكل بلد.. كل بلد يصدر رخيص إنتاجه، ويستورد حاجياته التي لا ينتجها. وتستطيع دول العالم الثالث أن تزيد صادراتها من المواد التي يسمح لها مناخها وموقعها الجغرافي في أن تنتجها رافعة بذلك مدخولها من العملة الصعبة، لكي تستخدمه في استيراد ما يلزمها لإنهاء الجوع والفقر.

** الرد عليها: يقول مؤلفا الكتاب: تبدو نظرية الأفضلية النسبية منطقية تماماً.. فزيادة الصادرات تزيد الدخل المغذي لتطور الأمة. أولم نتعلم جميعاً في المدرسة أنه من الطبيعي جداً أن تزرع عائلة «بدرو» البن في أمريكا الجنوبية فيما تصدر

الولايات المتحدة كل ما يحتاجه بلد «بدرو» من منتوجات صناعية، وأنه في عالم تحكمه التجارة الحرة كلنا رابحون؟ يا لها من نظرية مغرية، ومشكلتها الوحيدة أنها فاشلة إذا ما طبقت على العالم الحقيقي.

ويتساءل المؤلفان: إذا كانت زيادة الصادرات تقضي على الفقر والجوع، فلماذا يزداد الجوع فيما ترتفع صادرات دول العالم الثالث بشكل سريع؟ ثم يستعرضان تجارب بعض الدول مثل البرازيل وتايلند وتشيلي، ويخلصان إلى أن تلك التجارب تحكي قصة تحول أكثرية من الناس إلى أفقر من أن يشتروا طعاماً مزروعاً على أراضيهم، إذ تزداد الصادرات بينما تتراجع الشروط المعيشية للأغلبية، لأن الواقع لا يطابق المنطق المجرد لنظرية الأفضلية النسبية.

وفي معرض تفنيدهما لتلك النظرية، يقول مؤلفا الكتاب: فيما يظن الناس أن الأفضلية النسبية لبلد ما تكمن في موقعه الجغرافي والنوعية النسبية للتربة والمناخ، يتبين لنا أن هذه الأمور لا علاقة لها بمعادلة من ينتج ماذا. فالأفضلية الحقيقية في معظم دول العالم الثالث هي «الأجور الزهيدة".

وتبدو الزراعة في العالم الثالث (حسب المؤلفين) رخيصة، لأن الدعم الحكومي مخفي عن الأنظار.. فالحكومات تدعي تأييدها للسوق الحرة بينما هي تخدم مصالح الأثرياء (وهم عادة من يصدرون الخضار والفواكه) بدعم بعض السلع المنتقاة دون غيرها، أو يكون المستفيدون من مشاريع الري الحكومية هم غالباً من الأغنياء، أو بتأجير أولئك الأغنياء أفضل أراضي الدولة بثمن بخس، أو بإعفائهم من بعض الضرائب، أو بمنحهم قروضاً بفوائد قليلة. ويخلص المؤلفان إلى أن الافتراض بأن نجاحات التصدير تعتمد على الهبات الطبيعية هو إذن افتراض خاطئ. إنها تعكس غالباً قدرة الأقلية الغنية على إبقاء الأجور منخفضة وعلى جني أموال دعم طائلة من الحكومة.

وتفترض نظرية الأفضلية النسبية أيضاً، أن الأموال الواردة إلى البلاد تساهم في التنمية العامة، وبالتالي فالمستفيد هو الأغلبية الساحقة من الناس، ولكن المؤلفين يلاحظان أن الواقع هو العكس، ويوردان مثال زراعة الموز في جزيرة مندناو في الفيليبين.

ويدافع أصحاب نظرية الأفضلية النسبية عن استبدال زراعة الأغذية المحلية بقولهم إن عائدات التصدير بالعملة الصعبة تكفي لشراء كميات أكبر من الأغذية الأساسية. ولكن مؤلفي الكتاب يلاحظان أن أصحاب تلك النظرية على حق نظرياً فقط، فلا مكان للنظريات في عالم الواقع، ويوردان مثالين عن المكسيك وكينيا يخلصان

منهما إلى أنه: بينما يصيب سوء التغذية نصف سكان الريف في البلدين المذكورين، فإن عائدات التصدير تفشل في تلبية احتياجات تلك الفئة الجائعة.

وحتى في الحالات التي تذهب فيها أموال التصدير لشراء الغذاء فعلاً، فإن الغذاء المستورد (كما يلاحظ المؤلفان) لا يكون في متناول الفقراء مثل ذلك المنتج محلياً، ناهيك بكون اعتماد السوق المحلية على الأغذية المستوردة (والتي يصعب إنتاجها) يجعل السوق معتمدة على الدول المصدرة على المدى الطويل. ويشير المؤلفان إلى أنه، مع ازدياد واردات دولة البيرو من «القمح"، انخفض إنتاج «الذرة» إلى الثلث وإنتاج «الطماطم» إلى النصف منذ العام ١٩٧٠. وقد عبر رئيس البيرو عن ألمه لهذا التحول الغذائي في بلده بالقول: «لقد أدى الاستهلاك الهائل للأغذية الأجنبية إلى فقدان الشعب الثقة بقدرته على التحكم في بيئته الجغرافية. وليست مشكلة استيراد الطعام مشكلة نقد أجنبي فحسب. إنها تجعل البلد يخسر الشعور بالانتماء إلى تاريخه وجغرافيته. لقد أنهى استهلاك «القمح» القادم من مناطق أخرى فائدة جبال الإنديز، فأهالي البيرو، ودون أن يبرحوا مكانهم، أصبحوا منفيين من تاريخهم".

وإذ يلاحظ المؤلفان أن دعم محاصيل التصدير يحجب عن المحاصيل المحلية كثيراً من الأرض والدعم المادي والتقني والدعم بالمواد، وأن البنوك والتجار والوسطاء والموزعين في الدول الصناعية يستولون على ٨٥% من عائدات التصدير (فلا يبقى منها لدول العالم الثالث إلا ١٥% فقط)، فإنهما يلفتان نظرنا إلى أن لنظرية «الأفضلية النسبية» محاذير أخرى مثل: انخفاض أسعار صادرات العالم الثالث (باستمرار) مقارنة بأسعار الواردات المصنعة، والانخفاض المستمر للقدرة على المساومة لدى دول العالم الثالث لأسباب متعددة منها: كثرة المصدرين للمحاصيل نفسها، وكون معظم تلك المحاصيل كمالية يمكن الاستغناء عنها في حال ارتفاع أسعارها، وسعي الدول المتقدمة دائماً إلى إنتاج بدائل عن تلك المحاصيل. وأخطر ما في الأمر، تنافس منتجي العالم الثالث على مستثمرين قلائل، وسيطرة بضع شركات متعددة الجنسيات على تصنيع وتسويق كل المحاصيل.

ويخلص مؤلفا الكتاب، فيما يتعلق بتصدير المنتجات الزراعية، إلى النتيجة الكارثية التالية: نشك كثيراً في إمكانية استفادة دول العالم الثالث من زيادة التصدير في ظل نظام تجاري عالمي كالنظام السائد حالياً.

وماذا عن التصنيع الموجه إلى التصدير؟ يشير المؤلفان إلى أن تجربتي كوريا الجنوبية وتايوان لا تخبران إلا القليل عن فوائد التصنيع الموجه إلى التصدير، والذي يشجع عليه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. ففي كلتا الحالتين،

اعتمدت زيادة التصدير على حماية الحكومة للصناعات الناشئة، وعلى التخطيط الحكومي المستمر، وعلى تلقي الدولتين مساعدات مالية هائلة من الولايات المتحدة في الثمانينات قلما تحصل دول العالم الثالث على مثلها، وعلى إصلاحات زراعية ساهمت في توزيع أكثر عدالة للدخل.. ويلاحظ المؤلفان من جهة ثانية، أن تجربة سريلانكا في «التصنيع للتصدير» لم تكن ناجحة.

ويحذر المؤلفان من الفكرة الخاطئة القائلة بأن التجارة نفسها تمثل التقدم، وأن الصادرات (بذاتها) تخلق الموارد من أجل القضاء على الجوع والفقر.. فتوجيه الزراعة نحو التصدير يلحق (حسب المؤلفين) الأذى بمعظم فقراء العالم الثالث:

- إنه يسمح للنخبة الاقتصادية بتجاهل الفقر المنتشر، والذي يضعف القدرة الشرائية للمواطنين. فهي ستجني أرباحاً أكثر عبر بيع الإنتاج لأسواق تدفع أكثر.

- ويوفر الدافع للنخبتين المحلية والأجنبية ويعطيهما مجالاً لكي تزيدا من سيطرتهما على الزراعة في العالم الثالث، كما أنه يدفع بهما إلى مواجهة أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي يحول الإنتاج عن التصدير.

- ويخلق أجوراً زهيدة وشروط عمل بائسة. إذ تتنافس دول العالم الثالث بفعالية في السوق الدولية عبر سحق المنظمات العمالية واستغلال العمال وخاصة النساء والأطفال.

- ويلقي بالأكثرية الفقيرة في مواجهة مع المستهلكين الأجانب على إنتاجها الخاص جاعلاً الغذاء المحلي سلعة نادرة وأغلى ثمناً.

ويختم المؤلفان الحديث عن التجارة بالتساؤل: ما هي الظروف التي في ظلها تساهم التجارة في عملية التنمية؟ ثم يجيبان بالآتي:

"حين يحصل مواطنو العالم الثالث على حقوق متساوية في استغلال الموارد، بما في ذلك موارد العملة الأجنبية، وحين يصبح عمال الزراعة أحراراً في تنظيم أنفسهم، وفي المساومة الجماعية، وفي بناء تضامن زراعي من أندادهم عبر الحدود الدولية، وحين تتعاون حكومات العالم الثالث على وقف المنافسة فيما بينها وتتحدى مجتمعة سيطرة الشركات التجارية الدولية على الأسواق.. في ظل هذه الظروف، تساهم عائدات التصدير في تنمية حقيقية وموسعة.

"وتتطلب التجارة، كي تكون مفيدة فعلاً، اعتماداً ذاتياً على الأقل في أساسيات البقاء. كيف بغير ذلك تستطيع دولة أن تتجنب بيع منتوجاتها بأسعار متهاودة في سعي يائس إلى الأموال الأجنبية للقضاء على المجاعة؟ فلنر، مثلاً، كيف أن اعتماد الصين على ذاتها غذائياً مكنها من أن تستغل السوق العالمي بدل أن يستغلها

السوق. لقد صدرت الصين الأرز واستوردت القمح لسنوات، ومع ذلك، لم يتأثر أحد بالقمح المستورد ولا بالأرز الصادر. وقد صحّ ذلك فقط لأن الصين كانت ولثلاثة عقود خلت قد ركزت على إنتاج الأغذية الأساسية وعلى حسن توزيعها على المواطنين.

"ويعتبر مروجو التجارة الحرة أن الاحتياطات الواجب اتخاذها لتأمين تجارة غير مؤذية هي خيالية وطوباوية، وهم بالتالي يتجاهلونها. إنما هل هي أكثر مثالية من التمسك بنموذج مكتوب يدعى «الأفضلية النسبية» دون النظر إلى العالم الحقيقي والواقعي؟ الصادرات الزراعية ليست بالطبع عدو الجائع، ولكن، في هذا العالم المبني على اللامساواة في ميزان القوى، تعكس الزراعة التصديرية أو الموجهة نحو التصدير، لا بل تغذي المساهمة في خلق جوع غير ضروري ولا لزوم له".

(لاحظ أن المؤلفين قد أصدرا كتابهما قبل التوصل إلى اتفاقيات الغات الجديدة وتأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤م، وما يعنيه ذلك من مخاطر وانعكاسات سلبية على دول العالم الثالث، مثل: مصادرة القرار الوطني، ورفض استلام السلع المصدرة بحجة الإغراق أو بحجة مخالفة المواصفات القياسية أو بحجة تشغيل الأطفال أو بحجة الأثر المتبقي للمبيدات.

وللمزيد عن ذلك، يرجع إلى كتابنا الصادر عن وزارة الثقافة السورية تحت عنوان: «في سبيل تنمية بديلة"، وخاصة منه الفصل التاسع من الباب الثالث حول: اتفاقية الغات الجديدة وآثارها على الزراعة العربية).



الفصل السابع عشر

تهافت الخرافات حول الجوع في العالم /٣/

مقدمة

يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأن لكل فرد حقاً أساسياً في التحرر من الجوع. ويترتب على ذلك، أن على الدولة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الإعمال المضطرد للحق في غذاء كاف، وأن على كل دولة احترام الحق في غذاء كاف وحمايته والوفاء به والتدخل إذا تعذر على الأفراد تأمين الغذاء الكافي لأنفسهم لأسباب خارجة عن سيطرتهم.

وفي نشرتها بمناسبة يوم الأغذية العالمي عام ٢٠٠٣، تقرر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أن «من غير المقبول في هذا العصر الذي يتسم بوفرة الإنتاج الغذائي، أن يظل هناك أكثر من /٨٤٠/ مليون شخص يعانون من الجوع. ويودي الجوع بحياة أعداد كبيرة من الأطفال قبل بلوغهم سن الرشد، ولايصل العديد من الراشدين إلى المستوى الذي يستفيدون فيه بطاقاتهم الكاملة، وتراوح بلدان كثيرة مكانها في مسيرتها الإنمائية. وقد أقر مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ هدف خفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتجلى ذلك في الأهداف الإنمائية للألفية، بيد أن التقدم لا يزال بطيئا جداً، ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على توفر الإرادة السياسية".

وفي الكتاب الموسوم «الجوع في العالم» الصادر عن دار الحمراء في دمشق، لمؤلفيه فرنسيس مولا لابيه وجوزيف كولنز، تفنيد لاثنتي عشرة خرافة حول الجوع تعشش في عقول كثير من السياسيين والمثقفين، فتجعل من المستحيل القضاء على مشكلة الجوع التي أصبحت مرضاً مزمناً يكاد يستعصي على الأدوية جميعها.

وكنا قد عرضنا باختصار (في الفصلين/١٥/و/١٦/ السابقين) ثماني من تلك الخرافات الاثنتي عشرة مع ردود المؤلفين عليها، ونعرض، هنا، الخرافات الأربع الباقية منها مع ردود المؤلفين، وهي:

الخرافة التاسعة: شدة الجوع تحول دون الثورة.

الخرافة العاشرة: المزيد من المساعدات الأمريكية يفيد الجائعين.

الخرافة الحادية عشرة: نحن (الأمريكيين) نستفيد من جوعهم.

الخرافة الثانية عشرة: الطعام في مواجهة الحرية.

ثم نخلص إلى عرض خاتمة الكتاب الموسومة «ما وراء خرافات الجوع.. ماذا يمكننا أن نعمل". وننهي بكلمة موجزة لنا.

١- شدة الجوع تحول دون الثورة

*الخرافة: إذا كان الحافز إلى التغيير يجب أن يأتي من الفقراء، فإن الوضع ميؤوس منه فعلاً ومحكوم على الفقراء أن يعيشوا في حالة من الركود والسلبية، لأنهم مقموعون، ولأنهم يجهلون القوى الحقيقية التي تقمعهم، ومن الصعب أن نتوقع لهم إحداث أي تغيير.

** الرد عليها: دأب الإعلام على تصوير الفقراء على أنهم ضعفاء وجائعون، وهذا ما جعلنا (يقول المؤلفان) نتعامى عن البديهي. إن مجرد البقاء وحده يتطلب جهوداً هائلة، بالنسبة لمن لا يمتلك من الموارد إلا يسيرها. غالباً ما يقطع الفقراء مسافات كبيرة لمجرد العثور على عمل، يعملون لساعات طويلة، ويستغلون فرصاً يجهل معظمنا وجودها أصلاً. يتطلب البقاء سعة حيلة وبراعة وتفهماً مدركاً لقيمة المجهود المشترك. ولو كان الفقراء سلبيين حقاً، لما كان بإمكانهم أن يعيشوا.

غير أن هذه الخرافة تركز على موضوع الدافع أو الحافز. هل يستطيع أولئك القابعون في أسفل السلم الاجتماعي والذين يعاملون بأسوأ من الحيوانات، أن يستوعبوا أن كرامتهم فطرية، وأن لديهم القدرة على العمل الخلاق، ليبدؤوا بعد ذلك ببذل الجهد من أجل التغيير؟ ويجيب المؤلفان على تساؤلهما هذا بالقول: نحن نعرف أن الجواب هو نعم، ولكن من أين لنا كل هذه الثقة؟ لقد ساعدنا عملنا على رؤية الكثير من الأمثلة حولنا. ثم يورد المؤلفان عدة أمثلة من المكسيك والفيليبين ونيكاراغوا وهندوراس والهند والسنغال. ففي السنغال مثلاً، طالب الفلاحون برفع أسعار الفول السوداني وهو محصولهم الأساسي، وقررت بعض القرى، إظهارا منها للتضامن الجماعي، أن تشارك الحركة مهددة بالعمل الفلاحي الجماعي،

فاضطرت الحكومة إلى رفع الأسعار التي تدفعها ثمنا للفول السوداني بأكثر من ٥٠%.

ويرى المؤلفان أن العديد من الأمريكيين يظنون أن الصراع الدائر في مناطق العالم الثالث تحركه إيديولوجيات خارجية تستغل يأس الفقراء، ولكن هذه النظرة تعمى عن دوافع التغيير العديدة، وعن مدى فهم الفقراء لوسائل قمعهم. يملك الفقراء «فهماً جيداً لكيفية عمل النظام الاقتصادي، وهم يستطيعون وصف تفاصيل العملية (استغلال الأجور والقروض والرشوة والتمييز بالأسعار) التي يتم بها استغلالهم". هذا ما يكتبه خبراء تنمية آسيويون وأصحاب خبرة في العمل التنظيمي مع الفقراء الريفيين. ويقرر المؤلفان أن هذه النظرة تتفق مع ما خبراه بنفسيهما في مختلف أنحاء العالم، وأنه ينبغي ألا يظن أحد أن عدم نهوض الفقراء في وجه مستغليهم في بعض أنحاء العالم عائد إلى نظرتهم القدرية للأمور، فالأرجح هو أنهم يعون مدى قدرة القوى المواجهة لهم كالملاكين أو الشرطة. ويقول المؤلفان: يوحي الإيمان الديني للكثيرين بقرار العمل بدلاً من القبول القدري بالشقاء. وقد أخبرنا كثير من سكان نيكاراغوا ممن شاركوا في الإطاحة بنظام سوموزا بأن واجبهم الديني حتم عليهم ذلك «ساعدني كاهن الرعية في فهم أننا جميعاً خلقنا على صورة الله ومثاله، ولذلك فنحن لدينا حقوق وأولها حق الحياة". هذا ما قاله للمؤلفين أحد الفلاحين، وأضاف: «ومعنى ذلك أن لنا حقوقاً في الأرض كي نطعم عائلاتنا". وقد حرك الإيمان الديني كثيرين لسنوات للإطاحة بحكم ماركوس في الفيليبين. من ينسى مشهد الراهبات يقفن حاجزاً بوجه دبابات الجيش في شوارع العاصمة مانيلا؟ وقد نمت المقاومة ضد حكم دوفاليه في هايتي بفضل أكثر من /٢٠٠٠/ جمعية مسيحية منتشرة، وبفضل إذاعة كريول الكاثوليكية التي طالما تكلمت عن ظلم النظام الحاكم وإرهابه.

إن نتائج التضحية قد لا تظهر خلال حياة المرء، ولكن الإيمان بجدوى التضحية يشكل وحده (كما يقرر المؤلفان) حافزاً على التغيير، وفي التاريخ أمثلة كثيرة عن إرادة ناس ضحوا وواجهوا الصعوبات وتحملوا المشقات من أجل أهداف لم تتحقق إلا بعد مماتهم، ولن يتردد الكثيرون في القيام بأعمال لا يقومون بها عادة متى علموا أن فيها فرصة لتحسين حياة أبنائهم.

ويرى المؤلفان أن التجارب خارج القرية تساعد على وضوح الرؤية، وتؤلف عامل تسريع، وأن المكون الأساسي للتغيير عقلي، فكل شيء يبدأ بالرؤية. وأحياناً، تساعد كارثة في تغيير المفاهيم والوسائل القديمة.. ففي كوالاجورو، وهي قرية صيد صغيرة في ماليزيا، تضافر الصيادون لمواجهة تلوث النهر بالسموم

الكيماوية. ورغم أنهم لم يوقفوا التلوث، فإن تجربة التضامن من أجل الاحتجاج أدت إلى استراتيجية مشتركة من أجل إعادة بناء الاقتصاد المنهار.. لقد غيروا من الصيد الإفرادي إلى تعاونية لزرع بذور سمك الكوكلي، وهذه السمكة تملك قدرة أكبر على مقاومة التلوث.. ويتشارك جميع الأعضاء في المنتوج والأرباح. وقد ساعدت هذه الأرباح على فتح كافيتريا ومخزن في القرية.

ويختم المؤلفان ردهما على خرافة «شدة الجوع تحول دون الثورة» بالقول: يؤدي بنا النظر إلى الفقراء على أنهم عاجزون إلى سوء فهم لمسؤولياتنا، إذ أننا سنعتقد أنهم مقموعون وجاهلون لحقيقة ما يحدث، وبالتالي سنعتقد أن واجبنا يكمن في تصحيح رؤيتهم وتعليمهم ما يجب عمله. وفي ردنا على الخرافة التالية (التي هي العاشرة) سنتحدى هذا الافتراض.

٢- المزيد من المساعدات الأمريكية يفيد الجائعين

* الخرافة: إن مسؤوليتنا الأولى، كمواطنين أمريكيين في تقديم العون من أجل إنهاء الجوع، هي زيادة مساعدات حكومتنا وتحسينها.

** الرد عليها: حين علمنا أن الجوع تسببه البنى السياسية والاقتصادية اللاديمقراطية التي تأسر الناس في أغلال الفقر، استنتجنا أننا لا نستطيع أن ننهي الجوع للآخرين. لا يكتسب شعب حريته الحقة إلا بنفسه.

ويضيف المؤلفان: لا يقلل هذا الاستنتاج من مسؤوليتنا، لكنه يغير طبيعتها. ليس من شأننا أن نتدخل في شؤون الدول لنعيد الأمور إلى نصابها، فحكومتنا أساساً تتدخل في معظم الدول التي تعاني أكثرية شعوبها من الجوع وترسف مرغمة في قيوده. وتكمن مسؤوليتنا الأساسية، كمواطنين أمريكيين، في التأكد من أن سياسات حكومتنا لن تقف بوجه الشعوب التي تريد إنهاء الجوع في بلادها أو تضع العراقيل في طريقها.

لقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي، جورج شولتز عام ١٩٨٥، أن «برامج المعونات الخارجية التي نقدمها حيوية بالنسبة لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية"، أي على رؤية أمريكا لمصالحها القومية. ويشير المؤلفان إلى سبع من النتائج الناجمة عن مفهوم أمريكا لمصالحها القومية بالنظر إلى جدول المعونات الدولية الأمريكي (وكلها نتائج تؤكد صراحة أو ضمناً أن تلك المعونات ضد التغيير!)، وهي:

٢-١- تتركز المساعدات الأمريكية على بضع حكومات، وهذا التركيز لا علاقة له بمدى فقر الدولة. فقد حصلت /١٠/ دول من أصل /٧٠/ دولة على نصف

المساعدات البالغة /٣٤/ مليار دولار في النصف الأول من الثمانينات، وحصلت مصر وإسرائيل وحدهما على الثلث، رغم أنهما ليستا من الدول الأكثر فقراً ولا تنتشر فيهما المجاعة كما في أفريقيا الصحراوية!!!

٢-٢- لا علاقة للحاجة بأسلوب توزيع المساعدات الغذائية الأمريكية. يتخيل العديد من الأمريكيين (حين يسمعون عن المعونات الغذائية) سفناً محملة بالطعام، لكن مساعدات كهذه تشكل ١٤% فقط من مجمل المساعدات الغذائية الخارجية!!!! وتذهب معظم المساعدات الغذائية الأمريكية لدعم الحكومات الحليفة.. فخلال حرب الهند الصينية في أوائل السبعينات، حصل مؤيدو حكومة الولايات المتحدة هناك على /٢٠/ صنفاً من المساعدات الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة، لا تمنح مجاناً، بل إنها تباع باعتمادات وتسليفات للدول المتلقية، والتي تستطيع بدورها أن تبيعها لمن يستطيع الشراء من مواطنيها!!!

٢-٣- المساعدات الغذائية من شأنها تأجيل النمو الزراعي الذي قد يلغي الجوع.. فقد أظهرت مجموعة من الدراسات أن المساعدات الغذائية تقتل روح الحفز في الإنتاج، وتضرب الأسعار التي ينبغي على المنتجين أن يحصلوا عليها من أجل البقاء في مجال الأعمال. بل أكثر من ذلك، فهي تنتشل الدول المتلقية من الورطة، لأنه بانتظارها مساعدات غذائية رخيصة، تستطيع الحكومات أن تؤجل إلى ما شاء الله مواجهة آفات التفاوت وحالات الخلل الناتجة عن سوء اقتصادها الزراعي.

٢-٤- تتركز المساعدات الغذائية الأمريكية على حكومات تحارب حتى الموت أي إصلاح زراعي لمصلحة الفقراء، وهي تقدم المساعدة المجانية إلى تلك الحكومات التي تحارب الإصلاح والتطور طالما هي تدّعي الانتماء إلى المعسكر الأمريكي.. فالسلفادور وباكستان والفيلبين بزعامة ماركوس كانت من أهم الدول التي تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية، علماً أنها من أعتى الدول محاربة للإصلاح وأكثرها شراسة ومقاومة لأي تغيير إصلاحي تستفيد منه الأكثرية.

٢-٥- تستعمل الولايات المتحدة أسلوب قطع المساعدات كشكل من أشكال العقاب.. فخلال حملة المرشح الرئاسي سلفادور الليندي الانتخابية في تشيلي، لم يتورع سفير الولايات المتحدة إدوار كوري، عن الإعلان بأنه «لن تصل حبة واحدة ولا مسمار واحد إلى تشيلي بزعامة الليندي، وإذا وصل إلى الحكم سنفعل ما نستطيع لجعل تشيلي والتشيليين أكثر الناس حرماناً وجوعاً"!!! ولم يكن هذا التصريح تهديداً أجوف.. إذ حينما بدأ الليندي برنامجه الإصلاحي الشهير لتحسين شروط الحياة لدى الغالبية لمواطنيه، بما في ذلك الإصلاح الزراعي بعيد المدى،

مع تأميم صناعة النحاس، أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل كلي، مساعداتها لهذا البلد.

٢-٦- المساعدات العسكرية التي تشكل الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية الأمريكية، تساهم في تسليح الحكومات وتقويتها ضد شعبها الجائع!!! ويستذكر المؤلفان ما جاء في ردودهما على الخرافات السابقة، ويقولان: «ليس من أحد في الدنيا يبقى مكتوف اليدين، يتطلع إلى أرضه تسرق، وأولاده يموتون من الجوع.. فالشعب يقاوم أولاً بطريقة سلمية، ولكنه عندما تواجه مطالبه السلمية بالعنف المسلح، يقرر أنه لا يفل الحديد إلا الحديد، ويلجأ إلى المجازفة بحمل السلاح. وتخشى الحكومات الشعب المسلح وتعد العدة لذلك. قال مرة شارك وليم ماينز، مساعد وزير الخارجية الأمريكية: «والتزايد المضطرد لبيع الأسلحة إلى دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية هو بسبب الخوف من الاضطرابات الداخلية، أكثر من الخوف من عدوان خارجي". ويشكل جزء من هذه الأسلحة التي تكلم عنها السيد ماينز جزءاً من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية في خانة المبيعات المدعومة. ويتصور الكثير من الأمريكيين المساعدات الأمريكية على أنها أكياس معبأة بالحنطة وتراكتورات محملة على السفن تقصد موانئ الدول البعيدة، ولكن الصورة الأصح (كما يؤكد المؤلفان) يجب أن تكون سفناً مشحونة بأسلحة ودبابات ومعدات حربية، فمنذ الحرب العالمية الثانية، بلغت «هدايا» المساعدات الأمريكية /٤٥/ مليار من المعدات العسكرية إلى دول العالم الثالث، وذهب قسم كبير منها إلى الدول التي يحكمها العسكريون!!!

٢-٧- لقد أخفقت حتى معظم المساعدات الاقتصادية الإنمائية في مساعدة الفقراء والمحتاجين، علماً أن ١٦% من المساعدات الأمريكية الثنائية تدعى مساعدات إنمائية، وأن ثلثي هذه المساعدات تذهب إلى تدعيم البنية العسكرية وتكديس الأسلحة والدعم الشامل للميزانية. ويقرر المؤلفان أن المستفيدين على خير وجه هم قلة، ومنهم المؤسسات والجامعات الأمريكية التي تحصل على العقود السخية، فالقوانين السائدة الآن تجعل هذه المساعدات «مقصورة» أو «مشروطة"، لأن كل المواد والبضائع المبتاعة بهذه الأموال يجب أن تأتي من أمريكا، حتى ولو كان بالإمكان الحصول عليها من أمكنة أخرى وبأسعار أرخص!!! ففي عائدات ١٩٨٤، حصلت /٢٠/ مؤسسة وجامعة أمريكية على /١٥٩/ مليون دولار من برنامج المساعدات هذا، أي ما يعادل نصف كمية مساعدات التنمية لإفريقيا الاستوائية في ذلك العام!!!

ويختم المؤلفان ردهما على خرافة «المزيد من المساعدات الأمريكية يفيد الجائعين» بالقول: بعد أن درسنا طويلاً برنامج مساعداتنا الخارجية، توصلنا إلى الاستنتاج التالي: إن الفائدة المجنية من المساعدات الخارجية تتعلق بطبيعة الحكومات المستفيدة نفسها. وكل سياسة خارجية تخاف التغيير، تؤدي بالنهاية إلى تراكم ثروة أشخاص، وحتى فرناندو ماركوس الذي لم يسرق فقط الشعب الفيليبيني وإنما الخزينة الأمريكية أيضاً، أو ينتهي بها المطاف إلى ضخ حوالي مليار دولار إلى السلفادور مثلاً، في حين تضخ الطغمة المالية المسيطرة في هذا البلد أكثر من هذا المبلغ إلى الخارج في حسابات أو استثمارات خارج البلاد. فالمساعدات الخارجية تقوي (أساساً) ما هو قائم بالفعل، فهي لا تستطيع أن تحول اتجاهاً لا ديمقراطي ماديا لغالبية السكان إلى اتجاه ديمقراطي وحكومة بحيث تتم المشاركة في الفوائد. وعندما تخضع الحكومات المستفيدة لمشيئة نخبة اقتصادية قليلة، فإن المساعدات الاقتصادية عندها لا تفشل فقط في الوصول إلى الأكثرية الجائعة، ولكنها أيضاً تنعش القوى العاملة ضد تلك الأكثرية. وكما بينا في الرد على الخرافة السابقة، فإن تعريف المصالح الوطنية الأمريكية هو الذي يحدد فيما إذا كان أي برنامج للمساعدات سوف يصل إلى الجياع أم لا. ولذا، فإن أول خطوة نضع فيها أنفسنا إلى جانب الجياع، تكمن في العمل على تغيير تعريف حكومتنا لماهية مصالحنا الوطنية. وكما سوف نبين في الرد على الخرافة القادمة (الحادية عشرة)، فإن التخفيف من المراقبة، والتقليل من جعل العالم كله يحتذي نموذجنا ويشاركنا مخاوفنا، سوف يعنيان في النهاية ضماناً أكثر ومزيداً من الأمن. وإن الخطوة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها نحن المواطنين الأمريكيين، هي إقناع ممثلينا بأن إيقاف كل المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتلك الدول التي تعاند كل مطالب التغيير والإصلاح، هي الحركة الموضوعية باتجاه مجاعة أقل في دول العالم الثالث، ومزيداً من الأمن في مجتمعنا نحن الأمريكيين.

٣- نحن نستفيد من جوعهم!!!

* الخرافة: مهما اعتقد الأمريكيون أنهم يريدون أن يساهموا في إنهاء الجوع في العالم الثالث، فهم يعلمون في قرارة أنفسهم أن الجوع يعود عليهم بالفائدة. نستطيع (نحن الأمريكيين) أن نشتري كل ما نريد من البن إلى الكمبيوتر، ومن الموز إلى البطاريات، بأسعار رخيصة لأن الجوعانين على استعداد للعمل لقاء أجور زهيدة، سيكون على الأمريكيين أن يضحوا بالكثير من مستوى معيشتهم لكي يوجد عالم لاجوع فيه.

** الرد عليها: تفترض هذه الخرافة أن مصالح الأمريكيين تتعارض مع مصالح الجائعين، وأن العمل على تخفيف وطأة الجوع معناه التضحية برفاهية الأمريكيين ومستوى معيشتهم. ويضيف المؤلفان: في الحقيقة، نحن على وشك اكتشاف العكس، ومؤداه أن التهديد الأكبر لرفاهيتنا ليس في تقدم الجائعين ورفع مستواهم بل في استمرار حرمانهم.

ويتساءل المؤلفان: لماذا يصر الأمريكيون على اعتبار أنفسهم منافسين بدلاً من حلفاء طبيعيين للأغلبية الجائعة في العالم؟ ثم يجيبان: أولاً، لأن تراثنا البيوريتاني (التطهري) يقول إنه على المرء أن يساعد الآخرين فقط متى تغلب على حاجاته الخاصة. ثانياً، لأننا ننخدع بالمظاهر.. إذ يرتدي زعماء العالم الثالث الذين نراهم على شاشة التلفزيون ثياباً تشبه ثيابنا، ويعيشون في بيوت تشبه بيوتنا، بل وحتى يتكلمون لغتنا، وحينئذ لا بد وأن نتعاطف معهم، ومن الصعب علينا أن نستوعب أنهم لا يمثلون إلا نسبة قليلة من شعوبهم، وأن حليفنا الحقيقي هو ذلك الفلاح الهندي في لباسه الأبيض (دهوني)، أو ذلك البرازيلي الأمي الذي يقطف البن. وثالثاً وأخيراً، لأن هوس حكومتنا وتمسكها اللفظي بالسيطرة التي تقضي بأن تحتل الولايات المتحدة الرقم واحد دوماً، يشجعاننا على ربط كرامة عيشنا بالتغلب على الآخرين والفوز عليهم. ولا يشاركنا العديد من الأمريكيين فكرتنا القائلة بأن أمريكا تمتلك مصالح مشتركة مع جائعي العالم الثالث، ومع ذلك سنحاول في هذا الفصل أن نبحث في هذا البديل..

نحن أيضاً (يقول المؤلفان) ضحايا للعنف الذي يساهم في إبقاء الجوع قائماً، لأن الناس لا يريدون أن يستمروا في رؤية أحبائهم يموتون بلا سبب، فاستخدام العنف يلزم في إبقائهم جائعين، قال لنا بيل فورد إن الحكومة التي تقوم على أساس حماية مصالح أصحاب الامتيازات تعتبر الفقراء أعداءها، وقد جاء هذا الكلام في معرض حديثه عن حكومة السلفادور التي اغتالت أخته الراهبة إيتافورد عام ١٩٨٠. إن حكومات كهذه تسلح نفسها ضد الجائعين كما شددنا سابقاً. وتنعكس ممارسات كهذه على الأمريكيين، بأن يدفعوا ثمناً غالياً، سواء عبر الضرائب أو على حساب الاقتصاد، لقاء إقدام حكومتهم على الجمع بين المصالح الأمريكية وحماية الوضع الراهن، وحتى الوضع الراهن على صعيد الجوع!!!!

ويلاحظ المؤلفان أن الأمريكيين يغضبون ويعجبون للعداء المتزايد الذي تكنه لهم شعوب العالم الثالث، ويقرران أن الدعم المستمر للحكومات القمعية التي تسبب سياساتها إفقار الناس، يؤدي حكماً إلى خلق مزيد ممن يدعون «الأعداء الأبديون» أو «الذين لا ينتهون» أو «المتزايدون". ويضيفان: أن مبيعات الأسلحة الأمريكية

إلى هذه الحكومات لها التأثير عينه، ويتساءلان: هل من الغريب أن يغضب الناس حين يحرمون من حقوقهم بمساعدة أسلحة كتب عليها «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية؟» (والمؤلفان لا يذكران -بطبيعة الحال- المثال الصارخ في فلسطين المحتلة، حيث يقوم الصهاينة المغتصبون بذبح المدنيين والأطفال الفلسطينيين بأسلحة صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية)!!!

وحين يصبح الفقير هو العدو، لا تعود الحرب تعني العسكر ضد العسكر. ويقول المؤلفان: يحق للأمريكيين أن ينظروا إلى الإرهاب الدولي بعين الخوف والغضب، ولكن حين يصبح المدني هو الهدف، ينقطع الخيط بين الحرب والإرهاب. وإن دعم حكومتنا لأنظمة تقتل الآلاف من العزل (كما في السلفادور)، وتسليحها لمتمردين مشهورين ببربريتهم ضد المدنيين (كما في نيكاراغوا) يدمران مصداقية وفعالية أمريكا كدولة مناهضة للإرهاب.

ويقرر المؤلفان أن الأمريكيين، على غرار الجائعين، يتضررون من ادعاء الحكومة الأمريكية أن الاستقرار ممكن حيث يجوع الناس، ويؤكدان أن العمل من أجل الاستقرار طالما أن هناك جوع في العالم، يعني العمل من أجل التغيير، ويضيفان: إن الجوع المفروض يهدد وظائفنا وأجورنا ومحيطنا العملي.. ففي المجتمعات التي ينتشر فيها الجوع، يكون الناس أفقر من أن يشتروا ما ننتجه نحن الأمريكيين، علماً أن وظيفة واحدة من بين ست وظائف في الولايات المتحدة تعتمد على صادرات البلاد في العالم الثالث، وستبقى إمكانات التجارة خفية طالما أن الأغلبية أفقر من أن تشتري بضائعنا.

وفيما يتعلق بالديون، يقول المؤلفان: لقد أضافت أكثر من تريليون دولار كقروض على سبيل الديون إلى العالم الثالث خلال السنوات الاثنتي عشر الأخيرة، من مآسي الفقر والجوع هناك، وأضعفت من إمكانيات سداد الديون. أما الثمن فيدفعه المواطن العادي في العالم الثالث وفي الدول الدائنة ومنها الولايات المتحدة. نحن الأمريكيين وفقراء العالم الثالث إذن، نتقاسم مصلحة مشتركة في إيجاد بنى مصرفية تكون متحسسة لحاجات الأكثرية.

وأكثر من ذلك، يرى المؤلفان أن الجوع في العالم الثالث يولد صادرات زراعية تهدد المزارعين الأمريكيين وأمنهم الغذائي، كيف ذلك؟ أوليست دول العالم الثالث هي المستورد الرئيسي للغذاء وبالتالي المصدر الرئيسي لربح المزارع الأمريكي؟ يقول المؤلفان: كلا، فالولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية هي المستورد الرئيسي للغذاء، وتبلغ نسبة واردات الولايات المتحدة حوالي ٦٠% من نسبة الصادرات الزراعية، وكل هذا الاستيراد يأتي من دول لا يجد الناس فيها غذاءً

كافياً. وقد شرحنا في هذا الكتاب لماذا يذهب الطعام من الدول الجائعة إلى الدول الغنية. كلما ازداد تحكم النخبة في العالم الثالث بالأرض وغيرها من موارد الإنتاج، ازدادت الأكثرية فقراً، بحيث تصبح عاجزة عن استهلاك ما يطرح للبيع في السوق المحلية. والحالة تلك، يجد الملاكون أنفسهم مضطرين للاتجاه إلى بيع إنتاجهم لمن هو قادر على الدفع: المستهلك الأجنبي. وفي الوقت نفسه، تفضل الشركات الزراعية وسماسرة الغذاء ومصنعو الأطعمة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية، الاستيراد بأسعار منخفضة، وعندئذ تكتمل المعادلة التي يخسر بنتيجتها المنتجون الأمريكيون.

ويختم المؤلفان ردهما على خرافة «نحن نستفيد من جوعهم» بالقول: حتى الآن، لم تؤلف إلا الفاكهة والخضار الطازجة وبضعة محاصيل أخرى حصة بارزة في إطار واردات الولايات المتحدة. غير أن هذا التوجه (أي: التصدير من العالم الثالث)، كما رأينا، تدفعه، دينامية الجوع في العالم الثالث. الفقر الشديد في العالم الثالث يعني أجوراً متهاودة وإنتاجاً رخيصاً، كما أنه يجبر المنتجين هناك (أي في العالم الثالث) على البحث عن مستهلكين في الخارج قادرين على الدفع.

٤- الطعام في مواجهة الحرية!!!!

* الخرافة: إن المجتمعات التي تقضي على الجوع، ينتهي بها الأمر إلى القضاء على حرية مواطنيها. إن مبادلة بين إنهاء الجوع والحرية هي أمر كريه، ولكنها تبدو من واقع الحياة، فقد يكون على الناس أن يختاروا واحداً من أمرين.

** الرد عليها: إذا اعتبرنا أن الحرية هي مجموعة الحريات المدنية (يقول المؤلفان)، فلا وجود لأي تناقض بينها وبين إنهاء الجوع. على العكس، هناك عدة أسباب تجعلنا نتوقع في عملية إنهاء الجوع لدى المجتمعات التي تحمي الحريات المدنية. فمثلاً، تساهم حرية الصحافة وحرية العمل التنظيمي في إطلاع الحكومة على حاجات الناس. ونجد حول العالم العديد من المجتمعات الصناعية، مثل الدول الاسكندنافية وسويسرا وهولندا والنمسا واليابان، والتي اقتربت من حد القضاء النهائي على الجوع وبقيت تتمتع بحرياتها المدنية.

ويضيف المؤلفان: تبقى خرافة أن الطعام والحرية نقطتان متناقضتان ولا يمكن الجمع بينهما، مسألة تطال القيم الأساسية والجديرة بالنقاش والتأمل. فمن وجهة نظر معينة، تصبح هذه الخرافة حقيقية لأن أحد تعريفات الحرية يتناقض نظرياً وعملياً مع إنهاء الجوع. إنه ليس التعريف الذي بسطه مؤسسو أمتنا، بل عظمته إدارة الرئيس ريغان، وليس التعريف المتحدر من التقليد الكلاسيكي والتراث الموسوي- المسيحي، بل هو تعريف الحرية كما تشجعه حفنة من الأمريكيين

أصحاب الباع الطويل والصوت الجهير. وقد أعلن الرئيس ريغان في أوائل الثمانينات أن أبرز ميزات المجتمع الأمريكي هي إمكان كل إنسان أن يصبح مليونيراً. والحق في أن يأخذ الإنسان كل ما يستطيع أخذه، هو أحد مفاهيم الحرية وتعريفاتها. ولب هذا المفهوم هو الحق في التراكم اللامحدود لتجميع الثروة ومواردها، واستخدام هذه الموارد بالطريقة التي يراها مناسبة. ويعتقد الكثير من الأمريكيين أن حق تجميع الثروة اللامحدودة هو الضمان لاستمرار الحرية، ويفوتهم أن «الملكية المنتجة للدخل هي فقط ضمان لحرية من يملكها» كما يذكرنا فيلسوف الاقتصاد تشارلز ليندبلوم من جامعة يال في كتابه «السياسة والأسواق". ولحسن الحظ، ليس مفهوم حرية التراكم اللامحدود هو المفهوم الوحيد للحرية، فالصلة بين الملكية والحرية تكون إيجابية فقط حين تكون الملكية موزعة بعدالة.

إن الحرية (كما يلاحظ المؤلفان) ليست غاية بحد ذاتها. إنها وسيلة لتطوير إمكانات إنسانية فريدة لكل شخص، سواء كانت هذه الإمكانات فكرية أو جسدية أو فنية أو روحية. ولا شك أن حريات التعبير والممارسة الدينية والمشاركة الاجتماعية والحماية الجسدية (من الاعتداء ومن الجوع على حد سواء) هي حريات أساسية.

ويختم المؤلفان الرد على خرافة «الطعام مقابل الحرية» بالقول: ختاماً، وبمعنى عام، نستنتج أن حماية حق الإنسان في الغذاء لا تتنافى مع الحرية، فهو ضروري لتحقيقها في المجتمع ككل. ولأن الحرية لا يمكن أن يحققها شعب إلا بنفسه ولنفسه، تقتصر مسؤوليتنا نحن الأمريكيين على ما ذكرناه في الفصلين السابقين. نستطيع أولاً أن نتأكد من أن دولاراتنا وضغط حكوماتنا لا توجه نحو دعم الحكومات الأجنبية التي تحرم مواطنيها من حقوقهم، وثانياً، علينا أن نعمل مع أولئك الطامحين إلى مزيد من الحرية عبر تبادل المعلومات والمساعدة المادية والحملات المشتركة حول الأمور ذات الاهتمام المتبادل.

الخاتمة: ماذا يمكننا أن نفعل؟

يقول المؤلفان في خاتمة الكتاب: تنتزع منا بعض المقاربات لموضوع الجوع شعوراً بالذنب (الذي لدينا الكثير منه)،أو بالخوف (الذي تعد بتخليصنا منه)، وتقترح مقاربات أخرى مبادلات مستحيلة.. هل نحمي البيئة أم نزرع طعاماً كافيا؟ هل نبحث عن نظام غذائي عادل أم عن نظام فعال؟ هل نختار الحرية أم القضاء على الجوع؟ وقد أوصلنا بحثنا عن أسباب الجوع إلى مجموعة من المبادئ الإيجابية التي لا تضع قيمنا في مواجهة بعضها، ولا تجعل مصالحنا مضادة لمصالح الجائعين. ونحن نقدم هذه المبادئ كاقتراحات عمل لا لتنقش على الحجر، بل لتتم تجربتها على الأرض ومن خلال الممارسة العملية:

١ـ بما أن الجوع ينتج عن خيارات بشرية لا عن قدرات طبيعية خارقة، فإن إنهاءه ممكن. هذا الهدف ليس أكثر طوباوية مما كان عليه هدف إنهاء العبودية منذ فترة ليست بالبعيدة.

٢ـ تعتبر التغيرات الأساسية الضرورية لإنهاء الجوع -ديمقراطية الحياة الاقتصادية وخاصة إعطاء المرأة حقوقها- بمثابة عوامل رئيسة لتخفيف حدة النمو السكاني حتى يصبح البشر في توازن مع سائر كائنات الطبيعة.

٣ـ لا يفترض إنهاء الجوع تدمير البيئة بالضرورة، بل على العكس من ذلك، إنه يتطلب حماية البيئة باستخدام وسائل زراعية هي من جهة صالحة بيئياً، ومن جهة ثانية في متناول الفقراء.

٤ـ لا تقلص العدالة من إمكانية إنتاج الكميات المطلوبة من الطعام، فاختراع نظام غذائي تكون فيه الكلمة الفصل والمكافأة الأكبر لمن يعمل، هو الأسلوب الوحيد لزيادة الإنتاج.

٥ـ علينا (نحن الأمريكيين) ألا نخاف من تقدم فقراء العالم الثالث، لأنه ينعكس علينا إيجابياً.

.. ولنا كلمة

يقول كاتب علمي متخصص في شؤون التغذية والغذاء، في دراسة حول غذاء المستقبل: «إني لا أستطيع أن أتجاسر بتحديد الموعد الذي سيقهر فيه الجوع، حيث أن ذلك يعتمد على السياسات والاقتصاديات أكثر مما يعتمد على العلم والتكنولوجيا". ونحن نخلص إلى نتيجة مفادها أن حل مشكلة الجوع لا يكمن في المصانع والحقول، بل في الضمائر والعقول. وإذا كان صحيحاً أن «العدالة أم الفضائل"، فإنه لصحيح أيضاً أن «قلة العدالة أم الرذائل». فإذا ما استذكرنا حقيقة أن عدد الذين يعانون من «نقص التغذية» في هذا العالم (وهو حوالي المليار) يساوي (حسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية) عدد الذين يعانون من «التخمة"، فإننا نستطيع التأكيد بأن الجوع في هذا العالم لن ينتهي قبل أن يكف المستغلون، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، عن نهب حقوق الآخرين. وهكذا، فإن كلمة السر المطلوبة لحل مشكلة الجوع هي: «العدالة".

الهوامش والمراجع

هوامش ومراجع الفصل الأول

[1]- من المعروف أن للموارد أنواعاً ثلاثة: مادية (كالأرض والمياه) ومالية وبشرية. فالبشر (أو السكان)، إذن، ذوو طبيعة مزدوجة.. فهم المورد والهدف، وهم المنتج والمستهلك، وهم الطلب والعرض. وعندما نتحدث عن البشر في هذا البحث، فإننا نقصد الهدف والمستهلك والطلب.

[2]- صندوق الأمم المتحدة للسكان، نشرة "يوم السكان العالمي – ١١ تموز/يوليو ١٩٩٩".

[3]- في ظننا، أن أهم وأبرز أسباب نمو السكان بمعدل عال في الدول النامية هو انتشار الفقر في تلك الدول..

- فمن ناحية أولى: يلاحظ الدكتور الطبيب خوسيه كاسترو، وهو أول مدير عام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أن "المبيض يفرز عند المرأة الجائعة كمية مفرطة من الفوليكولين (الجريبين)، مما يزيد في خصوبتها وقدرتها على الإنجاب". (د. عبد الرحمن حميدة، جوعوا تكثروا، مجلة "الجيل" – نيقوسيا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٤٦). أي أن الدكتور كاسترو يرى أن ثمة علاقة سببية (طردية) بين ظاهرة الجوع وزيادة المواليد.. فالجوع سبب، والمواليد نتيجة. وصدق من قال: "إن مائدة الفقيرة فقيرة، ولكن فراشه خصيب"!!! ففي غياب إمكانية التمتع بالسينما أو بوسائل الترفيه الأخرى، يدخل الزوجان الفقيران الفراش، ويمثلان فيلماً عربياً مع نهايته السعيدة طبعاً!

- ومن ناحية ثانية: يلاحظ أن الأسرة الفقيرة (في الريف والحضر) تدفع أبناءها الصغار إلى العمل وهم في سن مبكرة (قد تكون السادسة)، من أجل الحصول على دخل يخفف سلبيات الفقر التي تعانيها الأسرة. فكثرة الأبناء، إذن، نعمة للأسر الفقيرة.
- من ناحية ثالثة، قد يهرب الفقير من التحديات الاجتماعية والضغوط المادية وحالة قلة الحيلة إلى الانغماس في المزيد من الممارسات الجنسية، تماماً، كما قد يهرب آخرون إلى الانغماس في المزيد من النوم أو الأكل، أو إلى تعاطي المسكرات والمخدرات.

وهكذا، فالفقر سبب لكثرة السكان، وليست كثرة السكان سبباً للفقر كما يقرر (ضمناً) صندوق الأمم المتحدة للسكان في نشرته المنوه بها أعلاه، والتي جاء فيها: "وستؤدي القرارات التي يتخذونها (=البليون من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٠سنة) بشأن حجم أسرهم والمباعدة بين ولادات أطفالهم إلى تحديد عدد الذين سيعيشون على الكوكب بحلول عام ٢٠٥٠ وما بعده. كما ستساهم قراراتهم أيضاً في تحديد كيفية عيشهم في ظل الفقر أم في ظل الرخاء"!!!

[٤] - الدكتور صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية.. الواقع والممكن (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢١٧.

[٥] - الموسوعة العربية الميسرة، بإشراف محمد شفيق غربال (القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٢)، الطبعة الثانية، ص ١٦٢٩.

[٦] - انظر: هـ. كول وآخرون، الرد على مالتوس.. دراسة نقدية لكتاب "حدود النمو"، ترجمة إبراهيم الخوري (دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٧٨)، ص ٢٧٦.

[٧] - يقرر المفكر الاقتصادي المرموق غونار ميردال في كتابه "الدراما الآسيوية" أن "تنبؤات مالتس التي استخلصها من نموذجه كانت خاطئة، لأن افتراضاته غير كافية ومغالطة، خاصةً وأنه أنكر تزايد الموارد الرخيصة من الخارج، كما وأنه لم يقدر تقديراً صحيحاً ارتفاع سرعة إنتاج الزراعة والصناعة". (ذكره: طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٦)، الطبعة الثالثة، ص ١٢١)

[٨] - بيتر مانسفيلد، العالم الثالث، جريدة "الشرق الأوسط" - لندن، ١٩٩٣/٤/٦.

[9]- لقد هاجم ماوتسي تونغ مالتس بالاسم، وقال: "البشر هم أثمن شيء في هـذا العـالم". ذكره: بيل ماكيبين، لحظة خاصة في التاريخ، ترجمة محمد يونس، مجلة "الثقافة العالمية"، الكويت، العدد ٩٦، ١٩٩٩/٩، ص ٣٥.

[10]- ذكره: ب. ماكيبين، المرجع السابق. وأضاف ماكيبين في المرجع نفسه: "إن كل جيل من المالتسيين يقدم تنبؤات جديدة بأن النهاية قد اقتربت، ثم يثبت أنهم على خطأ.. لقد شهد عقد الستينات تفشياً للذعر المالتسي. وفي عام ١٩٦٧، أصدر وليم وبول بـادوك كتابـاً أسمياه "المجاعة ١٩٧٥" وتضمن قائمة حول فرص النجاة، وقالا فيه: إن مصر لا يمكـن إنقاذها، في حين أن تونس يتعين إمدادها بالغذاء، ولن يكون بالإمكان إنقاذ الهنـد. وفـي وقت متزامن مع ذلك تقريباً، كتب بول إلريتش في كتابه "القنبلة السكانية" الـصادر عـام ١٩٦٨ (وكان من أكثر الكتب مبيعاً) يقول: "إن المعركة من أجل توفير الغذاء للبشرية قد انتهت.. فالعالم في السبعينات سوف يشهد مجاعات، ومئات الألوف سوف يموتـون مـن الجوع". ولقد بدا ذلك في حينه شبه مؤكد مع أزمة النفط التي خيمت على العالم حينذاك. غير أن الأمور لم تسر على هذا النحو.. فالهند وفرت الغذاء لنفسها، والولايات المتحدة ما زالت تصدر فائض إنتاجها من الحبوب إلى أنحاء العالم كافة.. لقد كان مالتس مخطئـاً، كما أنه يكتشف يوماً بعد آخر أنه كان مخطئاً، ولم يتكشف خطأ متنبّئ آخر لمثل هذا العدد من المرات مثله، ورصيده في الوقت الراهن ضئيل للغاية. فهناك جماعة من المتفـائلين بالتكنولوجيا يعتقدون الآن أن الناس سيواصلون تحسين مستويات معيشتهم بفضل زيـادة أعدادهم على وجه التحديد، وتعد عالمة الاقتصاد الدانمركية إستربو سيروب بمثابة المورد الذي تنهل منه هذه الجماعة، وهي عالمة مناهضة للمالتسية ترى أن القس مالتس المتشائم قد عكس الآية، وأن الأمر على العكس من ذلك.. فكلما زاد الناس زاد التقدم". (ماكيبين، المرجع السابق، ص ٣٥ و٣٦).

[11]- ليث شبيلات، مؤتمر قمة القاهرة للسكان، مجلة "العرفان" المجلد ٧٨، تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ٤٥.

[12]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة عـام ١٩٨٢، ص ٧٧.

[13]- انظر: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥٤ و١٥٥.

[14]- تشير الأرقام المتاحة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة قد أتلفت، وحدها، وفي الشهر الأخير من عام ١٩٨٤ فقط، كمية من الفاكهة تبلغ قيمتها مليار مارك ألماني، وهي تكفي لإنقاذ مليون جائع في أفريقيا وإطعامهم مدة عامل كامل. (جريدة "تشرين" – دمشق، ١٩٨٤/١٢/٢٩).

[15]- على سبيل المثال: في سنوات عقد الستينات من القرن العشرين، تكدس الإنتاج الغذائي الأمريكي، وانخفضت الأسعار كثيراً، فكان رد الإدارة الأمريكية أن سحبت من الإنتاج ٢٠ مليون هكتار من الأراضي، وظلت عدة سنوات تدفع لمستثمري تلك الأراضي مكافآت لقاء توقفهم عن الإنتاج بلغ مقدارها ٣ مليارات دولار سنوياً!!! (من أجل المزيد والتفصيلات، يرجع إلى: فرانسيس مولابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد ٦٤، نيسان/إبريل ١٩٨٣، ص ٢٦٩).

[16]- جريدة "تشرين" – دمشق، ١٩٨٤/١٢/٢٩ (المرجع الأسبق).

[17]- الدكتور علي وهب، مسؤولية أزمة الجوع في العالم الثالث، مجلة "الفكر العربي"، بيروت، السنة السابعة، العدد ٤٥، آذار/مارس ١٩٨٧، ص ٨٧.

[18]- أ. فاسييه وأولريك بروستل، مصائب الكرة الأرضية السبع، ترجمة الدكتور مازن المغربي، مجلة "الثقافة العالمية" – الكويت، السنة التاسعة، العدد ٥٣، تموز/يوليو ١٩٠، ص ١٦٢.

[19]- بيل ماكيبين، المرجع الأسبق، ص ٥٣.

[20]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٣.

[21]- الدكتور مدحت حسنين، أدوات التحرير الاقتصادي بين الفعل والفاعلية، مجلة "الأهرام الاقتصادي" – القاهرة، العدد ١١٦٤، ١٩٩١/٥/٦، ص ١٩.

[22]- الدكتور رمزي زكي، قراءة في بيان عمان الثاني حول السكان والتنمية، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٩٩٣/٥/١١.

[23]- الدكتور إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟ دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٠٩.

[24]- من دراسة للباحث علي جمال الدين، ذكرها: العلامة عبد الرسول عليخان، تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٤)، ط٣، ص ٤٢.

[25]- من تصريحات لوزير الإصلاحات الإدارية المصري في: جريدة "الأهالي" – القاهرة ١٩٩٩/١/٢٧.

[26]- شهيرة الرافعي، في مصر.. مشتغلون نعم، منتجون لا، مجلة "الأهرام الاقتصادي" – القاهرة، العدد ١١٦٤، أيار/ مايو ١٩٩١، المرجع الأسبق، ص ٢٠.

[27]- انظر: مجلة "المستقبل" – باريس، السنة ١١، العدد ٥٤٢، السبت ١١ تموز/يوليو ١٩٨٧، ص ١٢.

[28]- علاء البحار، هل يلتهم غول الفاقد محطات مياه بثلاثين مليار جنيه، جريدة "الشعب" – القاهرة، ١٩٩٧/١٠/٢٨.

[29]- انظر: الدكتور عزت خميس أمين، الغذاء يكفينا ونحن نبدده، مجلة "الأهرام الاقتصادي" – القاهرة، العدد ١١٧٣، ١٩٩١/٧/٨، ص ٢٦ و٢٧.

[30]- جريدة "العربي" – القاهرة، ٢٠٠٠/١/١٧.

[31]- ذكره: الباحث أحمد شرف، رأسمالية النهب العام، جريدة "العربي" – القاهرة، ١٩٩٩/١٠/٢٥. ويضيف الباحث شرف نفسه أن حصة الاقتصاد الأسود تقترب –كما تفيد مؤشرات الواقع – من ٧٠% "نظراً لاتساع مولدات الدخل غير المشروع، كتجارة الممنوعات والمهربات وإغراق الأسواق، والإيداعات البنكية السرية والتحويلات الخارجية غير المشروعة، وعمليات غسيل الأموال، ومدخلات آليات الفساد التي أصبحت تشكل نظاماً متكاملاً يحتوي على عمليات متواصلة ومتراكمة، ويمتلك مضاعفاً أعلى... إلخ". (المرجع نفسه).

[32]- انظر: جريدة "الأسبوع" – القاهرة، ١٩٩٩/١٢/٢٧.

[33]- جريدة "العربي" – القاهرة، ٢٠٠٠/١/١٧ (المرجع الأسبق).

[34]- محمود المراغي، مصر وجودة الحياة، جريدة "الأهرام" – القاهرة، ١٩٩٩/٩/٧.

[35]- عبد الحليم قنديل، مجرد سؤال، جريدة "العربي" – القاهرة، ١٩٩٩/١٠/٩.

[36]- انظر: د. فوزي منصور، فقر الصناعة وصناعة الفقر، جريدة "الأهالي" - القاهرة، ١٩٩٩/١٠/١٣.

[37]- محمود المراغي، مصر وجودة الحياة، (المرجع الأسبق).

[38]- ذكره: صبحي البحيري، ٣ مليارديرات ثروتهم تفوق الناتج الإجمالي للدول النامية، جريدة "الشعب" - القاهرة، ١٩٩٩/١٠/٢٢.

[39]- علي محمود، الناس اللي فوق، جريدة "العربي" - القاهرة، ١٩٩٩/٥/١٧.

[40]- وفاء حلمي، في هذا الزمن السفيه، جريدة "العربي" - القاهرة، ١٩٩٩/١٢/٢٠.

[41]- علي محمود، الناس اللي فوق، (المرجع الأسبق).

[42]- إبراهيم البدراوي، المليونيرات لا يدفعون الضرائب، جريدة "نضال الشعب"- دمشق، الخميس ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

[43]- جريدة "المستقبل" - بيروت، ٢٠٠٠/١/٤.

[44]- انظر: جريدة "أخبار الأدب" -القاهرة، ١٩٩٧/٦/٢٣.

[45]- انظر تحليل الدكتور عواطف عبد الرحمن لقضية السكان في: سلامة أحمد سلامة، حق الاختيار الوحيد، جريدة "الأهرام"- القاهرة، ١٩٩٣/٩/٢٥.

[46]- انظر: الإعلان الدولي للقضاء على كل صور التمييز العنصري ١٩٦٣م. ونحن ننقل عن: حلمي شعراوي، رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، مجلة "المستقبل العربي" - بيروت، السنة ٢٤، العدد ٢٧٠، ٢٠٠١/٨، ص ص ٢١- ٣٧.

[47]- السيد ياسين، المركزية الغربية وتجلياتها المعاصرة، جريدة "الأهرام" - القاهرة، ٢٠٠١/٨/١٦.

[48]- الدكتور عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية.. إشكالية التكون والتمركز حول الذات، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧)، ص ١٣.

[49]- المستشار طارق البشري، في حوار أجراه معه محمد همام في: جريدة "القبس" - الكويت، ١٩٩٩/١٢/٣١.

[50]- ذكره: الدكتور عبد الله إبراهيم، المركزية...، المرجع الأسبق، ص ١٨.

[51]- انظر: د. عبد الله إبراهيم، المرجع الأسبق، ص ١٨.

[52]- أرنولد توينبي، الإسلام والغرب والمستقبل، تعريب الدكتور نبيل صبحي، (بيروت، دار العروبة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩)، ص ٣٦.

[٥٣]- الدكتور عبد الله إبراهيم، المرجع الأسبق، ص ١٩.

[٥٤]- الدكتور غوستاف لوبون، سر تطور الأمم، ترجمة أحمد فتحي زغلول، (القاهرة، دار الفرجاني، دون تاريخ نشر)، ص ٣٠.

[٥٥]- ذكره: الدكتور زكريا إبراهيم، الأخلاق والمجتمع، (القاهرة، المكتبة الثقافية، ١٩٦٦)، ص ١٩.

[٥٦]- انظر: صلاح دهني، الإمبراطورية والبرابرة الجدد الذين هم نحن، جريدة "الأسبوع الأدبي"، دمشق، ١٩٩٢/١/٢٣.

[٥٧]- ذكره: الدكتور عبد الإله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.. ما العمل؟، مجلة "المستقبل العربي"، بيروت، السنة ١٣، العدد ١٥٤، ١٩٩١/١٢، ص ١٥.

[٥٨]- ذكره: خالد الدخيل، العنصرية لم تعد مخبأة تحت جلد شعوب الغرب، جريدة "الأسبوع"، القاهرة، ٢٠٠١/١٠/١.

[٥٩]- في يوم الثلاثاء ٢٠٠١/٩/١١، حصل هجوم بالطائرات المدنية على مبنى مركز التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدافع الأمريكية (البنتاغون) في واشنطن.

[٦٠]- فهمي هويدي، سباحة ضد التيار في روما، جريدة "الأهرام" – القاهرة، ٢٠٠١/١٠/٩.

[٦١]- ومما ورد في البيان الصادر عن المؤتمر النسائي الدولي للسكان في نبغلاديش ١٩٩٣: "أصبحت الأمم المتحدة أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية العسكرية والاقتصادية، إما بالحرب المسلحة كما حدث في حرب الخليج أو حرب الصومال، وإما بالسياسة السكانية أو الحرب البيولوجية ضد النساء الفقراء من شعوب ما يسمى بالعالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، عن طريق وسائل منع الحمل" و"على النساء في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، أن يقمن بدورهن من أجل تنظيم وتوعية النساء والرجال بمخاطر هذه السياسة السكانية ومخاطر عقاقير منع الحمل التي تؤدي إلى عدد من الأمراض للنساء. ومن هذه العقاقير: الديبوفيرا والنوربلانت والفاكسين الجديد الذي يسمونه فاكسين منع الحمل". (ذكرته: الدكتورة نوال السعداوي، تحت شعار الحد من السكان وتنظيم الأسرة... الولايات المتحدة الأمريكية تقود حرباً بيولوجية ضد العالم الثالث، جريدة "العربي" – القاهرة، ١٩٩٤/١/٣). وقد أظهرت الدراسات في عام ١٩٩٩، أن الجيل الثالث من

حبوب منع الحمل (التي تؤخذ عن طريق الفم) تؤدي إلى جلطات الأوردة في الساقين والرئتين. (جريدة "تشرين"، دمشق، ١٩٩٩/٩/٢٧).

[٦٢]- عبد الوهاب محمود المصري، حضارة القطط والكلاب، جريدة "تشرين"، دمشق، ١٩٩٢/٤/٦.

[٦٣]- غادة الشرقاوي، الإيدز في أفريقيا.. مصير مظلم ينتظر القارة، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٢٠٠٠/٧/١٣.

[٦٤]- انظر: جريدة "السياسي المصري"، القاهرة، ١٩٩٧/١١/٣٠.

[٦٥]- ويقول البروفسور الأمريكي جاكوب سيغال، المدير السابق لمعهد البيولوجيا في جامعة هومبودلت، إنه لا يستبعد أن يكون فيروس الإيدز من إنتاج المخابرات الأمريكية. ويستند في رأيه هذا إلى أنه طيلة تجربته الطويلة في مجال البحوث البيولوجية (المنصبة بشكل خاص على الظواهر الجرثومية)، كان دائماً على قناعة بأن فيروس الإيدز لا يمكن أن يكون قد ظهر بشكل عفوي، وأن الأرجح هو أن يكون حصيلة عملية "إنتاج صناعي" متعمد. (انظر: جريدة "نضال الشعب"، دمشق، الخميس ١٩٩٨/٤/١٦).

[٦٦]- المرجع السابق.

[٦٧]- جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٩٩٩/٦/٢٦.

[٦٨]- ذكره: الدكتور شاكر مصطفى، نحن في حالة حصار لا تحد، مجلة "العربي" - الكويت، العدد ٢٦٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، ص ١٨.

[٦٩]- ذكره: الدكتور صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، المرجع الأسبق، ص ٢١٨.

[٧٠]- أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي وثيقة سرية في ١٩٧٤/١٢/١٠ تحت عنوان "مذكرة الأمن القومي الدراسية ٢٠٠ - مضاعفات النمو السكاني العالمي الشامل على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها وراء البحار NSSM٢٠٠". وقد أعدّت هذه الدراسة تحت إشراف هنري كيسينجر الذي كان في حينه مستشار الرئيس للأمن القومي. (انظر: ناجي علوش، الإمبريالية الأمريكية وحقوق الإنسان، مجلة "الفكر العربي"، بيروت، السنة ١٢، العدد ٦٥، تموز - أيلول ١٩٩١، ص ١٣٩.

[٧١]- ليث شبيلات، مؤتمر قمة القاهرة...، المرجع الأسبق، ص ٤٤.

[٧٢]- جريدة "الكفاح العربي"، بيروت، ١٩٩٧/٧/٢٥.

[٧٣]- محمد السماك، من أجل نهاية سعيدة للعالم، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٩٩٩/٢/٣.

[٧٤]- انظر: د. فكتور سحاب (ترجمة)، تقرير سكاني: الفلسطينيون أكثر شعوب المنطقة توالداً، جريدة "المستقبل"، بيروت، ٢٠٠١/٨/٢١.

[٧٥]- انظر: جريدة "المجد"، عمّان، ١٩٩٨/٥/١١.

[٧٦]- نقلاً عن شهادة الدكتور يعقوب زيادين (الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الأردني)، في حديث أجرته معه قناة "الجزيرة" الفضائية ضمن برنامج "شاهد على العصر"، في ٢٠٠٠/١/١٥.

[٧٧]- إيهاب حسن، إسرائيل والخطر السكاني، جريدة "العربي" - القاهرة، ٢٠٠١/٩/٢.

[٧٨]- جريدة "المجد"، عمّانن ٢٠٠١/١٠/١٥.

[٧٩]- انظر: سوزان جورج (تذييل وتعليق، مؤامرة الغرب الكبرى، ترجمة محمد مستجير مصطفى، (القاهرة، إصدارات سطور، ٢٠٠١)، ص ٨٩.

[٨٠]- سوزان جورج، المرجع السابق، ص ٨٥، ٩٧ و١٨١.

[٨١]- سوزان جورج، المرجع السابق، ص ص ٧٣-٧٥.

[٨٢]- سوزان جورج، المرجع السابق، ص ١٩٧.

[٨٣]- انظر كتابنا: مدخل إلى نظرية الأمن والإيمان، (دمشق - الدارة المتحدة، بيروت - مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)، الفصل الخامس، ص ص ١٨٥-٢٠٩.

[٨٤]- القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ٤٩.

[٨٥]- القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ١٩.

[٨٦]- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية ٥٨.

[٨٧]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٦.

[٨٨]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية ٣١.

[٨٩]- الشيخ محمد الغزالي، نحو تفسير موضوعي للقرآن الكريم، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧)، الطبعة الثالثة، ص ٢٢١ و٢٢٢.

[٩٠]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٨٥.

[٩١]- القرآن الكريم، سورة الملك، الآية ١٥.

[٩٢]- القرآن الكريم، سورة النجم، الآية ٣٩.

[٩٣]- حديث رواه الترمذي وقال: حديث حسن. ونحن ننقل عن: الإمام النووي، رياض الصالحين، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، الطبعة العاشرة، ص ٤٢.

[94]- حديث أخرجه البخاري في كتاب القدر، الحديث رقم ٦١٢٦.

[95]- حديث أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء (الحديث رقم ٢٧٠٧)، والنسائي في باب الاستعاذة (الحديث رقم ٥٣٩٧).

[96]- أخرجه البخاري في كتاب الحدود (الحديث ٦٣١٣)، ومسلم في كتاب الإيمان (الحديث ١٢٤)، والنسائي في كتاب تحريم الدم (الحديث ٣٩٤٨)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله (الحديث ٣١٠٦)، وأبو داود في كتاب الطلاق (الحديث ١٩٦٦)، وأحمد في مسنده (الحديث رقم ٣٤٣٠).

[97]- انظر: المستشرق الفرنسي شارل بيلا، هل يمكن معرفة معدل المواليد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم؟ ترجمة فاطمة عصام صبري، مجلة "التراث العربي" - دمشق، السنة الثامنة، العدد ٣٢، ذو القعدة ١٤٠٨ - تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ص ٣٤-٦٨.

[98]- حديث أخرجه النسائي في كتاب النكاح (الحديث ٣١٧٥)، وأبو داود في كتاب النكاح (الحديث ١٧٥٤)، وأحمد في مسنده (الحديث ١٢١٥٢).

[99]- أخرجه أصحاب السنن، نقلاً عن: الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥)، الطبعة العاشرة، ص ١٨٤.

[100]- الدكتور القرضاوي، الحلال....، المرجع السابق، ص ١٨٥.

[101]- آية الله الحاج السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني، الرسالة النكاحية.. الحد من عدد السكان ضربة قاصمة لكيان المسلمين، تعريب توفيق عبد الواحد، (بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٩٩٦)، الطبعة الأولى، ص ص ٣٥١-٣٥٣.

[102]- انظر: الشيخ محمد الغزالي، قذائف الحق، (دمشق، دار القلم، ١٩٩١)، الطبعة الأولى، ص ص ٢٦٦-٢٧١.

[103]- انظر: العلامة عبد الرسول عليخان، تحديد النسل من وجهة نظر إسلامية، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٤)، الطبعة الثالثة، ص ص ٤٠-٤٦.

[104]- ذكره: الدكتور وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق، دار الفكر، ١٩٩٧)، الطبعة الثانية، ج٩، ص ٥٥٥.

[105]- ذكرت إذاعة لندن (القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية) في ١٩٩٦/٨/٩، أن الصحافة اللندنية احتفت لمدة أسبوع كامل بإحدى السيدات البريطانيات التي كانت في حينه حاملاً في الشهر الثالث ولديها ٨ بويضات ملقحة!!!

[١٠٦]- في دراسات قياس قوة الدولة، يعتبر السكان والموقع العاملين الرئيسين اللذين يكونان "القدرة الحيوية" لدولة ما.. تلك القدرة التي تكون بدورها عاملاً رئيساً في تحديد قوة الدولة في موقف المواجهة المسلحة. ومن الثابت لدى الخبراء المختصين أن ازدياد حجم السكان عمل قوة، و"كلما ازداد كان من صالح قوة الدولة بصفة عامة" (جمال علي زهران، قياس قوة الدولة، مجلة "المستقبل العربي" - بيروت، السنة ١٣، العدد ١٤٦، نيسان/إبريل ١٩٩١، ص ٥٢). ولا شك أن من المشروع أن يتساءل المرء: هل كان يتأتى للولايات المتحدة الأمريكية، ومهما كان حجم إمكاناتها الأخرى، أن تكون دولة عظمى (أو الدولة الأعظم) لو كان عدد سكانها ٥ ملايين نسمة مثلاً؟!؟

[١٠٧]- ذكرته: ليلى الجبالي، لماذا قتلت الولايات المتحدة ٥٦ ألفاً من أبنائها؟ مجلة "الطليعة" - القاهرة، السنة ١١، أغسطس ١٩٧٥، ص ٤٨.

[١٠٨]- انظر: عيسى موسى الشاعر، مفهوم الحجم الأمثل للسكان، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت، المجلد ٢٥، العدد الأول، ربيع ١٩٩٧، ص ٩٥.

[١٠٩]- القرآن الكريم، الشورى: ٥٠.

[١١٠]- جريدة "المستقبل" - بيروت، ١٩٩٩/١٢/٢٢.

[١١١]- ذكره: حسن جبران، الفقر في العالم، مجلة "المعرفة" - دمشق، السنة ٣٨، العدد ٤٣٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ص ٣٤.

[١١٢]- ذكره: شوقي أبو شعيرة، فساد التاريخ، مجلة "الشاهد" - لندن، العدد ١١٦، نيسان/إبريل ١٩٩٥، ص ٤٣.

[١١٣]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

ونذكر هنا أن أحد أصدقائنا سأل السيدة الفقيرة التي يستأجرها لمساعدة زوجته في الأعمال المنزلية عن عدد أولادها، فأجابت: "تسعة أولاد". ولما استكثرهم وقال لها إن حال أسرتها سيكون أفضل لو كانت اكتفت بولدين أو ثلاثة، قالت: "إنها إرادة الله". وقد عبرت إجابة تلك السيدة الفقيرة عن التسليم بإرادة الخالق لهذا الكون، ولكنها لم تستطع (بطبيعة الحال) أن تعبر عن السخط على غياب العدالة.. فلولا استيلاء صاحبنا على دخل عال بصورة "غير مشروعة" لما افتقرت تلك السيدة ومثيلاتها، ولما استطاع هو استئجارها.. يقول الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): "ما جاع الفقراء إلا بمتع الأغنياء" و"ما رأيت نعمة موفورة إلا ووراءها حق مضيع". ومما يعطي المصداقية لهذا

التحليل، أن معهد وورلد ووتش أصدر تقريره السنوي عن الصحة والبيئة عام ١٩٩٩، فكان مما جاء فيه أن عدد الأشخاص في العالم "المصابين بتخمة غذائية وزيادة في الوزن" يبلغ ١,٢ مليار شخص، وهو نفس عدد الأشخاص في العالم "المصابين بسوء تغذية وانخفاض في الوزن"!! جريدة تشرين" – دمشق، ٢٠٠٠/١/١٧.

[١١٤]– ذكره: د. صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، المرجع الأسبق، ص ٢١٨.

[١١٥]– انظر مداخلة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، في تحقيق العدد، في: مجلة "الأهرام الاقتصادي" – القاهرة، العدد ١٣٠٧، ١٩٩٤/١/٣١، ص ٣٨.

[١١٦]– للمزيد عن تهافت مقولات المالتسيين حول السكان، يرجع إلى الفصل الثاني من كتابنا: تهافت الخرافات الثلاث.. دراسات في التكنولوجيا والسكان والمشاركة، (دمشق، دار الإيمان، ١٩٩٥)، ص ص ٦٧-١٤٨.

هوامش الفصل الثاني

[١]– انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٩.

[٢]– برنامج الأمم...، المرجع السابق، ص ١٧.

[٣]– ذكر في: إلسا أسيدون، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق ١٩٩٧، ص ١٢٦.

[٤]– إلسا أسيدون، ...، المرجع السابق، ص ١٢٦ نفسها، الحاشية.

[٥]– لمزيد من التفاصيل والجوانب الأخرى في الموضوع، يرجع إلى: الدكتور صلاح وزان، التنمية الزراعية العربية (الواقع والممكن)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ص ٤٥٣-٤٥٨.

[٦]– انظر: بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، عمّان ١٩٩٣، ص ص ٢٢١-٢٢٣.

[٧]– شينتاروا ايشيهارا، اليابان تقول لا، دار الحمراء، بيروت ١٩٩٢، ص ٩٤.

[٨]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ص ٣٥.

هوامش الفصل الثالث

- البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ١٩٩٠.
- الدكتور سعيد محمد الحفار، الإنسان ومشكلات البيئة، الدوحة ١٩٨١.
- الدكتور إبراهيم نحال، الأنظمة البيئية وعلاقتها بالإنسان، مجلة "العلم والتكنولوجيا"، آذار ١٩٨٤.
- الدكتور رسلان خضور، اقتصاديات البيئة، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠.
- مجلة "منبر البيئة" – البحرين، أيلول ١٩٩٣.

هوامش الفصل الرابع

[١]- حديث حسن، رواة أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة.

[٢]- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التقرير السنوي ١٩٩٩، روما، ص ١٠.

[٣]- للمزيد من التفاصيل، يرجع إلى: الدكتور يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة (بيروت) والدارة المتحدة (دمشق)، الطبعة التاسعة ١٩٩١، ص ص ١٣-٣٤.

[٤]- الدكتور محمد شوقي الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٧.

[٥]- انظر:

- الدكتور محمد شومان، الفقر رقم محير، جريدة "البيان" – دبي، ١٩٩٦/٢/٢٣.
- الدكتور حسن ملحم، الفقر مأساة اجتماعية دولية، جريدة "البيان"، المرجع السابق.
-
- عبد الوهاب محمود المصري، التخطيط للتنمية الريفية، محاضرة ألقيت عام ١٩٨٨ بدمشق في دورة التدريب على الدراسات الاقتصاديه، التي أقامتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

[٦]- الدكتور الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، المرجع الأسبق، ص ٢٠.

[7]- الدكتور يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر...، المرجع الأسبق، ص ٨٧.

[8]- انظر: الدكتور القرضاوي، مشكلة الفقر...، ص ٩٦ و٩٧ و٩٨.

[9]- الدكتور الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، المرجع الأسبق، ص ٣١.

[10]- أخرجه أبو داوود في سنه.

[11]- ابن الخوري، سيرة عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ص ١٠١.

[12]- انظر: عبد الحميد جوده السحار، أبو ذر القفاري، مطبوعات مكتبة مصر بالقاهرة.

[13]- سورة الزخرف، الآية ٣٢.

[14]- سورة الأحقاف، الآيتان، ٩٤ و٩٥.

[15]- سورة النجم، الآيات، ٤٩ – ٤٢.

[16]- سورة الحشر، الآية ٧.

[17]- انظر: الدكتور الفنجري، الإسلام وعدالة التوزيع، المرجع الأسبق، ص ص ٣١-٣٨.

[18]- انظر: الدكتور محمد فاروق النبهان، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨، الطبعة الرابعة، ص ص ٣٦١-٤٠٠.

[19]- الدكتور محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٧٦.

[20]- الأموال لأبي عبيد، ص ٥٩٦.

[21]- سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم، ص ٥٩.

[22]- الأموال لأبي عبيد، ص ٢٥٦.

هوامش الفصل الخامس

[1]- عبد الوهاب المصري، تخطيط مشاريع التنمية الريفية، محاضرة ألقيت في الدورة التدريبية للمهندسين الزراعيين في مجال الدراسات الاقتصادية الزراعية، التي أقامتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في اللاذقية ١٩/٩/-٣/١٠/١٩٨٨.

[2]- الدكتور روبرت تشامبرز، التنمية الريفية... وضع الأواخر أوائل، مؤسسة ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، ترجمة الدكتور محجوب عمر، نيقوسيا ١٩٩٠، ص ١٨.

[3]- الدكتور تشامبرز، المرجع السابق، ص ١٩.

[4]- الدكتور تشامبرز، المرجع السابقن ص ٢٠.

[5]- هوين كاوتري، المشاركة الشعبية في التنمية... مشكلاتها وشروط تطبيقها، ترجمة أنطوان خوري، مجلة "التربية الجديدة" – بيروت، السنة السادسة، العدد السادس عشر، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ص ٤٨ و٤٩.

[6]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص ٢١.

[7]- انظر: مجلة "بحوث التنمية" التي يصدرها مركز البحوث للتنمية الدولية (في كندا)، الإطار الخاص بالفلاح مصدراً أساسياً للمعرفة، في العدد السادس، ١٩٨٥، ص ١٣.

[8]- الدكتور روبرت تشامبرز، البحث الريفي... سريع ومتأنٍّ وبالمشاركة، ترجمة الدكتورة ماجدة ميرغني، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٠، وخاصةً: ص ١١ و١٧ و٦٢ و٦٣.

هوامش الفصل السادس

[1]- انظر: د. جودت سعادة، المواد الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، "المجلة العربية للعلوم الإنسانية"، المجلد /٣/، العدد /٩/، شتاء ١٩٨٣، ص ١٦٤.

[2]- ذكره: نسيم الصمادي، الأخلاق والإدارة والتنمية، جريدة "الأهرام" – القاهرة، ١٩٩٧/٨/٣١.

[3]- د. أحمد مصطفى، العقول والنفوس أولاً في التجربة اليابانية، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٢٠٠٣/٦/١٣.

[4]- انظر الحوار مع جاك بيرك في مجلة "الكويت"، العدد /٦٣/، نوفمبر ١٩٨٧، ص ص ٤٠-٤٣.

[5]- انظر: د. الجابري، نظام القيم في الثقافة العربية الإسلامية، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٢١٩، ١٩٩٧/٥، ص ١٦.

[6]- الدكتور كمال المنوفي، تأثير أنظمة القيم في العالم العربي، جريدة "الحياة" – لنـــدن، ١٩٩٢/٦/٢٥.

[7]- د. لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، مكتبة الأنجلو المصرية، الجزء الثاني، ص ٤٩٧ و٤٩٨.

[8]- انظر: محمود سامي، الروبوت يدخل منزلك قريباً، جريدة "الاتحـــاد" – أبـــو ظبـــي، ٢٠٠٣/٦/١٦.

[9]- الدكتور صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية... واقع وآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٣٥٢.

[1]- تشير الأرقام المتاحة إلى أن نسبة مساهمة القطاعات السلعية (أي: قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين، وبما في ذلك الكهرباء والماء والغاز، والبناء والتشييد) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سورية، قد أدت في عقد السبعينات حول ٤٥% ولم تتجاوز حاجز الـ ٥٠% في أية سنة من سنوات ذلك العقد، ولكن الوضع تحسن قليلاً في عقد التسعينات، فدارت تلك النسبة حول ٥١%، وكانت أكثر من ٥٠% في السنوات الأربع الأخيرة من العقد نفسه. هذا علماً أن تلك النسبة على المستوى العربي دارت حول ثلث الناتج العربي خلال عقد الثمانينات. (انظر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١ ـ الجدول ١٧/٣٧ ـ ص ٦٠٠، والمجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠ ـ الجدول ١٦/٢٦ ـ ص ٥٣٦، الصادرتين عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية. وانظر أيضاً: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٠-١٩٩٠، العدد ١١، ١٩٩١، الجدول رقم ٢٠، ص ٢١).

[2]- انظر: الدكتور جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، (القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٦٠ و٦٣.

- انظر: عبد الوهاب المصري، نظرات في التنمية، مجلة "الفكر السياسي" ـ دمشق، السنة الثالثة، العدد الثامن، شتاء ٢٠٠٠، ص ص ٩٣-١١٢.

نبذة عن الكاتب والكتاب

الكاتب باحث اقتصادي واجتماعي تخرج من كلية الزراعة في جامعة الاسكندرية عام ١٩٦٣.

حصل على شهادة «أخصائي في تنمية المجتمع» من المركز الدولي لتنمية المجتمع (مصر)، عام ١٩٦٧.

شغل عدة وظائف حكومية، واستقال من العمل الوظيفي عام ١٩٨٦ برتبة مدير في هيئة تخطيط الدولة.

عمل خبيراً اقتصادياً وإعلامياً لدى جامعة الدول العربية (مركز أكساد) لمدة ثلاث سنوات.

عمل أمين سر للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية - فرع سورية، لمدة /١٢/ سنة.

عمل مدير تحرير (مشارك) لمجلة «المهندس الزراعي العربي» الصادرة عن اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، لمدة سنتين.

نشر كثيراً من المقالات والدراسات وأربعة كتب آخرها «في سبيل تنمية بديلة» الصادر عن وزارة الثقافة.

.. وعن الكتاب

يقدم الكتاب أطروحات اقتصادية واجتماعية يعتبر معظمها من «الرأي الآخر"، ومن الأمثلة على ذلك:

■ القول بأن السكان متغير تابع للنمو وليس العكس كما هو شائع، والقول بأن السكان ثروة قومية وليسوا نفايات فائضة تلتهم ثمار التنمية كما هو شائع!!!

- القول بأن العدالة الاقتصادية (أو عدالة توزيع الدخل) ضرورة أخلاقية وسياسية وتنموية في آن معاً، وليست مثبطة أو معيقة للتنمية كما هو شائع!!!

- القول بأن السبب في تدمير البيئة هو «الجشع» في الدول المتقدمة و"الفقر» في الدول النامية، وليست كثرة السكان في الدول النامية هي السبب في تدمير البيئة كما هو شائع!!!

- القول بأن الاعتماد على «القيم دافعة للتنمية"، أفضل من الاعتماد على «السياحة أو التصدير أو الاستثمار قاطرة للتنمية» كما هو شائع!!!

- القول بأن معركة التنمية تربح «في الضمائر والعقول"، لا «في المصانع والحقول» كما هو شائع!!!

المحتويات

التوازن بين الموارد والسكان

(من منظور مختلف)

يقدم هذا الكتاب أطروحات اقتصادية واجتماعية يعتبر معظمها من «الرأي الآخر"، ومن الأمثلة على ذلك:

▪ القول بأن السكان متغير تابع للنمو وليس العكس كما هو شائع، والقول بأن السكان ثروة قومية وليسوا نفايات فائضة تلتهم ثمار التنمية كما هو شائع!!!

▪ القول بأن العدالة الاقتصادية (أو عدالة توزيع الدخل) ضرورة أخلاقية وسياسية وتنموية في آن معاً، وليست مثبطة أو معيقة للتنمية كما هو شائع!!!

▪ القول بأن السبب في تدمير البيئة هو «الجشع» في الدول المتقدمة و"الفقر» في الدول النامية، وليست كثرة السكان في الدول النامية هي السبب في تدمير البيئة كما هو شائع!!!

▪ القول بأن الاعتماد على «القيم دافعة للتنمية"، أفضل من الاعتماد على «السياحة أو التصدير أو الاستثمار قاطرة للتنمية» كما هو شائع!!!

▪ القول بأن معركة التنمية تربح «في الضمائر والعقول"، لا «في المصانع والحقول» كما هو شائع!!!